مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مؤشر التوافق الوطني لعام 2020

الإصدار الخامس

ذو الحجة 1442
تموز/يوليو 2021

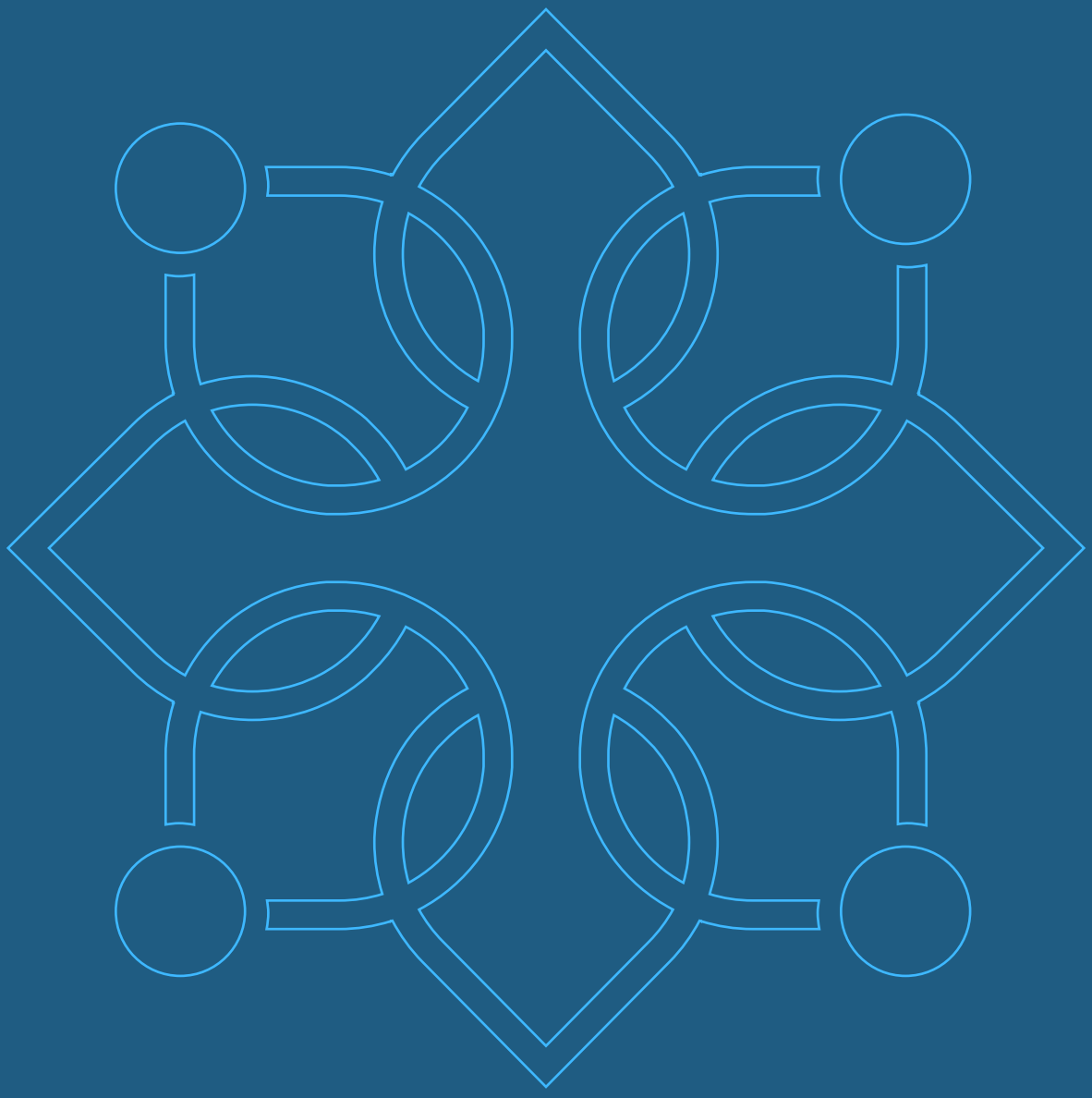

المحتويات

بين يدي مؤشر التوافق الوطني	3
الملخص	4
المقدمة	6
جديد المؤشر	7
القسم الأول: منهجية مؤشر التوافق الوطني	8
أولاً: المنهجية الخاصة بمواقف قوى الثورة والمعارضة	8
1- تحديد الجهات	8
2- تحديد المواقف وتصنيفها	11
3- منهجية تحليل المواقف	17
4- معيار التوافق وعدم التوافق	18
ثانياً: المنهجية الخاصة بمواقف الحاضنة الشعبية	19
1- طريقة جمع البيانات	19
2- مواصفات العيّنة	19
3- اختيار الأحداث المستطلع رأي الحاضنة بها	20
4- منهجية تصنيف المواقف	20
القسم الثاني: نسب توافق القوى السورية تجاه الأحداث المرصودة	21
أولاً: الموقف من الحراك الشعبي في مناطق سيطرة نظام الأسد	22
ثانياً: الموقف من انتخابات نظام الأسد وسياساته في مناطق سيطرته	24
ثالثاً: الموقف من الأحداث الواقعة في مناطق «قسد»	28
رابعاً: الموقف من الاغتيالات والفلتان الأمني في مناطق قوى الثورة و «المصالحات»	30

خامساً: الموقف من التطورات العسكرية المتعلقة بالقضية السورية لعام 2020	32
سادساً: الموقف من الملاحقات الدولية بحق نظام الأسد وداعميه	35
سابعاً: الموقف من رفض تمديد قرار إدخال المساعدات عبر الحدود	39
ثامناً: الموقف من مسار الحل السياسي وتطورات اللجنة الدستورية السورية	41
تاسعاً: الموقف من سياسات الدول حول التطبيع مع نظام الأسد	44
عاشراً: الموقف من السياسة الأمريكية تجاه الملف السوري	46
أحد عشر: الموقف من السياسة الروسية تجاه الملف السوري	50
اثنا عشر: الموقف من أحداث خارجية مؤثّرة في أوضاع السوريين الإنسانية والقانونية	54
ثلاثة عشر: الموقف من أحداث خارجية مؤثرة في القضية السورية	56
القسم الثالث: مؤشرات التوافق النهائية	58
أولاً: مؤشر التوافق الخاص بالحاضنة الشعبية	58
ثانياً: مؤشر توافق القوى السياسية	60
ثالثاً: مؤشر توافق القوى العسكرية	61
رابعاً: مؤشر توافق الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي	62
خامساً: مؤشر توافق شبكات المجتمع المدني السورية	63
سادساً: مؤشر التوافق العام	65
الخاتمة	67
الملحقات	69

فهرس الرسوم التوضيحية

مراحل بناء منهجية مؤشر التوافق	11
تطور أعداد الجهات المرصودة	13
توزع العينة على أساس الجنس	22
توزع العينة على مكان الإقامة	22
توزع العينة على حسب التحصيل العلمي	23
الموقف من الحراك الشعبي في مناطق سيطرة نظام الأسد	25
التوافق والتخالف تجاه الحراك الشعبي في مناطق سيطرة نظام الأسد	26
الموقف من انتخابات نظام الأسد وسياساته في مناطق سيطرته	27
التوافق والتخالف تجاه انتخابات نظام الأسد وسياساته في مناطق سيطرته	28
الموقف من إعلان الدفاع المدني «الخوذ البيضاء » استعداده للمشاركة في إطفاء حرائق الغابات الواقعة تحت سيطرة نظام الأسد	29
التوافق والتخالف تجاه إعلان الدفاع المدني «الخوذ البيضاء » استعداده للمشاركة في إطفاء حرائق الغابات الواقعة تحت سيطرة نظام الأسد	30
الموقف من الأحداث الواقعة في مناطق «قسد »	31
التوافق والتخالف تجاه الأحداث الواقعة في مناطق «قسد »	32
الموقف من الاغتيالات والفلتان الأمني في مناطق قوى الثورة و «المصالحات»	33
التوافق والتخالف تجاه الاغتيالات والفلتان الأمني في مناطق قوى الثورة و «المصالحات»	34
الموقف من التطورات العسكرية المتعلقة بالقضية السورية	35
التوافق والتخالف تجاه التطورات العسكرية المتعلقة بالقضية السورية	36
التوافق والتخالف العمليات التركية في سوريا	37
التوافق والتخالف تجاه إرسال المقاتلين من مناطق المعارضة إلى أذربيجان، وموافقهم من المعلومات التي تحدثت عن إرسال مقاتلين إلى ليبيا	37

38	الموقف من الملاحقات الدولية بحق نظام الأسد وداعميه
39	التوافق والتخالف تجاه الملاحقات الدولية بحق نظام الأسد وداعميه
40	الموقف الشعبي من تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيمياوية الذي اتهم نظام الأسد باستخدام الأسلحة الكيمياوية
41	التوافق والتخالف في مواقف القوى والحاضنة الشعبية تجاه تقرير منظمة حظر الأسحلة الكيمياوية الذي حمّل نظام الأسد مسؤولية استخدام الأسلحة الكيمياوية
42	الموقف من رفض تمديد قرار إدخال المساعدات عبر الحدود
43	التوافق والتخالف تجاه رفض تمديد قرار إدخال المساعدات عبر الحدود
44	الموقف من مسار الحل السياسي وتطورات اللجنة الدستورية السورية
45	التوافق والتخالف تجاه مسار الحل السياسي وتطورات اللجنة الدستورية السورية
46	التوافق والتخالف تجاه أعمال اللجنة الدستورية
47	الموقف من سياسات الدول حول التطبيع مع نظام الأسد
48	التوافق والتخالف تجاه سياسات الدول حول التطبيع مع نظام الأسد
49	الموقف من السياسة الأمريكية تجاه الملف السوري
50	التوافق والتخالف تجاه السياسة الأمريكية تجاه الملف السوري
51	الموقف الشعبي من دخول قانون قيصر الأمريكي حيز التنفيذ
52	التوافق والتخالف تجاه دخول قانون قيصر الأمريكي حيز التنفيذ
53	الموقف من السياسة الروسية تجاه الملف السوري
54	التوافق والتخالف تجاه السياسة الروسية تجاه الملف السوري
55	موقف الحاضنة الشعبية من الاتفاق الروسي-التركي بخصوص الهدنة في إدلب
56	التوافق والتخالف بين موقفي الحاضنة الشعبية والقوى المرصودة تجاه موقف الحاضنة الشعبية من الاتفاق الروسي-التركي بخصوص الهدنة في إدلب
57	الموقف من الأحداث خارجية مؤثّرة في أوضاع السوريين الإنسانية والقانونية
58	التوافق والتخالف تجاه الأحداث خارجية مؤثّرة في أوضاع السوريين الإنسانية والقانونية
59	الموقف من الموقف من الأحداث خارجية مؤثرة في القضية السورية
60	التوافق والتخالف تجاه الأحد اث خارجية مؤثرة في القضية السورية

مؤشر التوافق الخاص بالحاضنة الشعبية	61
التوافق والتخالف في مواقف الحاضنة الشعبية	62
مؤشر توافق القوى السياسية	63
مؤشر توافق القوى العسكرية	64
مؤشر توافق الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي	65
مؤشر توافق شبكات المجتمع المدني السورية	66
التوافق والتخالف في مواقف شبكات المجتمع المدني السورية	67
مؤشر التوافق العام	68
متوسط الصمت والتوافق والتخالف العام	69
قائمة القوى المرصودة والتي لم تدخل في مؤشر التوافق لعدم تحقيقها معاييره	72

بين يدي مؤشر التوافق الوطني:

تُتهم المعارضة السورية دائماً بتفرُّق الكلمة وتشتُّت المواقف حول جملة الأحداث المؤثّرة على الوضع العام في سوريا؛ سواء ما تعلق من تلك المواقف بالعملية السياسية أو بجملة من الأمور والقضايا على المستوى العسكري أو الإنساني، أو ما تعلق بتحركات خارجية قامت بها دول منفردة وأثّرت بشكل ما في الوضع السوري.

لقد شكّل هذا الأمر انطباعاً عاماً بأن قوى الثورة والمعارضة السورية قلّما تجتمع على رأي أو موقف، خصوصاً في ظل تعثّرها المتواصل في إيجاد مرجعية -موضوعية كانت أو هيكلية- تتوافق عليها وتلتزم بها.

بناءً على ذلك، وانسجاماً مع رسالة مركز الحوار السوري في «السعي لبناء التوافق تجاه الاستحقاقات الوطنية»؛ أطلق المركز «مؤشر التوافق الوطني»، الذي يُعد مؤشراً رقمياً يقوم على الرصد والتحليل للمواقف المعلنة لعدد من القوى الفاعلة والمؤثرة في الساحة السورية تجاه أبرز الأحداث والمواقف السياسية -دون تقييمها موضوعياً- وذلك خلال سنة «مؤشر سنوي».

يهدف المؤشر إلى قياس درجة التوافق في المواقف:

- بين مختلف الجهات ذات التوجهات الفكرية المختلفة، والتي تصدر عنها مواقف محددة من خلال متابعة آرائها ومواقفها المنفردة حول جملة من القضايا والأمور المهمة، من جهة أولى.
- وبين هذه القوى والحاضنة الشعبية في مجموعة من القضايا ذات الشأن العام التي تحوز على اهتمامها من جهة أخرى.

وذلك في الفترة المحددة (سنة كاملة)، بما يعطي الباحثين والمهتمين بالشأن السوري مؤشرات واضحة وحقيقية عن التوجهات العامة لدى هذه القوى، ومدى توافقها في مواقفها مع الحاضنة الشعبية.

بعد الإصدارات الأربعة من هذا المؤشر التي غطّت عامَي 2018 و2019 يأتي هذا التقرير «إصداراً خامساً» ويغطّي كامل عام 2020.

نأمل أن يشكل هذا التقرير السنوي دافعاً لقوى الثورة والمعارضة نحو مزيد من الحوار والتنسيق فيما بينها، بما يؤدي إلى زيادة نسب توافقها في المواقف ذات الصلة بالقضايا المهمة لهذه المرحلة الحرجة من عُمر الوطن، كما نأمل أن يسهم في رفع نسبة الوعي السياسي لدى عموم شرائح الشعب السوري من خلال تعريفهم بالقوى الموجودة على الساحة ومواقفها ودرجة توافقها وتوجهاتها العامة.

مؤشر التوافق الوطني

الحوار
مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مركز الحوار السوري
وحدة التوافق والهوية المشتركة

الملخص

تضمن مؤشر التوافق الوطني في قسمه الأول المنهجية الخاصة به؛ والتي تضمنت قسماً خاصاً بتلك المتعلقة بقوى الثورة والمعارضة، حيث تشرح مراحله بدءاً من تحديد الجهات المرصودة البالغ عددها 38 جهة مقسمة بين قوى عسكرية، وقوى سياسية، وهيئات شعبية ذات نشاط سياسي. مروراً بالمواقف السياسية تجاه القضايا والأحداث المرصودة، وتوضيح منهجية الرصد وتصنيف المواقف، وكيفية تحويلها إلى شكل رقمي قابل للقياس، وصولاً لوضع قواعد لتحليل مواقف القوى، وانتهاءً بتحديد معيار «التوافق» و«عدم التوافق»، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، احتوى هذا القسم شرحاً للمنهجية التي اعتمدت في جديد المؤشر لهذا الإصدار، والمتضمن: تحديد مواصفات العيّنة، واختيار الأحداث المستطلع رأي الحاضنة فيها، إضافة لمنهجية تصنيف مواقفها، والتي اعتمدت التصنيف الرقمي ذاته المستخدم في تصنيف المواقف بالنسبة لقوى الثورة والمعارضة، مع إضافة خيار سادس يتيح للشخص عدم الإجابة لعدم اهتمامه. وقد أجاب على الاستبانة 300 شخص كانت نسبة الذكور فيهم 83%، والمقيمين داخل سوريا ما يقارب 45%، والحائزين على إجازة جامعية أو شهادة دراسات عليا 66%.

استعرضنا في القسم الثاني نسب توافق قوى الثورة والمعارضة تجاه 59 حدثاً متعلقاً بالقضية السورية عام 2020، صُنفت ضمن 13 مجموعة. ويمكن تلخيص أبرز النتائج بما يلي:

- **في الموقف من الحراك الشعبي في مناطق سيطرة نظام الأسد:** حظيت المظاهرات في السويداء على أعلى نسبة توافق بين قوى الثورة والمعارضة، وانخفضت النسبة تجاه الاحتجاجات في درعا، بينما حققت الانتفاضة الشعبية في كناكر أدنى نسبة توافق وبلغت 3%، وتراوحت نسبة الصمت تجاه هذه الأحداث من قبل جميع القوى بين 58% و97%.

- **في الموقف من انتخابات نظام الأسد التشريعية وسياساته في مناطق سيطرته:** لوحظ أن حالة الصمت طغت على مواقف القوى العسكرية، والهيئات الشعبية ذات النشاط السياسية، مما قد يعطينا مؤشراً إلى عدم اهتمام تلك الجهات بسياسات نظام الأسد، مع الإشارة إلى أن القوى السياسية أبدت توافقاً عاماً فيما بينها تجاه تلك الأحداث.

وفيما يتعلق بموقف الحاضنة الشعبية تجاه إعلان الدفاع المدني السوري استعداده للمشاركة في إطفاء حرائق الغابات في مناطق سيطرة نظام الأسد فقد كانت نسبة التوافق (التأييد التام والضمني) للمبادرة مرتفعة نسبياً 63%، ونسبة التخالف (الرفض التام والنسبي) 27%.

- **في الموقف من الملاحقات الدولية بحق نظام الأسد وداعميه:** حظي تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيماوية واتهام نظام الأسد باستخدامها بأعلى نسبة توافق (تأييد تام وضمني)18%، كما وجدنا أن الحاضنة الشعبية كذلك مؤيدة بشكل واضح لهذا التقرير؛ إذ بلغت نسبة التوافق «تأييد التقرير» 74%، والتخالف «الرفض» لم تتجاوز 21%؛ علماً أن الرفض لم يكن لما ورد في التقرير، إنما لعدم ثقة الحاضنة بأثره على نظام الأسد. أما في الموقف من استعداد هولندا لرفع قضية ضد نظام الأسد في محكمة العدل الدولية فبلغت نسبة التوافق 5% مقابل نسبة صمت 95%.

- **في الموقف من مسار الحل السياسي وتطورات اللجنة الدستورية السورية:** لا تزال اللجنة الدستورية السورية محل تجاذب واختلاف بين القوى السورية؛ إذ بلغت نسبة التوافق 8%، والتخالف 5%، ونسبة الصمت 87%، وفيما يتعلق بإنشاء الائتلاف الوطني مفوضية الانتخابات كانت نسبة التوافق (الرفض) 24% مقابل تخالف (الحياد) 3%.

• **في الموقف من السياسة الأمريكية تجاه الملف السوري:** حاز تأييد دخول قانون قيصر الأمريكي على نسبة توافق 24%، مقابل نسبة تخالف (حياد ورفض) 5%. وفيما يتعلق بموقف الحاضنة الشعبية تجاه هذا الحدث فقد توافقت "تأييد تفعيل القانون" بنسبة 74%، وتخالفت بنسبة 21%.

• **في الموقف من السياسة الروسية تجاه الملف السوري:** حاز الاتفاق الروسي التركي لوقف إطلاق النار في إدلب على نسبة توافق (تأييد) 5% مقابل صمت 95%، على خلاف ما أشارت إليه الأرقام بالنسبة للحاضنة الشعبية التي أظهرت انقساماً تجاه هذا الحدث (الموقف المتوافق عليه "تأييد" بنسبة 54%، والمتخالف عليه "رفض" بنسبة 33%).

اختتمنا المؤشر بالأرقام الإجمالية لتوافق الحاضنة الشعبية والقوى السياسية والعسكرية والهيئات الشعبية، ولتخالفها؛ بالإضافة لمؤشر التوافق العام. وقد كانت أبرز النتائج:

- **بالنسبة للمؤشرات العامة الخاصة بالحاضنة الشعبية:** ظهرت نسبة توافق مرتفعة تجاه تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، ونسبة تخالف عالية تجاه اتفاق الهدنة التركي الروسي وإعلان الدفاع المدني استعداده للمشاركة في إطفاء حرائق الغابات في مناطق سيطرة نظام الأسد.

- **بالنسبة لمؤشر توافق القوى السياسية:** حاز الموقف من الحراك الشعبي في مناطق سيطرة نظام الأسد على أعلى نسبة توافق 24%، فيما تركزت نسبة التخالف تجاه الموقف من مسارات الحل السياسي وتطورات اللجنة الدستورية، وطغى الصمت على بعض المواقف كالملاحقات الدولية بحق نظام الأسد وداعميه، وسلسلة الأحداث الواقعة في مناطق سيطرة نظام الأسد.

- **فيما يتعلق بمؤشر التوافق العام بين القوى العسكرية:** حصل الموقف من التطورات العسكرية المتعلقة بالقضية السورية على أعلى نسبة توافق 40%، بينما سجلت نسبة صمت عالية 100% تجاه أربعة أحداث كان من أبرزها: الموقف من تطورات العملية السياسية ومسار اللجنة الدستورية، كما أنه لم تُسجل أية مواقف متخالفة بين القوى العسكرية.

أما بالنسبة للمؤشر الخاص بالهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي فقد كان الأبرز فيه أن هذه الجهات هي الأكثر صمتاً تجاه الأحداث المرصودة في هذا المؤشر.

- **بالنسبة لمؤشر التوافق العام:** يُظهر المؤشر أن إجمالي نسبة الصمت وصلت إلى 90%، وبلغت نسبة التوافق 9%، في حين بلغت نسبة التخالف 1% فقط.

كلمات مفتاحية: التوافق، سوريا، قوى الثورة والمعارضة، أحداث 2020، مؤشر

كلمات مفتاحية: سوريا، قوى الثورة والمعارضة، أحداث 2020، مؤشر، التوافق.

المقدمة

شهدت الساحة السورية خلال عام 2020م أحداثاً ميدانية وعسكرية وسياسية وقانونية أثّرت في الملف السوري بشكل عام.

فعلى صعيد الداخل السوري؛ شهدت مناطق سيطرة نظام الأسد حراكاً شعبياً لافتاً في السويداء ودرعا وريف القنيطرة، إلى جانب إجرائه انتخابات ما يُسمى بـ «مجلس الشعب». كما وقعت في مناطق سيطرة «قسد» تطورات مهمة كإطلاق محادثات كردية - كردية بين المجلس الوطني الكردي و«حزب الاتحاد الديمقراطي»، وانتفاضة شعبية ضد قوات «قسد» على خلفية محاولتها فرض مناهج تعليمية خاصة تروّج فكر حزب العمال الكردستاني، وحالة الغضب العشائرية ضد «قسد» وطريقة إدارتها للمنطقة. وفي مناطق سيطرة قوى الثورة والمعارضة ومناطق «المصالحات» كان العنوان الأبرز هو الفلتان الأمني وعمليات الاغتيالات والتفجيرات التي تعرضت لها المناطق الأولى تحديداً.

كذلك شهد الملف السوري تطورات عدة على أصعدة أخرى؛ فعلى الصعيد العسكري كان للعملية التركية «درع الربيع» أثرٌ مهم في صدّ عمليات نظام الأسد في شمال غرب سوريا، وإحداث تغيير في الواقع الميداني. إلى جانب استهداف أحد معسكرات فيلق الشام بغارة جوية روسية، أما على الصعيد القانوني فكان الحدث الأبرز إصدار منظمة حظر الأسلحة الكيماوية تقريراً تتهم فيه نظام الأسد باستخدام السلاح الكيماوي. وعلى الصعيد السياسي انعقدت الجلستان الثالثة والرابعة للجنة الدستورية، إلى جانب إطلاق الائتلاف الوطني «مفوضية الانتخابات».

على الصعيد الدولي ما يزال الملف السوري محكوماً إلى حدّ كبير بالسياسات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والتي تمثلت بعدة تحركات كان أبرزها تفعيل قانون قيصر ودخوله حيز التنفيذ بالنسبة للأولى، وعقد اتفاق الهدنة بخصوص إدلب بالنسبة للثانية.

يرصد مؤشر التوافق الوطني مواقف مجموعة من قوى الثورة والمعارضة السورية تجاه /59/ قضيةً وحدثاً خلال عام 2020م، قُسمت إلى ثلاثة عشرة مجموعة رئيسة، هي:

1- الحراك الشعبي في مناطق سيطرة نظام الأسد.
2- انتخابات نظام الأسد التشريعية وسياساته في مناطق سيطرته.
3- الأحداث الواقعة في مناطق «قسد».
4- الاغتيالات والفلتان الأمني في مناطق قوى الثورة و «المصالحات».
5- التطورات العسكرية المتعلقة بالقضية السورية.
6- الملاحقات الدولية بحق نظام الأسد وداعميه.
7- رفض تمديد قرار إدخال المساعدات عبر الحدود.
8- مسار الحل السياسي وتطورات اللجنة الدستورية السورية.
9- سياسات الدول حول التطبيع مع نظام الأسد.
10- السياسة الأمريكية تجاه الملف السوري.
11- السياسة الروسية تجاه الملف السوري.
12- أحداث خارجية مؤثّرة في أوضاع السوريين الإنسانية والقانونية.
13- أحداث خارجية مؤثّرة في القضية السورية.

يتألف التقرير من ثلاثة أقسام رئيسة، وهي:

منهجية مؤشر التوافق الوطني:
يشرح هذا القسم المنهجية التي اعتمدت في هذا العمل؛ ابتداءً بتحديد الجهات المرصودة، مروراً بالمواقف السياسية تجاه القضايا التي ستُرصد، ومنهجية الرصد وتصنيف المواقف، وكيفية تحويلها إلى شكل رقمي قابل للقياس، وصولاً إلى تحديد معيار «التوافق» و«عدم التوافق»؛ هذا من جهة.

ومن جهة ثانية تضمن هذا القسم المنهجية الخاصة بمواقف الحاضنة الشعبية؛ ابتداءً بطريقة جمع البيانات، ومواصفات العينة، واختيار الأحداث المستطلع رأي الحاضنة بها، ومنهجية تصنيف مواقفها.

نسب توافق القوى السورية تجاه الأحداث:
يستعرض هذا القسم بشكل أساسي نتائج التحليل الرقمي على شكل نسب مئوية، ثم يحول هذا النسب إلى شكل «مواقف متوافقة» أو «مواقف غير متوافقة»؛ تتضح عبرها نسب التوافق بين المكونات السورية حول القضايا المرصودة.
وإلى جانب ذلك ثمّة مقارنة جزئية تجاه بعض القضايا بين مواقف الحاضنة الشعبية وتلك الصادرة عن القوى المرصودة في المؤشر.

مؤشرات التوافق النهائية:
وتشمل المؤشرات النهائية نسب توافق كل من: الحاضنة الشعبية، والقوى السياسية والعسكرية، والهيئات الشعبية التي لها نشاط سياسي؛ إضافة إلى مؤشر التوافق العام.

جديد المؤشر

إلى جانب النقاط التي ركزنا عليها في الإصدارات السابقة؛ سعينا في هذا الإصدار للأخذ ببعض الملاحظات والتوصيات المستفادة من تفاعل الخبراء والمستشارين والجمهور مع الإصدارات السابقة، وذلك من خلال ما يلي:

1- إدراج مواقف الحاضنة الشعبية تجاه أربعة أحداث من أجل مقارنتها مع مواقف القوى المرصودة في المؤشر؛ حيث وضعنا منهجية خاصة بتحليل هذه المواقف، إلى جانب إدراج مؤشر جزئي خاص بمواقف الحاضنة تجاه هذه الأحداث في محاولة لتحليلها.

2- إعادة إدراج مؤشر التوافق الخاص بشبكات منظمات المجتمع المدني السورية، والذي أُدرج في الإصدار الثالث الأسبق؛ وقد تناول موقف هذه المنظمات من رفض تمديد العمل بآلية عبور المساعدات عبر الحدود من خلال ثلاثة معابر، هي: الرمثا، واليعربية، وباب السلامة.

3- رصد مواقف عدد من القوى الشعبية الثورية الناشئة التي أظهرت اهتماماً بالحدث السياسي والتعليق عليه، واعتماد بعضها وفقاً للمنهجية الموضحة.

4- قام فريق الرصد الخاص بالمؤشر بالتواصل مع جميع الجهات المرصودة بشكل رسمي؛ وقد طلب من هذه الجهات توضيح مواقفها تجاه الأحداث المرصودة، إلا أن التجاوب كان معدوماً.

القسم الأول: منهجية مؤشر التوافق الوطني

اعتمدنا في هذا الإصدار منهجية خاصة بمواقف قوى الثورة والمعارضة، وأخرى خاصة بالحاضنة الشعبية.

أولاً: المنهجية الخاصة بمواقف قوى الثورة والمعارضة

رسم توضيحي (1) يبين مراحل بناء منهجية مؤشر التوافق

1- تحديد الجهات:

ونقصد بها مجموعة المعايير التي اتبعها فريق العمل في تحديد الجهات التي ستُرصد مواقفها. حيث تتلخص هذه المعايير بما يلي:

1 - تنتمي -بشكل عام- لقوى الثورة والمعارضة السورية.
2 - لديها معرفات رسمية[1].
3 - تمارس نشاطاً سياسياً بصورة أو بأخرى يعبر عن «فاعليتها وتأثيرها» سياساً وعسكرياً وفي الشأن العام، وقد اعتمدنا معياراً لقياس هذا النشاط يتمثل في إصدار الجهة بياناً سياسياً واحداً على الأقل خلال فترة الرصد التي امتدت خلال سنة 2020، سواء تعلق هذا البيان بالأحداث المرصودة أم لا[2].

وقد طُبقت هذه المعايير على عدد من الجهات السياسية والعسكرية والهيئات الشعبية الثورية والإنسانية التي رُشحت لتكون محلاً للرصد، واستُبعد عدد منها لعدم مطابقتها للمعايير (يمكن مراجعة الجهات المرصودة المستبعدة في الملحق رقم /1/) [3].

قسمت الجهات المرصودة إلى [4]:

- القوى السياسية: وهي الجهات والقوى ذات الهيكلية الواضحة، والتي في حكمها [5].
- الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي: وهي القوى السياسية الناشئة التي ظهرت مؤخراً، ويغلب عليها الطابع المحلي، وتصدر بعض المواقف والتصريحات السياسية؛ والتي في حكمها [6].
- القوى العسكرية: وهي التجمعات العسكرية التي لها اهتمام بتتبع الحدث السياسي، أو التي لها مشاركة في أحد مسارات التفاوض.

1 - يمثل هذا المعيار شرطاً ضرورياً للتعرف على مواقف الجهة. ونود الإشارة هنا إلى اعتماد الرصد على البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات المرصودة عبر المعرفات الرسمية الخاصة بها، أو تصريحات السياسيين من الصفوف الأولى الذين عرّفوا بأنفسهم على وسائل الإعلام بصفتهم الرسمية أو الحزبية، وتم مشاركتها على ذلك المعرف الرسمي، في حين لم تُؤخذ مقالات الرأي المنشورة على المواقع الرسمية أو على مواقع إعلامية أخرى كونها لا تعبر بالضرورة عن موقف رسمي للجهة التي ينتمي إليها.
2 - اعتمد المؤشر على معيار "صدور البيانات السياسية" لأنه قابل للرصد والقياس.
3 - بُني الرصد الحالي للجهات في هذا المؤشر بناء على ما انتهى إليه الإصدار السابق؛ حيث وصل عدد الجهات الكلي الذي تم رصده – باستثناء التحالفات المدنية - /45/ جهة، وبعد تطبيق المعايير المذكورة آنفاً اقتصر المؤشر على /40/ جهة انطبقت عليها المعايير.
4 - نود الإشارة إلى أن التقسيم أعلاه هو تقسيم كمّيّ لتسهيل قراءة مواقف الجهات، ولا يُقصد به أي معيار تقييمي للجهات والقوى.
5 - أُدرج المجلس الإسلامي السوري الذي يُعد من الجهات الاعتبارية مع الجهات السياسية تجاوزاً بالنظر الى تخصص المجلس العُلمائي المعروف؛ وذلك لاهتمامه بالحدث السياسي بشكل واضح وإصداره البيانات بشكل دوري.
6 - أُدرجت رابطة الشبكات السورية ضمن "الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي" رغم أنها تدخل في منظمات المجتمع المدني؛ كونها الشبكة الأكبر التي تضم غالبية منظمات المجتمع المدني السورية، ولصعوبة وضعها في تصنيف منفرد وحدها.

الجهات التي اعتمدها المؤشر

القوى السياسية

المجلس الوطني الكردي

هيئة التنسيق الوطنية

رابطة المستقلين الكرد السوريين

قوى عسكرية

إدارة التوجيه المعنوي[1]

هيئات اعتبارية

هيئات شعبية لها نشاط سياسي

الحركة النسوية

1- ارتأينا اعتبار إدارة التوجيه المعنوي وقيادة أركان الجيش الوطني جهتين منفصلتين بشكل غير رسمي لأن كل مؤسسة عادة ما تكون بياناتها منفصلة، وإن كانتا من الناحية الهيكلية تتبعان لمؤسسة واحدة هي الجيش الوطني.

نود الإشارة هنا، إلى أننا لو قارنا في هذا السياق القوى والجهات التي تنطبق عليها معايير المؤشر في إصداراته الخمسة فإننا نجد:

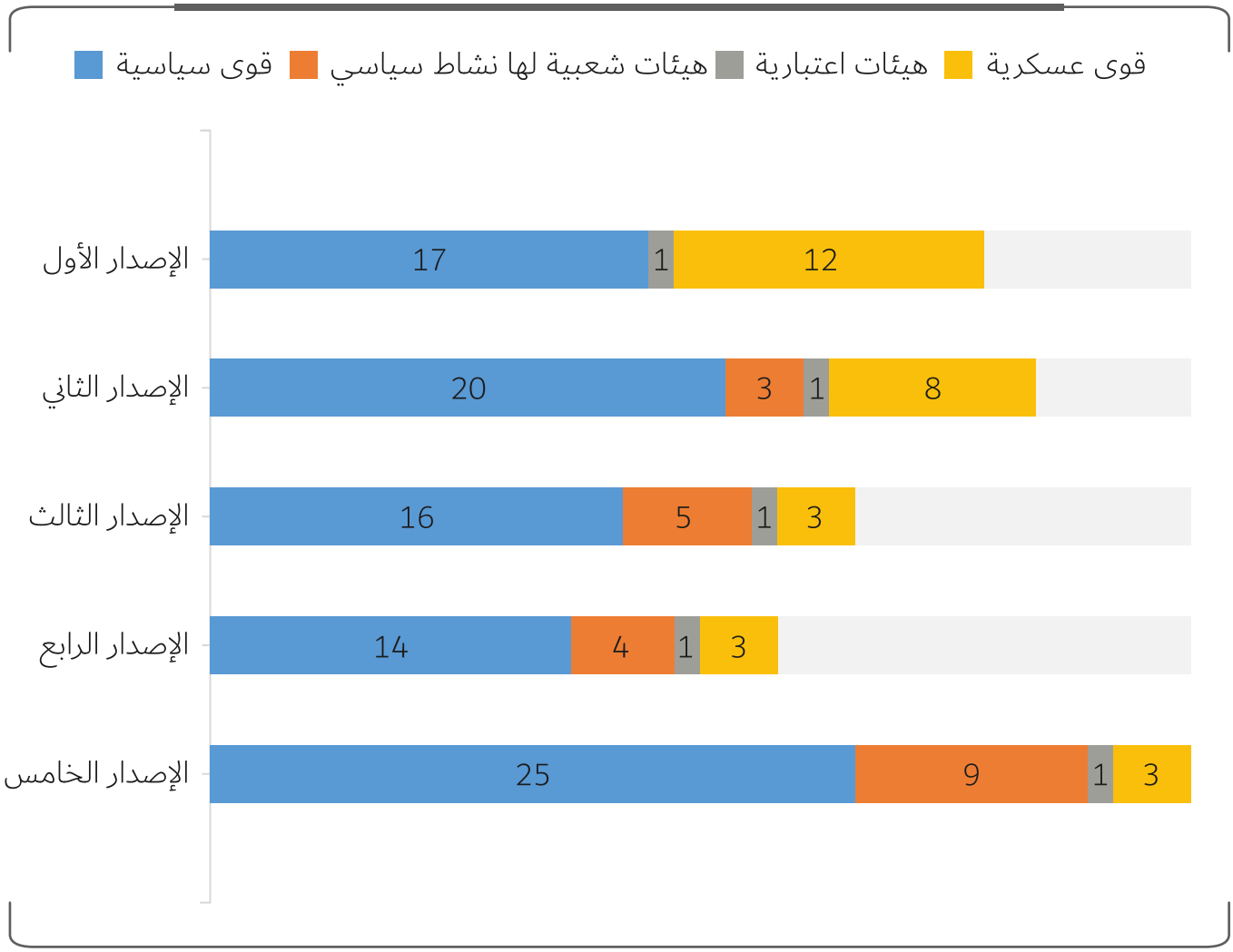

رسم توضيحي (2) يبين تطور أعداد الجهات المرصودة

1 - ثمة تقارُب في أعداد القوى السياسية التقليدية (الأحزاب والتيارات) النشطة على مدى السنوات الماضية، والتي تراوحت بين /20-14/ في إصدارات المؤشر الأربعة السابقة؛ غير أنها ارتفعت في هذا الإصدار إلى /25/ نتيجة استئناف بعض القوى السياسية نشاطها.

2 - نشوء هيئات شعبية ذات نشاط سياسي في الآونة الأخيرة؛ وصل في الإصدار الثالث إلى /5/ قوى، ثم تراجع في الإصدار الرابع إلى /3/، وارتفع إلى /9/ في هذا الإصدار؛ مما يشير إلى نشاط سياسي لدى هذه القوى.

3 - ثبات عدد القوى العسكرية في آخر ثلاثة إصدارات للمؤشر /3/ جهات، بعد أن كانت في الإصدارين الأول والثاني /12/ و/8/ على التوالي؛ مما يشير إلى أن التعاطي السياسي على مستوى هذه الجهات اقتصر على «الهيئات القيادية» بعد أن كان على مستوى الفصائل[1].

1- يُنظر: الائتلاف و70 فصيلا عسكريا يعلنون رفض مقترحات ديمستورا، عربي 21، 2/10/2015، شوهد في: 20/5/2021.
عشرات الفصائل العسكرية في سوريا ترفض دعوة ديمستورا لحوار جنيف، شبكة شام، 13/5/2015، شوهد في 20/5/2021.

2- تحديد المواقف وتصنيفها:

بعد تحديد الجهات تم الانتقال إلى الخطوة الثانية، وهي تحديد المواقف السياسية التي سيُقاس توافق القوى تجاهها؛ فرصدْنا خلال الفترة 1-1-2020/31-12-2020 تسعة وخمسين حدثاً متعلقاً بالقضية السورية، وهي مصنفة على النحو الآتي[1]:

1 - الموقف من الحراك الشعبي في مناطق سيطرة نظام الأسد:

- الاحتجاجات في درعا ضد نظام الأسد [2].
- المظاهرات في السويداء احتجاجاً على تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية [3].
- الانتفاضة الشعبية في كناكر ضد نظام الأسد[4].

2 - الموقف من انتخابات نظام الأسد التشريعية وسياساته في مناطق سيطرته:

- دعوات لرفع العقوبات عن نظام الأسد لمواجهة فيروس كورونا [5].
- الصراع بين العائلات الحاكمة في سوريا (الأسد ومخلوف) [6].
- نبش قوات الأسد ضريح الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه [7].
- فرض نظام الأسد رسوماً مالية لقاء السماح للسوريين بالدخول إلى سوريا [8].
- انتخابات مجلس الشعب في مناطق نظام الأسد [9].
- نشوب حرائق غابات في مناطق سيطرة نظام الأسد [10].

1- تم اعتماد المعيار الزمني لترتيب الأحداث داخل كل فئة.

2 - - في أيار من العام 2020 خرجت مظاهرات غاضبة في مناطق عدة في درعا رافضة أي تحركات عسكرية لنظام الأسد أو تعزيزات جديدة في المنطقة؛ وذلك على خلفية وصول أرتال عسكرية إلى الملعب البلدي في درعا، وأنباء عن نية لاقتحام بلدة المزيريب بعد مقتل 9 عناصر من قوات نظام الأسد.

مظاهرات في درعا غاضبة من استقدام نظام الأسد تعزيزات إلى المحافظة، شبكة نداء سوريا، 13/5/2020، شوهد في: 21/5/2021.

3 - خرجت سلسلة من المظاهرات في مدينة السويداء جنوب سوريا في حزيران العام 2020، نادت بسقوط نظام الأسد ورحيل بشار الأسد، محمّلة نظام الأسد بشكل مباشر مسؤولية تدهور الأوضاع المعيشية في سوريا.

4 - اندلعت موجة احتجاجات في بلدة كناكر بريف دمشق في أيلول من العام 2020، على خلفية اعتقال ثلاث نساء وطفلة على أحد حواجز نظام الأسد، تخللها إحراق صورة رأس نظام الأسد بشار الأسد.

أهالي بلدة كناكر يحتجون ضد النظام ويحرقون صوراً للأسد، تلفزيون سوريا، 22/9/2020، شوهد في: 21/2/2021.

5- دعت وزارة الخارجية الروسية الاتحاد الأوروبي والدول الغربية لرفع العقوبات عن نظام الأسد بحجة أنها تعيق استجابته لفيروس كورونا، معتبرة أن هذه العقوبات هي بمثابة عقوبة جماعية للسوريين، وفي المقابل ردّت الولايات المتحدة أن العقوبات المفروضة لا تؤثر بأي شكل على وصول الأدوية والسلع الغذائية للسوريين.

6- احتدم الصراع والخلاف بين رجل الأعمال رامي مخلوف ونظام الأسد بعد حجز الأخير على أملاك مخلوف وملاحقة عدد من موظفيه؛ ما دفع "مخلوف" للظهور عبر صفحته على فيس بوك بسلسلة من التسجيلات المرئية يتحدث فيها عن تفاصيل الخلاف بينه وبين حكومة نظام الأسد.

خلاف الأسد – مخلوف: أسبابه، وتداعياته، واحتمالات تطوره، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 11/5/2020.

7- نبشت مجموعة من عناصر قوات نظام الأسد قبر الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه في قرية دير شرقي قرب معرة النعمان بريف إدلب، وذلك عقب سيطرة نظام الأسد على المنطقة.

عمرو الحلبي، نبش ضريح الخليفة عمر بن عبد العزيز.. موجة واسعة من الغضب والاستنكار بسوريا وخارجها، الجزيرة نت، 29/5/2020.

8- أصدر نظام الأسد قراراً فرض بموجبه على المواطنين السوريين تصريف مبلغ 100 دولار أمريكي، أو ما يعادلها بإحدى العملات الأجنبية التي يقبل بها المصرف المركزي عند دخولهم الأراضي السورية، واضعاً بعض الاستثناءات لمن هم دون 18 عاماً والسائقين.

النظام يفرض رسوماً للدخول إلى البلاد، صحيفة المدن، 9/7/2020.ف

9- أجرى نظام الأسد في تموز من العام 2020 "انتخابات تشريعية" شارك فيها 2100 مرشح، بينهم شخصيات مدرجة أسماؤهم على قوائم العقوبات الغربية، وحينها وصفت الحكومة السورية المؤقتة الانتخابات بالمسرحية الهزيلة وهدفها التهرب من استحقاقات الحل السياسي.

سوريا.. ثالث انتخابات تشريعية بعد الثورة والمعارضة تصفها بالهزلية وغير الشرعية، الجزيرة نت، 18/7/2020.ف

10- نشبت حرائق ضخمة في مناطق سيطرة نظام الأسد امتدت على عدة أشهر أسفرت عن احتراق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وأجزاء من القرى المأهولة بالسكان، وسط عجز واضح من قبل حكومة نظام الأسد في احتواء الحرائق.

النيران تحاصر عشرات القرى في 3 محافظات سورية وتهدد غابات الساحل السوري، القدس العربي، 9/10/2020.

3 - الموقف من الأحداث الواقعة في مناطق سيطرة «قسد»:

- تصريحات منسق «مسد» الإعلامي وقوله: «إن إدلب نصفها إرهابيون ويجب قتلهم» [1] .
- الحوار بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي[2] والتفاهم الأولي الحاصل بينهما [3] .
- حملات الاعتقال التي تشنّها «قسد» وفرض مناهج تعليمية [4] .
- اتفاق بين شركة أمريكية و»قسد» لاستثمار النفط شرق سوريا [5] .
- مقتل أحد شيوخ قبيلة العكيدات في دير الزور[6] .
- توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس سوريا الديمقراطية وحزب الإرادة الشعبية [7] .
- أزمة المياه في محافظة الحسكة [8].

4 - الموقف من الاغتيالات والفلتان الأمني في مناطق قوى الثورة و«المصالحات»:

- مقتل وجرح أكثر من 100 شخص بتفجير إرهابي في عفرين [9] .
- اغتيال 5 من قيادات المعارضة في درعا من أبناء التسويات [10] .
- اغتيال العقيد محمد عدنان بكار في منطقة درع الفرات [11].

1- دعا المنسق الإعلامي لمجلس سوريا الديمقراطية "مسد" إبراهيم إبراهيم في لقاء متلفز إلى قتل مليوني سوري في إدلب، بحجة أنهم إرهابيون وعوائل لفصائل وكتائب معتدلة.
منسق "مسد" الإعلامي بلقاء متلفز: إدلب نصفها إرهابيون ويجب قتلهم، تلفزيون سوريا، 15/4/2020.
2- انطلقت عدة جولات من المحادثات بين المجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية، وعلى رأسهم حزب الاتحاد الديمقراطي، بدفع وإشراف من الولايات الأمريكية.
سلام حسين، جولة جديدة مرتقبة من الحوار الكردي في سورية، العربي الجديد، 7/2/2021.
3 - توصل المجلس الوطني الكردي مع أحزاب الوحدة الوطنية إلى التوقيع على رؤية سياسية مشتركة حول أهمية التعاون والوحدة الكردية في سوريا، واعتبار اتفاقية دهوك التي وُقعت عام 2010 أساساً لهذه الرؤية.
عبد الحليم سليمان، أكراد سوريا يتوصلون إلى تفاهم أولي في ما بينهم برعاية أمريكية، إندبندنت عربية، 19-6-2020.
4- خرجت مظاهرات في عدة مناطق خاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية في دير الزور، رداً على مساعي "قسد" لفرض مناهج دراسية خاصة بها على الطلاب، إضافة لقرار تجنيد المعلمين.
مناهج الإدارة الذاتية.. احتجاجات وإدانات محلية واسعة، موقع قناة حلب اليوم، 15/7/2020.
5- عقدت قوات سوريا الديمقراطية "قسد" اتفاقية مع شركة نفط أمريكية من أجل تحديث آبار النفط التي تسيطر عليها "قسد" بدعم الولايات المتحدة الأمريكية في شمال شرقي سوريا.
"قسد" توقّع عقدًا مع شركة أمريكية لتحديث حقول النفط، عنب بلدي، 31/7/2020.
6- اغتال مجهولون الشيخ مطشر حمود الهفل، أحد أبرز شيوخ قبيلة العكيدات في ريف دير الزور الشرقي، يوم الثاني من آب عام 2020، وحينها حمّلت القبيلة قوات سوريا الديمقراطية "قسد" مسؤولية الحادثة لأنها تسيطر على المنطقة.
اغتيال أحد وجهاء قبيلة العكيدات شرقي دير الزور، صحيفة عنب بلدي، 2/8/2020.
7- - وقّع مجلس سوريا الديمقراطية الواجهة السياسية لقوات سوريا الديمقراطية وحزب الإرادة الشعبية متمثلاً بأمينه العام قدري جميل مذكرة تفاهم في موسكو تضم عدة مسائل، منها يتعلق بالحل السياسي وبنية الجيش.
مجلس سوريا الديمقراطية وحزب الإرادة الشعبية يعلنان توقيع مذكرة تفاهم في موسكو، روسيا اليوم، 31/8/2020.
8- عاشت محافظة الحسكة لعدة أشهر أزمة مياه متفاقمة مع انقطاع مياه الشرب، وسط تبادل اتهامات بين "قسد" والمعارضة حول الجهة المتسببة بانقطاع المياه.
الحسكة عطشى: موجة غضب وتضامن بسبب انقطاع المياه عن سكان المنطقة، بي بي سي، 22/8/2020.
9 - قُتل 42 مدنياً، وجُرح أكثر 61 آخرون يوم 28 نيسان من عام 2020، إثر انفجار سيارة مفخخة محملة ببراميل محروقات في سوق شعبي وسط مدينة عفرين بريف حلب الشمالي.
قتلى وجرحى بانفجار مفخخة في عفرين، الدفاع المدني السوري، 28/4/2020.
10 - اغتيل القيادي السابق في الجيش الحر وأحد أبرز شخصيات الحراك الشعبي بعد اتفاقيات التسوية في درعا "أدهم الكراد" مع عدد من القادة ووجهاء المدينة، على أيدي مجهولين في بلدة تبنة قرب الصنمين بريف درعا الجنوبي، وحينها اتهمت مصادر عدة نظام الأسد بالوقوف خلف عملية الاغتيال.
اغتيال القيادي أدهم الكراد وعدة شخصيات في درعا، نداء سوريا، 14/10/2020.
11- في 24 حزيران عام 2020 اغتيل القيادي في الجيش الوطني السوري العقيد محمد عدنان بكار، في قرية كفرغان بريف حلب الشمالي، على أيدي مجهولين؛ إلا أنه سرعان ما أعلن تنظيم الدولة تبنّيه للعملية، التي جاءت بعد أيام قليلة من ضبط الجيش الوطني خلية تابعة للتنظيم وبحوزتها أسلحة ومعدات تفجير.
اغتيال العقيد عدنان بكار، وتنظيم الدولة يتبنى، زمان الوصل، 24-6-2020.

- انفجار سيارة مفخخة في مدينة الباب ومقتل وجرح عشرات الأشخاص [1].
- تشكيل لجنة ردّ المظالم في عفرين [2].

5 - التطورات العسكرية المتعلقة بالقضية السورية:

- استهداف نظام الأسد للقوات التركية في ريف إدلب وسقوط 33 جندياً [3].
- إعلان تركيا انطلاق عملية «درع الربيع» في إدلب [4].
- قصف روسي على مدينة الباب بريف حلب الشرقي [5].
- أنباء عن إرسال مقاتلين من مناطق المعارضة للقتال في أذربيجان [6].
- استهداف معسكر لفيلق الشام بريف إدلب [7].

6 - الموقف من الملاحقات الدولية بحق نظام الأسد وداعميه:

- تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، واتهام نظام الأسد باستخدام السلاح الكيماوي [8].
- انطلاق جلسات أول محاكمة في العالم بشأن التعذيب في سوريا [9].
- تقرير للأمم المتحدة يتحدث عن انتهاكات في إدلب قد ترقى لجرائم ضد الإنسانية [10].
- هولندا تستعد لرفع قضية ضد نظام الأسد في «العدل الدولية» [11].

---

1 -قُتل وأصيب نحو 100 شخص بانفجار شاحنة مفخخة بالقرب من مسجد عثمان وسط مدينة الباب بريف حلب الشرقي، وذلك يوم السادس من تشرين الأول 2020.
أكثر من 100 مدني بين قتيل وجريح في الباب، الدفاع المدني السوري، 6/10/2020.
2- - شكّل الجيش الوطني السوري لجنة رد المظالم في مدينة عفرين بريف حلب؛ بغية متابعة شكاوى السكان في منطقة عمليات غصن الزيتون وإعادة الحقوق لأصحابها.
لجنة "رد المظالم" تعيد الحقوق لأصحابها في "عفرين" والأهالي يرحبون، زمان الوصل، 23/10/2020.
3 -سقط 33 جندياً تركياً في غارة شنّتها طائرات تابعة لنظام الأسد في إدلب، على أحد مواقع قوات الجيش التركي في إدلب يوم 27 شباط 2020.
ارتفاع عدد شهداء الجيش التركي بإدلب لـ33 جنديًا، وكالة الأناضول التركية، 28/2/2020.
4 - أطلقت القوات التركية مطلع آذار 2020 عملية عسكرية ضد قوات نظام الأسد في إدلب، وذلك بعد أيام من تعرض القوات التركية للاستهداف المباشر من قبل الطيران الحربي التابع للنظام.
تركيا تطلق على عملية إدلب اسم "درع الربيع"، وكالة الأناضول، 1/3/2020.
5 - تعرضت مدينة الباب بريف حلب الشرقي لقصف جوي روسي يوم الـ 19 من تموز 2020، ما أسفر عن مقتل مدني وجرح 11 آخرين.
مقتل مدني وجرح 11 في قصف جوي روسي شمالي سوريا، وكالة الأناضول التركية، 16/7/2020.
6 - تناقلت مصادر إعلامية محلية سورية وعالمية معلومات تتحدث عن توجه عناصر من مقاتلي المعارضة السورية إلى أذربيجان للقتال إلى جانب القوات التركية في إقليم ناغورني قره باغ ضد القوات الأرمينية.
مصدر يكشف لـCNN تفاصيل تجنيد وإرسال مقاتلين سوريين إلى أذربيجان وقيمة المقابل المالي، CNN عربية، 1/10/2020.
7 -قُتل وأصيب العشرات من عناصر فيلق الشام، إثر غارة جوية روسية استهدفت أحد معسكراتهم في منطقة كفرتخاريم بريف إدلب.
ضغط سياسي وتقويض عسكري.. أهداف ورسائل روسية من استهداف فيلق الشام، صحيفة عنب بلدي، 27/10/2020.
8 -أصدرت منظمة حظر الأسلحة الكيماوية تقريراً في نيسان الماضي 2020، اتهمت فيه نظام الأسد باستخدام الأسلحة الكيميائية في ريف حماة عام 2017.
للمرة الأولى.. منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تتهم النظام السوري باستخدامها في ريف حماة، الجزيرة نت، 8/4/2020.
9 -شهد شهر نيسان 2020 انطلاق أول جلسة محاكمة في العالم ضد ضابط وعنصر سابقَين في مخابرات نظام الأسد، حيث وجهت لهم اتهامات بارتكاب عمليات تعذيب بحق المعتقلين.
ألمانيا . انطلاق جلسات أول محاكمة في العالم بشأن التعذيب في سوريا، دويتشه فيله، 23/4/2020.
10-أصدرت الأمم المتحدة تقريراً سلطت فيه الضوء على الانتهاكات والجرائم التي يرتكبها نظام الأسد وروسيا في إدلب، بالإضافة للحديث عن انتهاكات وجرائم ترتكب من قبل فصائل "جهادية".
سوريا: تقرير للأمم المتحدة يتحدث عن انتهاكات في إدلب قد ترقى لجرائم ضد الإنسانية، فرنس 24، 7/7/2020.
11 - أعلنت هولندا في شهر أيلول 2020 عن سعيها لرفع قضية ضد نظام الأسد في محكمة العدل الدولية، من أجل محاكمة نظام الأسد على ارتكابه انتهاكات لحقوق الإنسان.
هولندا تستعد لرفع قضية ضد نظام الأسد في "العدل الدولية"، السورية نت، 18/10/2020.

7- الموقف من رفض تمديد قرار إدخال المساعدات عبر الحدود:

- رفض تمديد قرار إدخال المساعدات عبر معبري الرمثا واليعربية [1].
- رفض تمديد قرار إدخال المساعدات عبر معبر باب السلامة [2].

8 - الموقف من مسار «الحل السياسي» وتطورات اللجنة الدستورية السورية:

- انطلاق جولتَي اللجنة الدستورية السورية الثالثة والرابعة [3].
- إصدار رئيس الائتلاف قراراً بإنشاء مفوضية الانتخابات [4].

9 - الموقف من سياسات الدول حول التطبيع مع نظام الأسد:

- أول اتصال هاتفي بين بشار الأسد وولي عهد أبو ظبي [5].
- تعيين عُمان سفير فوق العادة في العاصمة دمشق [6].

10 - الموقف من السياسة الأمريكية تجاه الملف السوري:

- زيارة وفد أمريكي رفيع المستوى لمنطقة إدلب [7].
- دخول قانون قيصر الأمريكي حيز التنفيذ [8].
- شروط أمريكية لرفع العقوبات عن نظام الأسد [9].

---

1 - قرّر مجلس الأمن الدولي إغلاق معبرَي الرمثا مع الأردن واليعربية مع العراق، والإبقاء على معبري باب الهوى وباب السلامة شمال سوريا لدخول المساعدات الأممية إلى المحتاجين، وذلك بعد استخدام روسيا حق النقض الفيتو لمنع استمرار العمل بمعبري الرمثا واليعربية.
سوريا: مجلس الأمن يفشل في تبني مشروع قرار إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود للمرة الرابعة، موقع الأمم المتحدة، 10/7/2020.

2 -قرّر مجلس الأمن الدولي إغلاق معبر باب السلامة شمال إعزاز بريف حلب، مقابل استمرار دخول المساعدات الأممية إلى الشمال السوري من معبر باب الهوى الحدودي؛ وذلك بعد رفض روسيا الإبقاء على معبرين لدخول المساعدات.
مجلس الأمن يتبنى قرار استئناف آلية إدخال المساعدات إلى سوريا عبر معبر واحد على الحدود مع تركيا، فرانس 24، 12/7/2020.

3 -اختُتمت أعمال الجولة الثالثة من محادثات اللجنة الدستورية في 29 من آب 2020، وفيها تحدث المبعوث الدولي غير بيدرسون عن وجود اختلافات عميقة بين الأطراف في عدة قضايا حالت دون التوصل لمرحلة كتابة الدستور، فيما انتهت الجولة الرابعة في الرابع من كانون الأول 2020 دون التوصل إلى أي مخرجات واضحة؛ عدا إعلان المبعوث ملاحظته وجود أرضية مشتركة حيال بعض القضايا بين المشاركين.
يُنظر حول الجولة الثالثة: عماد كركص، الجولة الثالثة من أعمال الدستورية السورية معلّقة بنتائج فحوصات كورونا، العربي الجديد، 26/8/2020.
ويُنظر حول الجولة الرابعة: اختتام الجولة الرابعة من اجتماعات لجنة الدستور السورية، وكالة الأناضول، 4/12/2020.

4 -أعلن رئيس الائتلاف الوطني السوري يوم 20 تشرين الثاني 2020 عن تشكيل المفوضية العليا للانتخابات بهدف منافسة قوى المعارضة أي انتخابات مستقبلية في سوريا، شريطة أن تبدأ أعمالها بعد تأمين بيئة آمنة ومحايدة؛ إلا أن هذا الإعلان لقي ردود فعل غاضبة من الشارع السوري والعديد من الكيانات والأجسام السورية، ما دفع الائتلاف للإعلان عن تعليق القرار.
إيقاف العمل بقرار تشكيل المفوضية الوطنية للانتخابات، موقع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، 23/11/2020.

5 -جرى الاتصال بحسب وكالة الأنباء سانا بهدف بحث تداعيات فيروس كورونا في سوريا، كما أن هذا الاتصال يُعد الأول منذ اندلاع الثورة السورية وقطع دول الخليج علاقاتها مع نظام الأسد.
أول اتصال هاتفي بين الأسد ومحمد بن زايد منذ بدء الصراع في سوريا لمناقشة سبل وقف تفشي الوباء، بي بي سي، 28/3/2020.

6 -عيّنت سلطنة عمان في الرابع من تشرين الأول 2020 سفيراً فوق العادة لدى نظام الأسد في دمشق، ليكون أول سفير لدولة خليجية لدى الأسد منذ اندلاع الثورة السورية عام 2011 وإغلاق البعثات الدبلوماسية.
رسميا.. أول دولة خليجية تعين سفيرا لها بدمشق منذ 2011، عربي 21، 4/11/2020.

7 - زار وفد أمريكي رفيع المستوى يضم المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا السابق جيمس جيفري الأراضي السورية، والتقى بعناصر من الدفاع المدني السوري في إدلب.
لأول مرة منذ 2011.. وفد أمريكي رفيع المستوى يزور إدلب، صحيفة عنب بلدي، 3/3/2020.

8 - دخل قانون قيصر الأمريكي حيز التنفيذ يوم الـ 17 من حزيران عام 2020، والذي يتضمن عقوبات أمريكية على نظام الأسد ومَن يدعمه، بالإضافة لتجميد مساعدات إعادة الإعمار.
قانون قيصر يدخل التنفيذ.. واشنطن تتوعد النظام السوري، الجزيرة نت، 17/6/2020.

9 - حددت الولايات المتحدة الأمريكية خمسة شروط لرفع عقوبات قيصر عن نظام الأسد، على رأسها إيقاف استخدام المجال الجوي لاستهداف المدنيين، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، والسماح بالعودة الطوعية للاجئين.
خمسة شروط أمريكية لرفع العقوبات عن النظام السوري، صحيفة عنب بلدي، 14/8/2020.

11 - الموقف من السياسة الروسية تجاه الملف السوري:

- تصويت روسيا في مجلس الأمن ضد وقف إطلاق النار في إدلب [1].
- اتفاق تركي - روسي على وقف إطلاق النار في إدلب [2].
- تعيين بوتين مبعوثاً خاصاً له في سوريا [3].
- توسيع روسيا نفوذها في الساحل السوري، وحصولها على منشآت بحرية إضافية [4].
- إقامة روسيا مؤتمر عودة اللاجئين في دمشق [5].

12 - أحداث خارجية مؤثّرة في أوضاع السوريين الإنسانية والقانونية:

- طوفان بشريّ من السوريين نحو أوروبا عبر الحدود اليونانية [6].
- الاعتداء على طفل سوري لاجئ في لبنان [7].
- إزالة ملفات المرشحين للجنسية الاستثنائية في تركيا [8].
- مغادرة عائلات لبلدة بشرّي اللبنانية خشية تعرضها لانتهاكات [9].
- إحراق مخيمات لاجئين سوريين في منطقة المِنية [10].

---

1 - منعت روسيا في شباط عام 2020 مجلس الأمن الدولي من إصدار مشروع بيان يدعو لوقف إطلاق النار في منطقة إدلب، عقب جلستين لمجلس الأمن؛ الأولى علنية والثانية مغلقة بشأن الوضع في إدلب.
روسيا تمنع مجلس الأمن من إقرار وقف إطلاق نار بإدلب، وكالة الأناضول التركية، 19/2/2020.

2 - توصلت كل من تركيا وروسيا في آذار من عام 2020 لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة إدلب، وذلك بعد مباحثات بين الجانبين أجريت في العاصمة موسكو.
أردوغان وبوتين يتفقان على وقف إطلاق النار في الشمال السوري، نداء سوريا، 6/3/2020.

3 -عيّن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سفيراً لدى دمشق ألكسندر يفيموف ممثلاً رئاسياً خاصاً له من أجل تطوير العلاقات الروسية السورية، بحسب ما جاء في المرسوم الصادر عن بوتين.
بوتين يعين سفير موسكو لدى دمشق ممثلا خاصا للرئيس الروسي لتطوير العلاقات مع سوريا، روسيا اليوم، 25/5/2020.

4 -وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أيار 2020 مرسوماً يفوّض وزارتي الدفاع والخارجية بإجراء مفاوضات مع نظام الأسد بغية تسليم العسكريين الروس منشآت ومناطق بحرية إضافية في سوريا.
بوتين يأمر بالتفاوض مع سوريا حول تسليم الجيش الروسي منشآت ومناطق بحرية إضافية، روسيا اليوم، 29/5/2020.

5 -عقدت روسيا ونظام الأسد في تشرين الثاني من العام 2020 مؤتمراً في العاصمة دمشق حمل اسم "مؤتمر عودة اللاجئين" لبحث قضية اللاجئين وسبل توفير الإمكانيات لعودتهم، إلا أنه قُوبل بمقاطعة غربية؛ حيث اعتبر وزير خارجية الاتحاد الأوروبي أن الأوضاع في سوريا لا تشجّع الترويج لعودة السوريين إلى بلادهم.
مؤتمر لعودة اللاجئين السوريين يقاطعه الاتحاد الأوروبي، دويتشه فيله، 11/11/2020.

6 -- استخدمت السلطات اليونانية العنف ضد الآلاف من طالبي اللجوء معظمهم من السوريين، وذلك خلال محاولتهم الخروج من الأراضي التركية إلى الأوروبية.
أزمة اللاجئين على حدود تركيا-اليونان، دويتشه فيله، 5/3/2020.

7- تعرض طفل سوري في بلدة سحمر اللبنانية للاعتداء الجنسي من قبل ثلاثة شبّان؛ الأمر الذي أثار موجة غضب بعد انتشار فيديو للحادثة ومطالبات بمحاسبة المعتدين.
لبنان: 3 شبان يعتدون جنسياً على طفل سوري هل ينصفه القضاء؟ موقع روزنة، 29/6/2020.

8 - أزالت السلطات التركية ملفات مئات السوريين المرشحين للحصول على الجنسية التركية، في خطوة اعتبرت مفاجئة وغير مفهومة، لاسيما وأن الإزالة جاءت بعد انتظار دام بين العام والـ 5 أعوام.
تركيا.. حذف ملفات التجنيس لسوريين لأسباب مجهولة، صحيفة عنب بلدي، 22/8/2020.

9- فرّ نحو 270 عائلة سورية من بلدة بشرّي شمالي لبنان في تشرين الثاني 2020، وذلك خشية تعرضهم لمضايقات، فيما تحدثت تقارير عن تعرض بعضهم للضرب، بعد أن شهدت البلدة توتراً إثر مقتل مواطن لبناني فيها على يد سوريين.
270 عائلة سورية تغادر بلدة لبنانية بعد مقتل شاب، عنب بلدي، 28/11/2020.

10 - اندلعت حرائق كبيرة في مخيم اللاجئين السوريين في بلدة المنية اللبنانية، بعد إقدام مجموعة من شبان البلدة على إحراق المخيم إثر خلافات مع عمال سوريين، الأمر الذي دفع عائلات المخيم للنزوح نحو طرابلس وعكار.
إحراق مخيمات للاجئين السوريين في المنية.. وفرارهم إلى طرابلس، صحيفة المدن اللبنانية، 26/12/2020.

13 - أحداث خارجية مؤثرة في القضية السورية:

- مقتل قاسم سليماني في العراق [1].
- اتفاقيات التطبيع مع «إسرائيل [2].
- انفجار مرفأ بيروت [3].
- محكمة اغتيال رفيق الحريري تطلق حكمها [4].
- فوز الصين وروسيا بعضوية مجلس حقوق الإنسان [5].
- تصنيف «حزب الله» كمنظمة إرهابية في بريطانيا [6].

---

1 - لقي قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني مصرعه إلى جانب "أبو مهدي المهندس" نائب رئيس الحشد الشعبي، في قصف أمريكي استهدف سيارتهما على طريق مطار بغداد.
محمد وليد، مقتل قاسم سليماني قائد فيلق القدس بقصف قرب مطار بغداد، وكالة الأناضول التركية، 3/1/2020.

2 - عقدت دولتي الإمارات والبحرين اتفاقية تطبيع مع إسرائيل، بدعم وتشجيع من قبل الولايات المتحدة، وبحضور الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال مراسم توقيع الاتفاقية.
بدء مراسم توقيع اتفاقي التطبيع بين البحرين والإمارات مع إسرائيل، وكالة الأناضول التركية، 15/9/2020.

3 - قتل ما لا يقل عن 216 شخصاً بانفجار مرفأ بيروت، وحينها ألمحت أطرف إسرائيلية وأخرى لبنانية داخلية إلى إمكانية أن يكون لـ "حزب الله" يد في الانفجار، عبر وجود مواد قابلة للتفجير خزّنها قبل سنوات في مستودعات المرفأ.
شريف عمر، حزب الله يرد على اتهامه بالوقوف وراء انفجار بيروت، عربي 21، 7/8/2020.

4 - بعد محاكمة استمرت ستة أعوام.. أدانت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان العضو في "حزب الله" اللبناني سليم عياش في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام 2005.
لاهاي.. المحكمة تدين عضواً في حزب الله باغتيال رفيق الحريري، دويشته فيله، 18/8/2020.

5 -فازت روسيا الصين إلى جانب 13 دولة في تشرين الأول 2020 بعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لمدة 3 سنوات.
من بينها روسيا والصين.. 15 دولة تفوز بعضوية مجلس حقوق الإنسان، تلفزيون سوريا، 14/10/2020.

6 - أدرجت بريطانيا نهاية العام 2020 "حزب الله" اللبناني على قوائم المنظمات الإرهابية، كما قررت تجميد أرصدته، وذلك بموجب قواعد الإرهاب والتمويل الإرهابي البريطاني.
حزب الله اللبناني: بريطانيا تدرج الجماعة بكل مؤسساتها في قائمة المنظمات الإرهابية، بي بي سي عربية، 17/12/2020.

3- منهجية تحليل المواقف:

نقصد بها: مجموعة القواعد المتبعة لتحليل المواقف السياسية الصادرة عن الجهات المرصودة، وتتضمن ما يلي:

1 - تحديد مؤشر رقمي يعبر عن المواقف بحيث يعد:

2 - يُعد عدم وجود بيان أو موقف معلن من الجهة المرصودة، وعدم الاستجابة للمراسلات الرسمية التي طلبت توضيح موقف هذه الجهة تجاه حدث ما بمثابة «الصمت» والامتناع عن التصريح؛ وهذا الأمر يختلف تماماً عن حالة وجود بيان أو تصريح واضح بالحياد.

3 - إن نسبة المواقف المعلنة للجهات المستهدفة إلى أي من هذه التصنيفات السابقة أعلاه (الصمت، التأييد المعلن، التأييد الضمني.... إلخ) لا يعني أن ثمة قاعدة عامة تنطبق عليها جميعها؛ فلكل حدث أو موقف طبيعته ومواقفه التي تكون واضحة أحياناً فيسهل تصنيفها، وأحياناً يكتنفها بعض الغموض ما يتطلب تحليلها، بحيث يمكن نسبتها إلى أي من المواقف الستة المحددة في المؤشر.

لذلك، ومن أجل تحقيق هذا الأمر، ارتأينا الإشارة ضمن الحواشي لتفسير فريق العمل للمواقف الضمنية أو الغامضة بقصد إيضاح العملية أمام القارئ من دون المواقف الصريحة التي لا تتطلب ذلك [3].

4 - إذا كانت الجهة المرصودة جزءاً من جسم ائتلافي يُنسب موقف الجسم الائتلافي لها في حال لم يصدر عنها بيان خاص، وفق التفصيل الآتي:

- يُنسب موقف الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة لكل من المجلس الوطني الكردي والمجلس التركماني السوري باعتبارهما جزءاً منه.
- يُنسب موقف هيئة التفاوض السورية لهيئة التنسيق الوطنية ما لم يصدر عنها بيان خاص.
- يُعد كل من (اتحاد الديمقراطيين السوريين، وحزب اليسار الديمقراطي، وتيار المواطنة، وحزب الشعب «القيادة المؤقتة») جزءاً من التجمع الديمقراطي السوري، ويُنسب لهم موقف التجمع ما لم يصدر عنهم بيان خاص بهم.

5 - في حال كانت الجهة المرصودة جزءاً في أكثر من جسم ائتلافي تُنسب لها مواقف آخر جهة انتسبت لها [4].

6 - لم يأخذ المؤشر موضوع تثقيل أوزان الجهات المختلفة؛ نظراً لتعقد تلك الأجسام وتداخلها وتعدد انتماءاتها. إلا أن المنهجية المعتمدة في اختيار الجهات المرصودة أعطت ثقلاً بشكل غير مباشر لمواقف الكيانات الائتلافية، عبر تثقيل مواقفها بنسبتها إلى الجهات النشطة المنضوية تحتها، والمستهدفة بالمؤشر [5].

---

1 - يمكن أن نجمل مواقف "الصمت" التي تتبناها الجهات والهيئات ضمن تصنيفين:

1- الصمت الظاهري: بمعنى أن الجهة إما معتادة على تصدير مواقفها عبر مسؤولين رفيعي المستوى من خلال تصريحاتهم أو تغريداتهم أو مقابلاتهم الإعلامية.. إلخ، وهو مما استثنينا رصده لأسباب عدة ذكرنا بعضها سابقاً، أو أن تلك الجهات تقوم بأعمال أخرى ذات دلالة على موقف معين من القضية دون إعلان ذلك الموقف، أو أن لها موقفاً مضمراً لكنها لا تريد إعلانه لأسبابها الخاصة.

الخلاصة: أنه قد يكون ثمة موقف للجهة لكنها لأسباب مختلفة تؤثر عدم التصريح المباشر عنه؛ وهذه الحالة رغم أنها ليست صمتاً إلا أننا آثرنا معاملتها معاملة الصمت لأن موقف الجهة غير واضح، وحتى لا نضطر إلى التحليل مع ما يكتنف ذلك من إمكانية الخطأ في نسبة موقف ما إلى الجهة المعنية، مما لا يصلح معه الأمر في حالة المؤشر الذي يُفترض بناؤه على المواقف الواضحة القطعية وليس الغامضة الظنية.

2- الصمت الحقيقي: يعني عدم اهتمام الجهة بالقضية، أو عدم وجود أي موقف منها.

2 - يفرق فريق العمل على المؤشر بين "الصمت" و"الحياد"؛ فأما الحياد فهو "موقف إيجابي" يصدر ببيان أو تصريح ...إلخ تحدد فيه الجهة حيادها تجاه حدث ما، وأما الصمت فهو "موقف سلبي" يتضمن عدم إظهار أي موقف تجاه الحدث أو الواقعة.

3 -قد يعترض البعض على تصنيف المواقف السياسية وقراءتها من خلال أرقام محددة؛ ففي كثير من الأحيان تكون المواقف السياسية رمادية وتحمل رسائل متعددة. ومع إقرارنا بذلك فإن طبيعة المؤشر -وهدفه الأصلي- تفرض علينا القيام بهذه الخطوة، ومقاربة هذه المواقف وتحويلها إلى الموقف الرقمي الأقرب لها.

4 - نُسبت لهيئة التنسيق التي تعد جزءاً من جسمين ائتلافيين (التجمع الديمقراطي السوري وهيئة التفاوض السورية) مواقف هيئة التفاوض السورية؛ نظراً لكونها الجهة الأحدث.

5 - على سبيل المثال: للتجمع الديمقراطي السوري ثلاثة أصوات؛ لأن موقفه يُنسب للجهات المنضوية تحته، والتي رُصدت في المؤشر، وكذلك الأمر بالنسبة لهيئة التفاوض العليا والائتلاف الوطني؛ حيث إن كل جهة تُقل موقفها بشكل غير مباشر بعدد الجهات المنتمية لها والمرصودة ضمن المؤشر.

4- معيار التوافق وعدم التوافق:

بعد الانتهاء من رصد المواقف وتصنيفها، وتحليلها على شكل مصفوفات رقمية حوّلت النتيجة إلى شكل مواقف «**متوافقة**» و «**غير متوافقة**».

نقصد بالمواقف المتوافقة:

تلك المواقف المعلنة التي توافق عليها الأغلبية؛ سواء بشكل صريح أو ضمني، وسواء إيجاباً أو سلباً، بينما تُعد المواقف المخالفة لتوجه الأغلبية بمثابة «مواقف غير متوافقة»، مع التأكيد هنا أن مواقف الجهات الصامتة «الصمت» لا تدخل ضمن حساب النسبة، والسبب في خيارنا هذا أن نسبة المواقف الصامتة كبيرة جداً، وبالتالي فإن إدخالها ضمن حساب النسب سيؤدي إلى التشويش على المواقف المعلنة [1].

ويتم حساب نسب التوافق والتخالف على أساس نسبتها من المواقف المعلنة من قبل القوى المرصودة في المؤشر [2].

1 -الفرق بين حالة حساب موقف "الصمت" وحالة عدم حسابه: أنه في الحالة الأولى العبرة فقط بالمواقف المعلنة، وبالتالي إذا كان موقف "الصمت" يمثل أغلبية، فإنه لا يدخل كموقف متوافق عليه، على عكس الحالة الثانية.

للتوضيح: فيما يتعلق بمواقف القوى تجاه أحداث مرتبطة بالحل السياسي؛ فمثلاً: لو أن نسبة التوافق في المواقف المعلنة فقط ما يقارب 8% وذلك إذا حيّدنا موقف الصمت، في حين لو أخذنا موقف الصمت إلى جانب المواقف المعلنة واعتبرناه مثله مثل بقية المواقف كانت نسبة التوافق 92% حيث يصبح الصمت هو الموقف التوافقي.

2 -وهنا نود الإشارة إلى أن هنالك خطوتان لحساب النسب في كل فئة من فئات المواقف المرصودة:

الأولى: نسب المواقف "مؤيد بشدة، مؤيد نوعاً ما، ...إلخ": في هذه الخطوة، تحسب نسب المواقف على أساس نوع القوى "سياسي، عسكري، هيئات شعبية"، بمعنى أن النسبة تكون محسوبة فقط داخل نوع القوى وليس بالنسبة لكل القوى، فعندما نقول: "33% من القوى العسكرية تؤيد" فهذه النسبة محسوبة بالنسبة للقوى العسكرية فقط. على سبيل المثال: لو كان لدينا إجمالي عدد القوى المرصودة:/ 10/ قوى سياسية، /4/ قوى عسكرية، وكانت القوى التي تؤيد موقف ما هي: /5/ قوى سياسية، و/3/ قوى عسكرية، فتكون النسب على الشكل التالي: 50% للقوى السياسية، 75% للقوى العسكرية.

الثانية: نسب التوافق والتخالف: هنا يكون حساب النسب على أساس جميع القوى، ففي المثال السابق، مثلاً لو اعتبرنا أن العدد الإجمالي لكل القوى المرصودة السياسية والعسكرية /14/، وكان الموقف المؤيد هو الموقف ذي الأغلبية؛ أي الموقف المتوافق عليه، فتكون نسبة التوافق هي: 57%. وهذه النسبة تم حسابها على أساس مجموع القوى كاملاً.

ثانياً: المنهجية الخاصة بمواقف الحاضنة الشعبية

تشمل المنهجية الخاصة بمواقف الحاضنة الشعبية الحديث عن: طريقة جمع البيانات، ومواصفات العيّنة الأساسية، والأحداث التي استُطلع رأي الحاضنة بها.

1- طريقة جمع البيانات:

جمعت البيانات عبر رابط "Google form"؛ وضع في بعض مجموعات الناشطين، كما أُرسل بشكل خاص لبعض السوريين المهتمين بالشأن العام. وقد تمت تعبئة النموذج خلال الفترة الممتدة بين 12-12-2020 و31-12-2020.

2- مواصفات العيّنة:

أجاب على الاستبانة /300/ شخص، وقد كانت مواصفات العيّنة وفق ما يلي:

- كانت نسب العيّنة على أساس الجنس: 83% ذكور، 17% إناث.

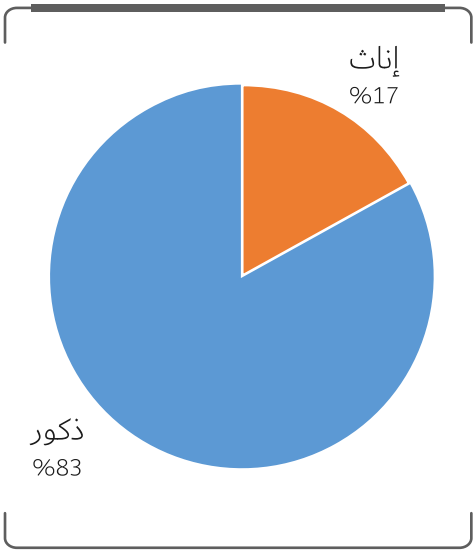

رسم توضيحي (3) يبين توزع العينة على أساس الجنس

- كانت نسب العيّنة على أساس مكان الإقامة: داخل سوريا 45%، وخارج سوريا 55%.

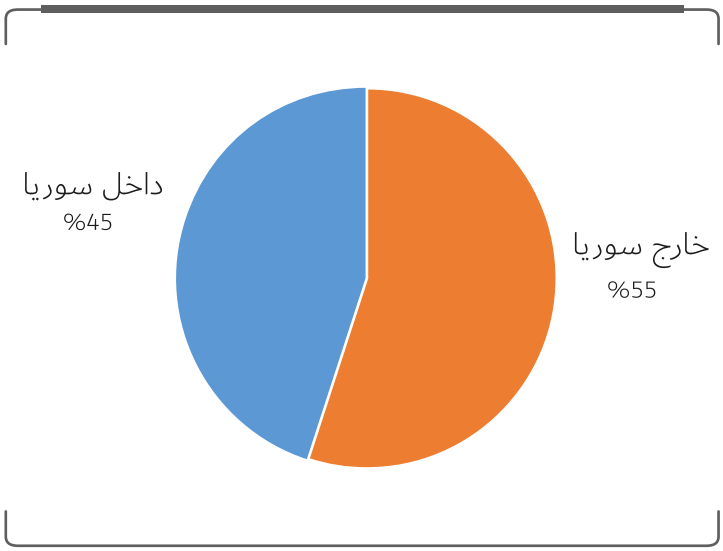

رسم توضيحي (4) يبين توزع العينة على مكان الإقامة

- على صعيد التحصيل الدراسي كانت النسب كما يلي: دراسات عليا 20%، وشهادة جامعية 46%، وتعليم ثانوي 30%، وشهادة تعليم أساسي فما دون 4%.

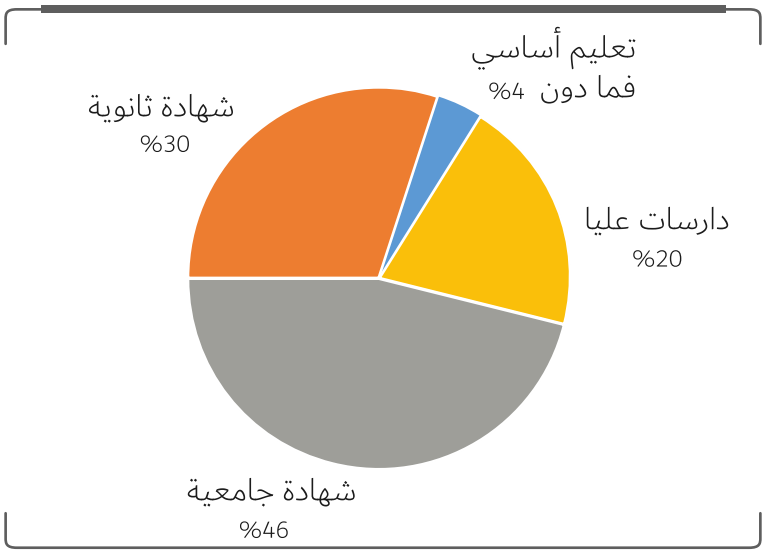

رسم توضيحي (5) يبين توزع العينة على حسب التحصيل العلمي

3- اختيار الأحداث المستطلع رأي الحاضنة بها:

وضعت عدة معايير لاختيار قائمة الأحداث التي استُطلع رأي الحاضنة الشعبية بها، من أبرزها:

- التنوّع؛ بحيث شملت الأحداث حدثاً متعلقاً بالتطورات العسكرية، وثانياً متعلقاً بالسياسية الأمريكية بالملف السوري، وثالثاً متعلقاً بالملف الحقوقي والقانوني، وآخر متعلقاً بالموقف من نظام الأسد والأحداث الواقعة داخل مناطق سيطرته.
- محل تجاذب؛ بمعنى أنه أثار جدلاً داخل شرائح من الحاضنة الشعبية بحسب تقدير أولي من فريق العمل.
- الأهمية؛ ونقصد بذلك أن الحدث كان محل متابعة من قبل الحاضنة الشعبية ولو نسبياً.

بناءً على ذلك اختار فريق العمل أربعة أحداث من أجل استطلاع رأي الحاضنة الشعبية بها، وهي:

أ- إعلان الدفاع المدني استعداده للمشاركة في إطفاء حرائق الغابات في مناطق سيطرة نظام الأسد.

ب- اتفاق تركي - روسي على وقف إطلاق النار في إدلب.

ج- دخول قانون قيصر الأمريكي حيّز التنفيذ.

د- تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيماوية واتهام نظام الأسد باستخدام السلاح الكيماوي.

4- منهجية تصنيف المواقف:

اعتُمد التصنيف الرقمي ذاته المستخدم في تصنيف المواقف بالنسبة للقوى المستهدفة مع إضافة خيار سادس يتيح للشخص عدم الإجابة لعدم اهتمامه، وحذف خيار "الحياد" لأنه يصعب في ظل نشر الاستبانة إلكترونياً إيضاح الفرق بين "السكوت" و"الحياد"؛ فكان التصنيف سداسياً: "مؤيد بشدة، مؤيد، الصمت، معارض، معارض بشدة، لا يهمني" (يُنظر: الملحق رقم 2).

القسم الثاني:
نسب توافق القوى السورية تجاه الأحداث المرصودة

بعد التعرف على منهجية المؤشر نقوم بإيضاح النسب والمواقف المتوافقة وفق المنهجية الموضحة في القسم الأول أعلاه؛ حيث سنستعرض أرقام المؤشر بالنسبة إلى:

- الموقف من الحراك الشعبي في مناطق سيطرة نظام الأسد.
- الموقف من انتخابات نظام الأسد وسياساته في مناطق سيطرته.
- الموقف من الأحداث الواقعة في مناطق «قسد».
- الموقف من الاغتيالات والفلتان الأمني في مناطق قوى الثورة و «المصالحات».
- الموقف من التطورات العسكرية المتعلقة بالقضية السورية.
- الموقف من الملاحقات الدولية بحق نظام الأسد وداعميه.
- الموقف من رفض تمديد قرار إدخال المساعدات عبر الحدود.
- الموقف من مسار الحل السياسي وتطورات اللجنة الدستورية السورية.
- الموقف من سياسات الدول حول التطبيع مع نظام الأسد.
- الموقف من السياسة الأمريكية تجاه الملف السوري.
- الموقف من السياسة الروسية تجاه الملف السوري.
- الموقف من أحداث خارجية مؤثرة في أوضاع السوريين الإنسانية والقانونية.
- الموقف من أحداث خارجية مؤثرة في القضية السورية.

أولاً: الموقف من الحراك الشعبي في مناطق سيطرة نظام الأسد

وتتضمن الموقف من الأحداث التالية: الاحتجاجات في درعا ضد نظام الأسد، المظاهرات في السويداء احتجاجاً على تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية[1] ، الانتفاضية الشعبية في كناكر ضد نظام الأسد.

يشير تحليل مواقف الجهات المستهدفة إلى النسب الآتية:

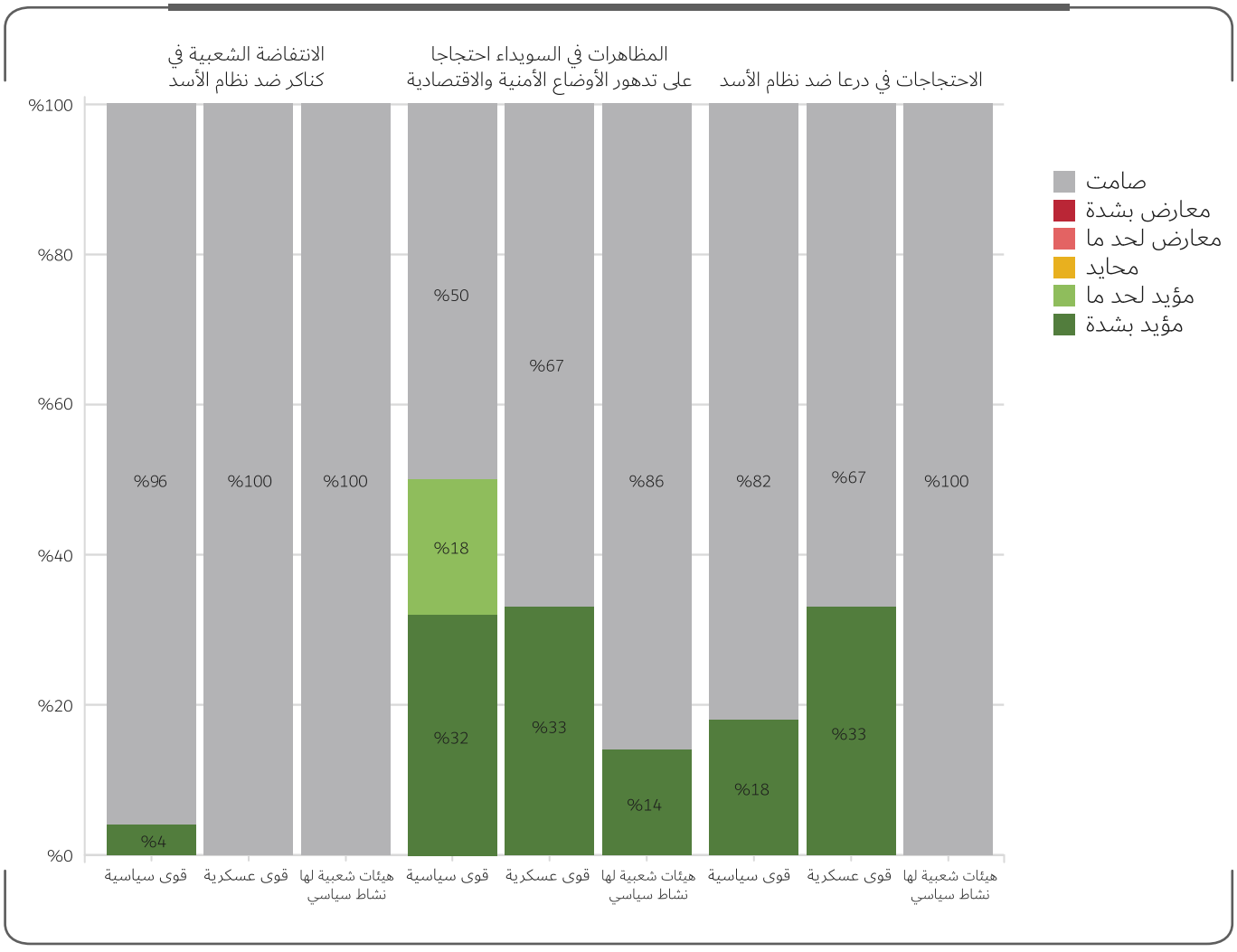

رسم توضيحي (6) يبين الموقف من الحراك الشعبي في مناطق سيطرة نظام الأسد

1- في تحليلنا هذا الموقف تجاه المظاهرات في السويداء فإن المقصود من "الحياد" هو الدعوة لفتح محادثات ومفاوضات مع نظام الأسد لتهدئة الوضع في المنطقة، وأما "التأييد الجزئي" فهو إعلان التضامن مع الحراك الشعبي واعتباره أمراً طبيعياً تجاه ممارسات نظام الأسد، وأما "التأييد الصريح" فالمقصود به إعلان التضامن مع الحراك ودعمه بشتى الوسائل.

وبالتالي تكون نسبة التوافق والتخالف تجاه هذه القضايا هي:

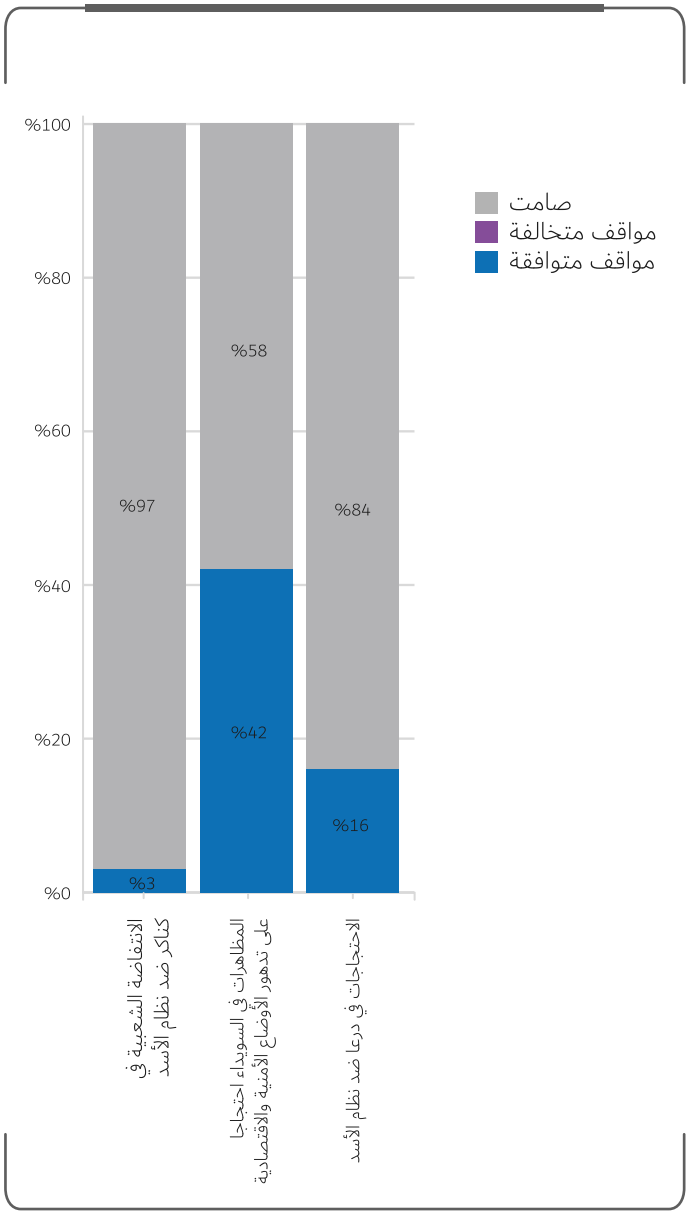

رسم توضيحي (7) يبين التوافق والتخالف تجاه الحراك الشعبي في مناطق سيطرة نظام الأسد

بالنظر إلى الرسوم البيانية السابقة يمكن ملاحظة ما يلي:

1- حاز التصعيد في السويداء ضد نظام الأسد وميليشيات إيران أعلى نسبة توافق (تأييد صريح وضمني) بين جميع القوى السورية ليبلغ 42 %، مقابل نسبة توافق على الانتفاضة في درعا 16%، بينما حقق الحراك في كناكر بريف دمشق نسبة توافق لم تتجاوز 3%.

2- تبين أن الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي كانت الأكثر صمتاً تجاه الأحداث في ريف دمشق ودرعا، وكذلك الأمر بالنسبة للقوى العسكرية تجاه ما يجري في ريف دمشق، وربما سبب ذلك تكرار حالة الحراك في تلك المناطق وإعلان القوى مواقف سابقة من أي حراك شعبي في مناطق سيطرة نظام الأسد.

3- الملاحظ هنا بشكل واضح تأييد حراك السويداء والتوافق الأكبر حوله، وهذا يشير إلى البُعد الوطني، وابتعاد خطاب القوى السورية عن الفئوية والطائفية، مع وجود رغبة في مدّ جسور تواصل مع بقية المكونات التي لديها استعداد للانتفاضة في وجه نظام الأسد، أو أنها على الأقل رافضة لسياساته.

4- من الطبيعي أن يكون هنالك توافق كامل في المواقف المصرح بها من قوى الثورة والمعارضة بمختلف تخصصاتها في تأييد أي حراك شعبي ضد نظام الأسد وسياساته.

ثانياً: الموقف من انتخابات نظام الأسد وسياساته في مناطق سيطرته

تشمل المواقف مما يلي: دعوات لرفع العقوبات عن نظام الأسد لمواجهة فيروس كورونا، والصراع بين العائلات الحاكمة في سوريا (الأسد ومخلوف)، ونبش قوات الأسد ضريح الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وفرض نظام الأسد رسوماً مالية لقاء السماح للسوريين بالدخول لسوريا، وانتخابات مجلس الشعب في مناطق نظام الأسد، ونشوب حرائق في مناطق سيطرة نظام الأسد.

يشير تحليل مواقف الجهات المستهدفة إلى النسب الآتية:

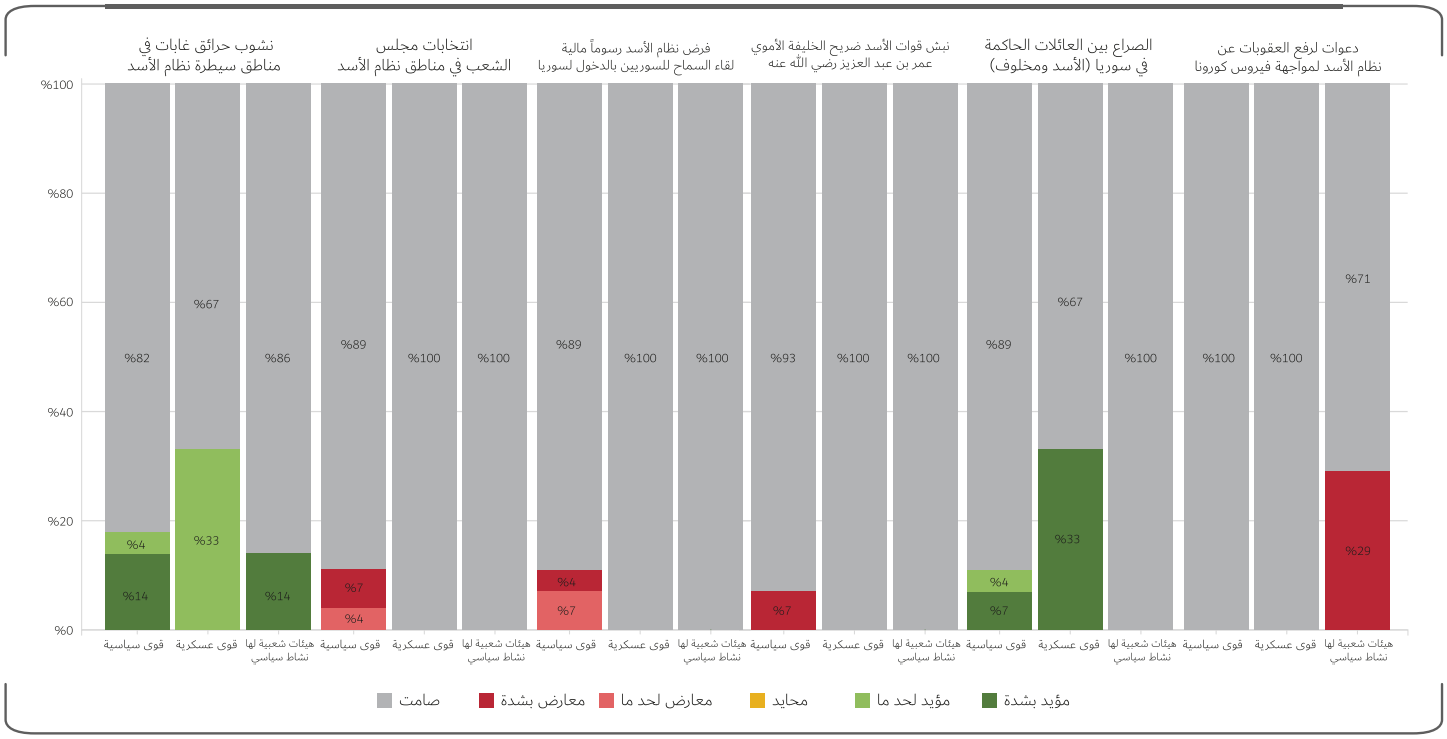

رسم توضيحي (8) يبين الموقف من انتخابات نظام الأسد وسياساته في مناطق سيطرته

وبالتالي تكون نسبة التوافق والخلاف تجاه هذه القضايا هي:

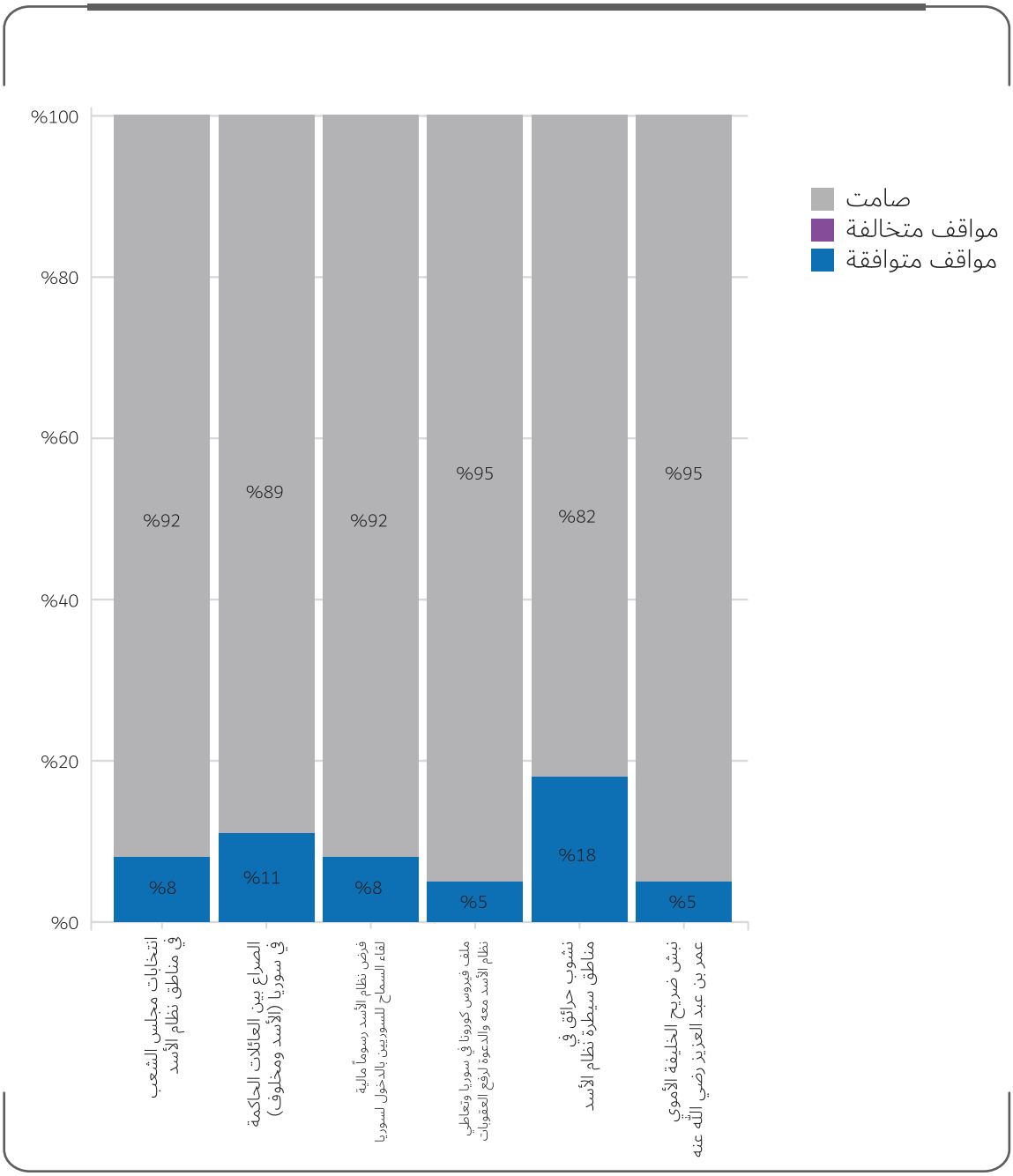

رسم توضيحي (9) يبين التوافق والتخالف تجاه انتخابات نظام الأسد وسياساته في مناطق سيطرته

يُظهر الرسم السابق توافقاً بين جميع القوى تجاه الأحداث المرصودة، بما يشير إلى أن الموقف من سياسات نظام الأسد بشكل عام هو محل توافق بين قوى الثورة والمعارضة؛ على الرغم من أن هنالك مواقف مصرحاً بها تجاه جميع الأحداث المرصودة.

كما يلاحظ ارتفاع نسبة التوافق (تأييد صريح وضمني) فيما يتعلق بتحميل نظام الأسد مسؤولية نشوب الحرائق في مناطق سيطرته، بينما طغى الصمت على موقف الهيئات الشعبية تجاه أربعة أحداث من أصل ستة، وكذلك الأمر بالنسبة للقوى العسكرية؛ مما قد يعطينا مؤشراً على ضعف اهتمام هذه القوى بالتصريح تجاه سياسات نظام الأسد الداخلية.

فيما يتعلق بموقف الحاضنة الشعبية نراه منقسماً تجاه إعلان الدفاع المدني «الخوذ البيضاء» استعداده للمشاركة في إطفاء الحرائق التي نشبت في مناطق نظام الأسد، حيث كانت النتائج كما يلي:

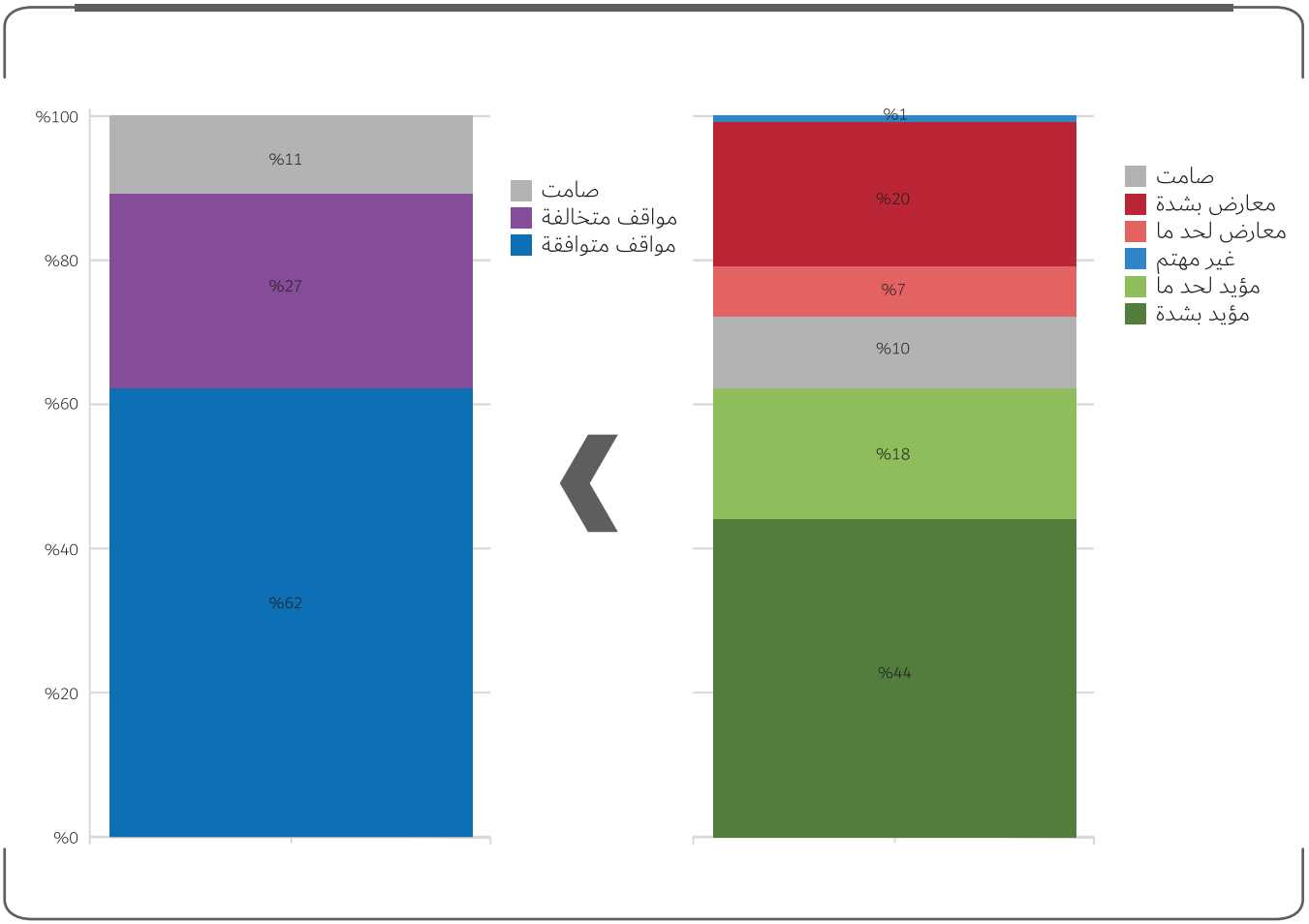

رسم توضيحي (10) يبين الموقف من إعلان الدفاع المدني «الخوذ البيضاء» استعداده للمشاركة في إطفاء حرائق الغابات الواقعة تحت سيطرة نظام الأسد

على الرغم من أن نسبة التوافق «الموقف المؤيد لبيان الدفاع المدني» مرتفعة نسبياً 62%؛ إلا أن نسبة التخالف «الموقف الرافض» (27%) تبين أن شريحة من الحاضنة ما تزال في موقف حدّيّ تجاه التعامل مع حاضنة نظام الأسد [1].

1- أشار أحد المستطلعة آراؤهم إلى أنه يرفض التعامل مع النظام وأي من مؤيديه؛ "لأنهم ساعدوا على قتل السوريين وتشريدهم وسلب أراضيهم وبيوتهم وممتلكاتهم"، في حين أشار مستطلع آخر إلى أن "موضوع مشاركة الدفاع المدني بإطفاء الحرائق في مناطق النظام مناورة سياسية لإيصال رسالة بأن النظام عاجز عن تأدية مهامه والقيام بواجباته في مناطقه، ومن المعروف مسبقاً أن النظام لن يوافق، وبالتالي هي رسالة سياسية وأخلاقية في الوقت نفسه".

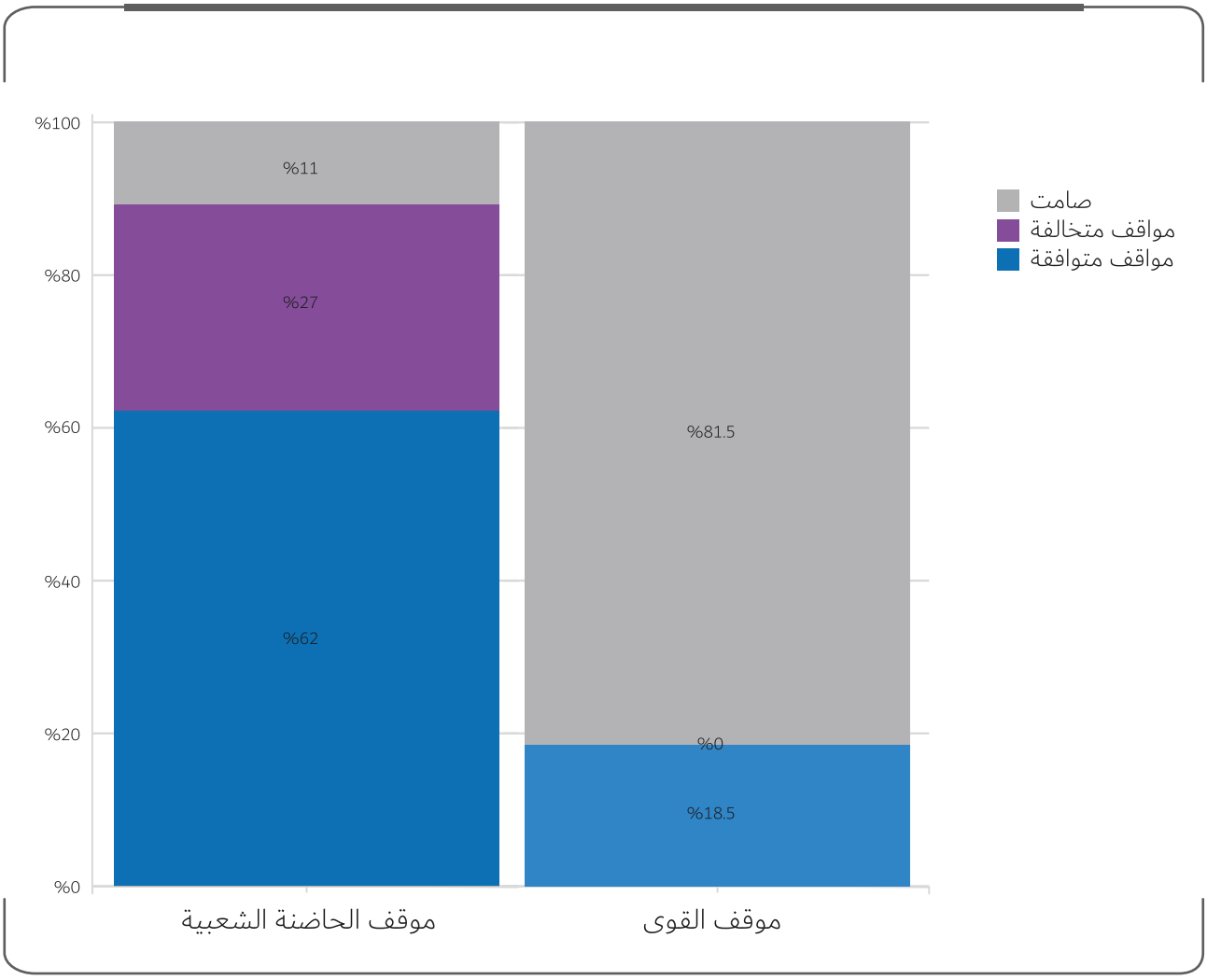

رسم توضيحي (11) يبين التوافق والتخالف تجاه إعلان الدفاع المدني «الخوذ البيضاء»
استعداده للمشاركة في إطفاء حرائق الغابات الواقعة تحت سيطرة نظام الأسد

من الرسم البياني أعلاه نلاحظ أن مواقف القوى المرصودة يعبر عن الموقف المتوافق عليه؛ ولعل السبب في أن القوى المرصودة أيّدت هذه الخطوة -ولم تتبنَّ الموقف المعارض- هي أنها رأت ما قام به الدفاع المدني «الخوذ البيضاء» خطوة سياسية للتعبير عن تعاطف الحاضنة في المناطق المحررة مع السوريين القابعين تحت سيطرة نظام الأسد، لمعرفتهم المسبقة أن نظام الأسد يستحيل أن يوافق على هذه المبادرة.

ثالثاً: الموقف من الأحداث الواقعة في مناطق «قسد»

تشمل هذه الفئة المواقف من الأحداث التالية:
تصريحات منسق «مسد» الإعلامي وقوله: «إن إدلب نصفها إرهابيون ويجب قتلهم»، والحوار بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي[1] والتفاهم الأولي الحاصل بينهما[2]، وحملات الاعتقال التي تشنّها «قسد» وفرض مناهج تعليمية، والاتفاق بين شركة أمريكية و»قسد» لاستثمار النفط، ومقتل أحد شيوخ قبيلة العكيدات، وأزمة المياه في محافظة الحسكة، وتوقيع مذكرة تفاهم بين مجلس سوريا الديمقراطية وحزب الإرادة الشعبية.

يشير تحليل مواقف الجهات المستهدفة إلى النسب الآتية:

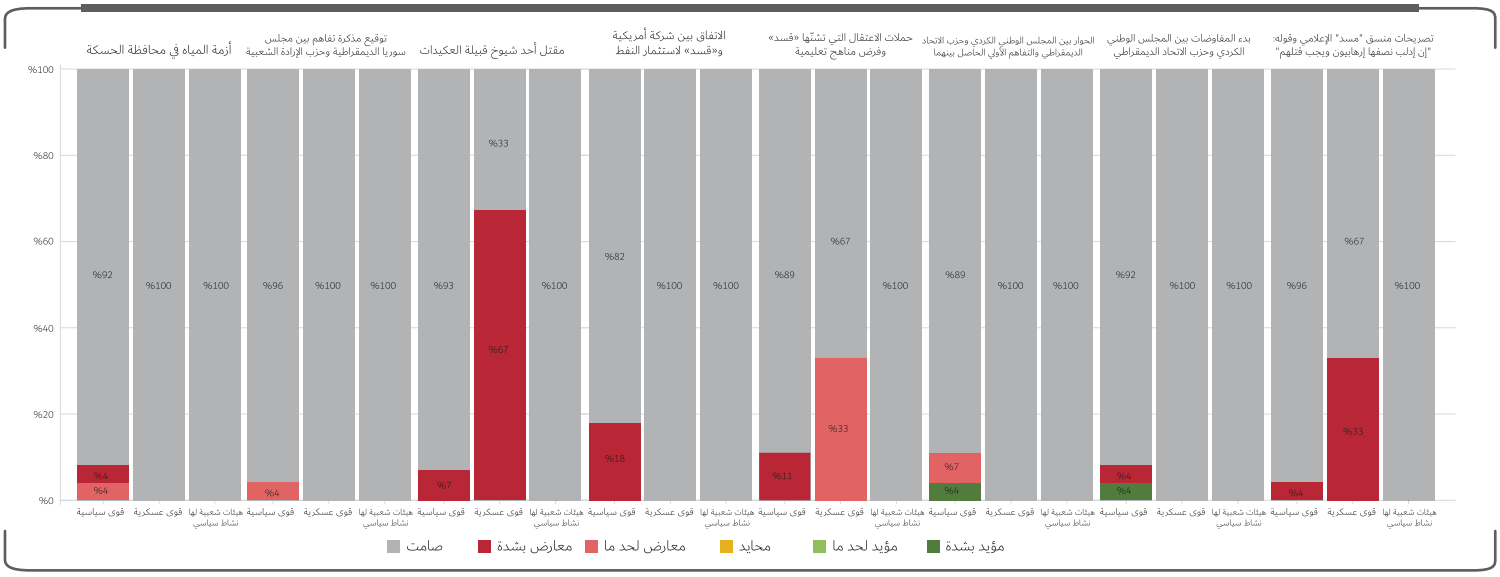

رسم توضيحي (12) يبين الموقف من الأحداث الواقعة في مناطق«قسد»

1- فيما يخص انطلاق جولات حوار بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي اعتبر المؤشر:
1- التأييد الصريح: الإعلان الرسمي عن بدء المحادثات.
2- الرفض الصريح: رفض المحادثات وعدم الاعتراف بنتائجها.
2- فيما يخص الموقف من التفاهم الأولي بين المجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية اعتبر المؤشر:
1- التأييد الصريح: الترحيب بالتفاهم وما تم التوصل إليه.
2- الرفض الجزئي: استهجان الحوار وأنه تم بمعزل عن إرادة الشعب السوري.

وبالتالي تكون نسبة التوافق والخلاف تجاه هذه القضايا هي:

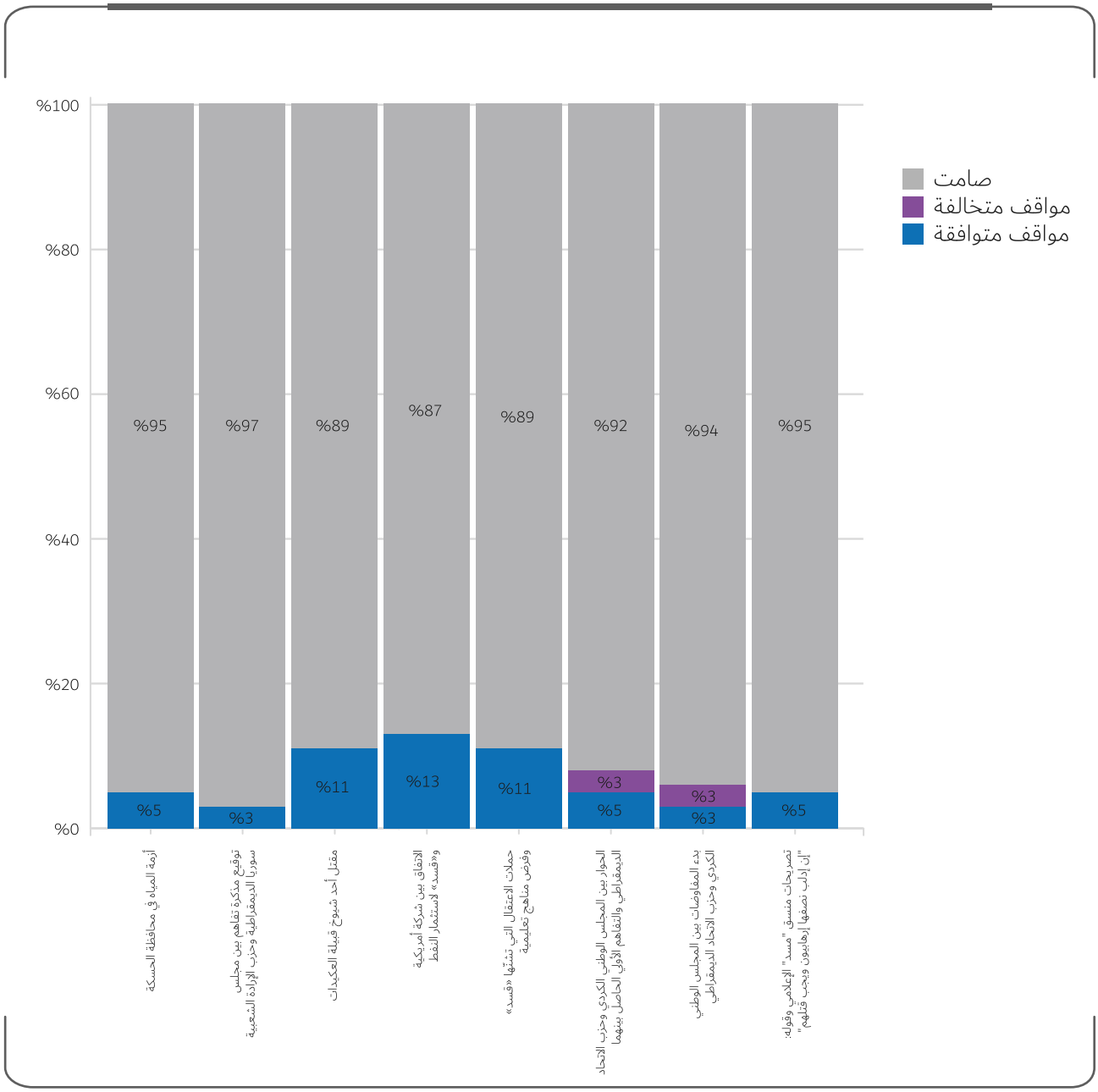

رسم توضيحي (13) يبين التوافق والتخالف تجاه الأحداث الواقعة في مناطق «قسد»

يُلاحظ في الرسم السابق أن ثمة توافقاً بين كافة القوى السورية حول معظم ما يتعلق بالأحداث الواقعة في مناطق سيطرة «قسد»؛ حيث كانت أعلى نسبة توافق (رفض صريح) تجاه اتفاق الشراكة الأمريكية مع «قسد» لاستثمار النفط 11%، بينما كانت نسبة الصمت مرتفعة في جميع الأحداث وأكثرها في التفاهم بين مجلس سوريا الديمقراطية وحزب الإرادة الشعبية التي بلغت 97%، فيما سجلت مواقف متخالفة تجاه المحادثات بين المجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية؛ ولعل ذلك يشير إلى أن التعاطي مع الملف الكردي برمّته -ولاسيما التعامل مع «ملف الاتحاد الديمقراطي»- ما زال يحمل في طياته بذور عدم التوافق بين قوى الثورة والمعارضة.

رابعاً: الموقف من الاغتيالات والفلتان الأمني في مناطق قوى الثورة و«المصالحات»

تشمل هذه الفئة المواقف من الأحداث التالية:
مقتل وجرح أكثر من 100 شخص بتفجير إرهابي في عفرين[1]، واغتيال 5 من قيادات درعا، واغتيال العقيد محمد عدنان بكار في منطقة درع الفرات، وانفجار سيارة مفخخة في مدينة الباب ومقتل وجرح العشرات، وتشكيل لجنة ردّ المظالم في عفرين.

يشير تحليل مواقف الجهات المستهدفة إلى النسب الآتية:

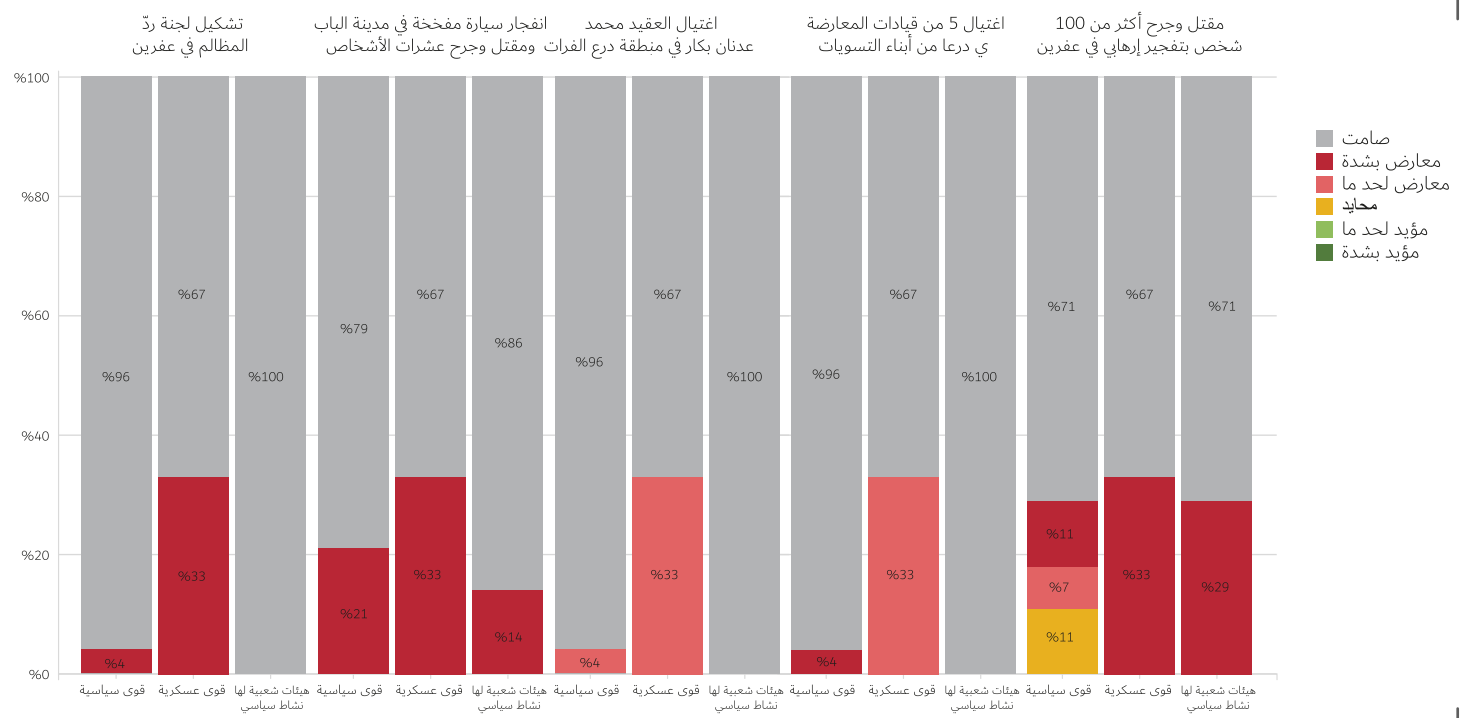

رسم توضيحي (14) يبين الموقف من الاغتيالات والفلتان الأمني في مناطق قوى الثورة و«المصالحات»

1- - المقصود بالحياد تجاه تفجير عفرين: تحميل الجهات المحلية وتركيا مسؤولية حفظ الأمن في المناطق المحررة، بالإضافة إلى التعزية بالضحايا.

وبالتالي تكون نسبة التوافق والخلاف تجاه هذه القضايا هي:

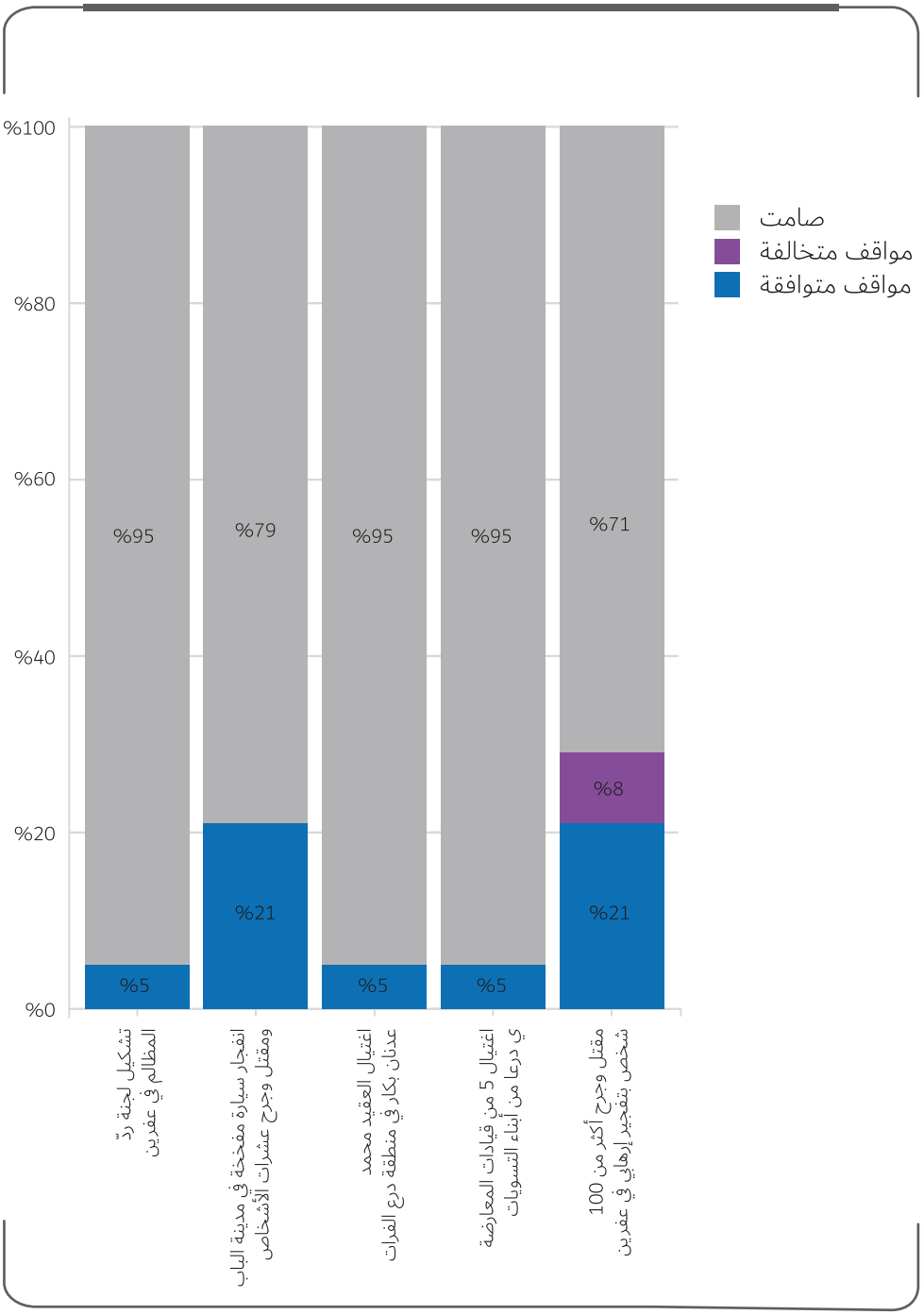

رسم توضيحي (15): يبين التوافق والتخالف تجاه الاغتيالات والفلتان الأمني في مناطق قوى الثورة و«المصالحات»

تشير الرسوم البيانية إلى أن توافقاً شبه كامل كان في رفض عمليات التفجير والاغتيال التي تمت بحق المدنيين أو بحق شخصيات محسوبة على قوى الثورة والمعارضة، وهذا أمر متوقع. يبقى الاستثناء الوحيد هو في وجود موقف متخالف عليه «الحياد» تجاه التفجير الذي ضرب مدينة عفرين شمال غرب حلب؛ ولعل السبب هو في أساس نظرة بعض القوى إلى عملية «غصن الزيتون» بحد ذاتها، وبالتالي ينسحب ذلك إلى «حيادها» تجاه هذه التفجيرات.

خامساً: التطورات العسكرية المتعلقة بالقضية السورية

تتضمن هذه الفئة المواقف مما يلي:
استهداف نظام الأسد للقوات التركية في ريف إدلب وسقوط 33 جندياً[1]، وإعلان تركيا انطلاق عملية «درع الربيع» في إدلب، والقصف الروسي على مدينة الباب بريف حلب الشرقي، وأنباء عن إرسال مقاتلين من مناطق المعارضة للقتال في أذربيجان[2]، واستهداف معسكر لفيلق الشام بريف إدلب.

يشير تحليل مواقف الجهات المستهدفة إلى النسب الآتية:

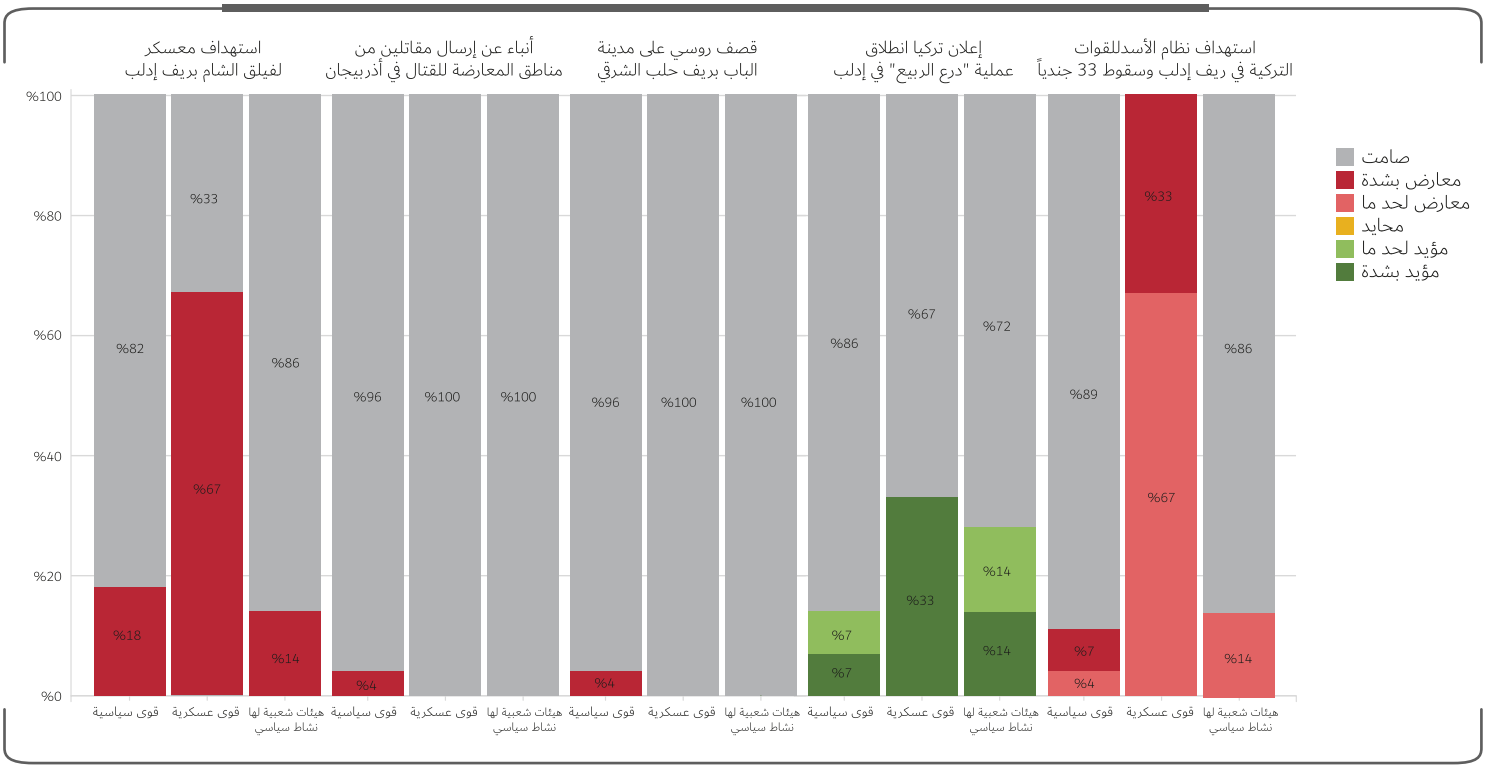

رسم توضيحي (16) يبين الموقف من التطورات العسكرية المتعلقة بالقضية السورية

1- فيما يخص استهداف الجنود الأتراك في إدلب اعتبر المؤشر:
1- الرفض الجزئي: التعزية بالجنود الأتراك والدعاء بالشفاء للجرحى.
2- الرفض الصريح: إدانة الاستهداف وإعلان الوقوف إلى جانب الجيش التركي.
2- اعتبر المؤشر نفي إرسال أي مقاتلين إلى أذربيجان بمثابة رفض صريح.

وبالتالي تكون نسبة التوافق والخلاف تجاه هذه القضايا هي:

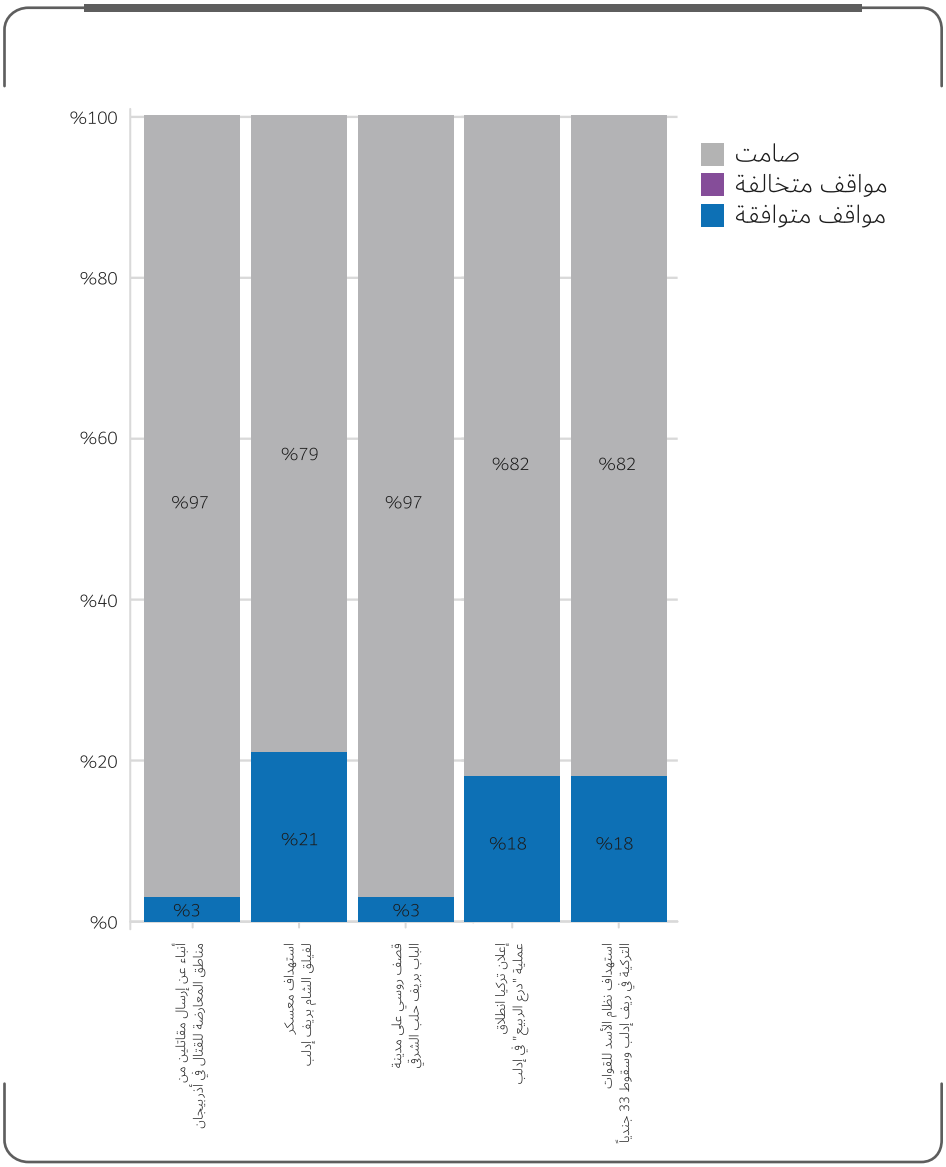

رسم توضيحي (17) يبين التوافق والتخالف تجاه التطورات العسكرية المتعلقة بالقضية السورية

من خلال الرسوم البيانية السابقة يمكن الوقوف على النتائج الآتية:

- تُعد المواقف المتعلقة بالتطورات العسكرية محل توافق بين مختلف القوى.
- التفاعل الواضح من قبل الجهات العسكرية فيما يتعلق باستهداف القوات التركية في إدلب بنسبة 100%، واستهداف معسكر فيلق الشام بنسبة 67%؛ مما يعطي مؤشراً على أن القضايا ذات البعد العسكري، والتي تتقاطع فيها مصالح قوى الثورة مع تركيا[1] تكون محل اهتمام وتفاعل من القوى العسكرية، فيما لو قارناها بمواقف القوى العسكرية من بقية الأحداث.

1- اعتبر مسؤول المكتب الإعلامي في الجبهة الوطنية للتحرير التي ينضوي ضمنها فيلق الشام أن الضربة الجوية على معسكر الفيلق استفزاز لتركيا ولوجودها في إدلب، بصفتها الداعمة للجيش الوطني السوري.
عماد كركص، استهداف "فيلق الشام": ضربة روسية لتركيا في إدلب، العربي الجديد، 2020-9-29.
ويرى محللون أن الضربة الجوية التي استهدفت الجنود الأتراك في إدلب ينضوي ضمنها مجموعة من الرسائل؛ لعل أبرزها الضغط على أنقرة من أجل القبول بشروط موسكو تجاه رؤيتها للحل في إدلب، ومعرفة مدى قدرتها على الرد والانخراط في مواجهة عسكرية مع نظام الأسد عند حصول أي تصعيد.
يُنظر: رسائل روسيا من استهداف الجنود الأتراك بإدلب ومصير علاقاتهما، تركيا الآن، 2020-2-28.
وبالتالي فإن العمليتَين "استهداف القوات التركية في إدلب وما لحقها من ضربة جوية على معسكر لأحد أبرز الفصائل المدعومين تركياً" تؤثران بشكل مباشر على فصائل المنطقة، وتضع الحليف التركي لهم أمام تساؤل حول مقدرة أنقرة على الدفاع عن مصالحها وضمان حماية حلفائها المحليين، وهو ما يفسر تفاعل القوى الثورية مع هذا الموقف.

- نظراً لتكرار استهداف الطيران الروسي المناطق المحررة من حين آخر فقد كان التفاعل مع مثل هذه الأحداث العسكرية في حدوده الدنيا أو شبه معدوم.
- على الرغم من أهمية إبداء الموقف من الأنباء التي تحدثت عن مشاركة مقاتلين سوريين في معارك أذربيجان فإنه لم يتم التفاعل معه سياسياً سلباً أو إيجاباً، وكان الصمت هو موقف معظم -إن لم نقل كل- القوى، خصوصاً العسكرية والهيئات الشعبية.

وإذا عدنا إلى عملية «درع الربيع» في إدلب، وقارناها مع العمليات التركية السابقة في سوريا[1]، نجد التالي:

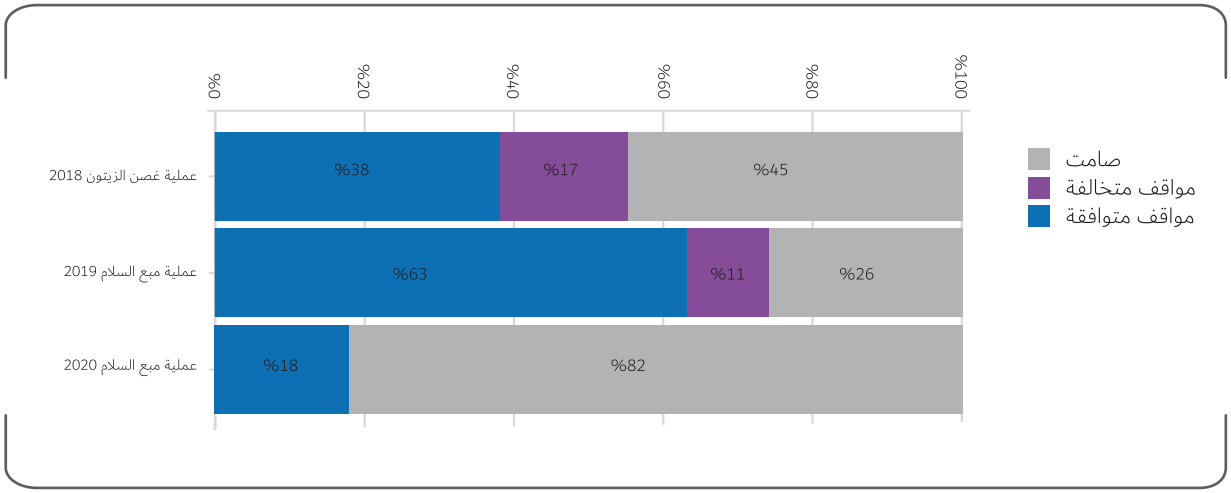

رسم توضيحي (18) يبين التوافق والتخالف العمليات التركية في سوريا

من خلال النظر إلى الرسم البياني في الأعلى نجد تراجعاً كبيراً في نسبة التوافق تجاه عملية درع الربيع 18%، مقابل 63% لعملية نبع السلام بريفي الرقة والحسكة، و38% في عفرين. غير أننا في المقابل نجد أن عملية درع الربيع كانت محل توافق كامل من القوى المصرحة بمواقفها، ولم يحمل الموقف تجاهها أي تخالف، على عكس عمليتي غصن الزيتون ونبع السلام؛ مما يعكس حالة التخالف في مواقف قوى الثورة والمعارضة تجاه السياسة التركية في المناطق ذات الوجود الكردي السوري.

وبالمقارنة أيضاً بين مواقف قوى الثورة والمعارضة تجاه إرسال المقاتلين من مناطق المعارضة إلى أذربيجان، وموافقهم من المعلومات التي تحدثت عن إرسال مقاتلين إلى ليبيا، نجد الآتي:

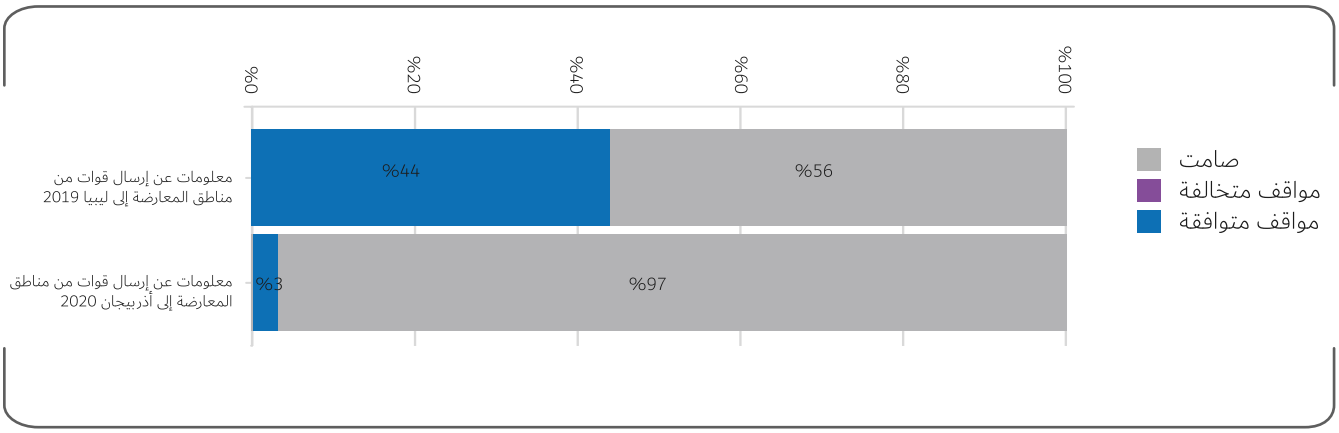

رسم توضيحي (19) يبين التوافق والتخالف تجاه إرسال المقاتلين من مناطق المعارضة إلى أذربيجان، وموافقهم من المعلومات التي تحدثت عن إرسال مقاتلين إلى ليبيا

حيث يتضح من الرسم السابق ارتفاع نسبة الصمت إلى 97% مقابل 3% توافق على الرفض؛ مما قد يشير إلى أن القوى التي صرحت في مواقفها في المرة الأولى اكتفت بالصمت في المرة الثانية.

1- يُنظر: مؤشر التوافق الوطني "الإصدار الرابع"، مركز الحوار السوري، 2020-4-11، شوهد في: 2021-5-1، ومؤشر التوافق الوطني "الإصدار الثالث"، مركز الحوار السوري، 2019-9-24، شوهد في: 2021-5-1.

سادساً: الموقف من الملاحقات الدولية بحق نظام الأسد وداعميه

تشمل هذه الفئة الموقف من الأحداث التالية:
تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيماوية واتهام نظام الأسد باستخدامها، وانطلاق جلسات أول محاكمة في العالم بشأن التعذيب في سوريا، وتقرير للأمم المتحدة يتحدث عن انتهاكات في إدلب قد ترقى لجرائم ضد الإنسانية، وهولندا تستعد لرفع قضية ضد نظام الأسد في «العدل الدولية».

يشير تحليل مواقف الجهات المستهدفة إلى النسب الآتية:

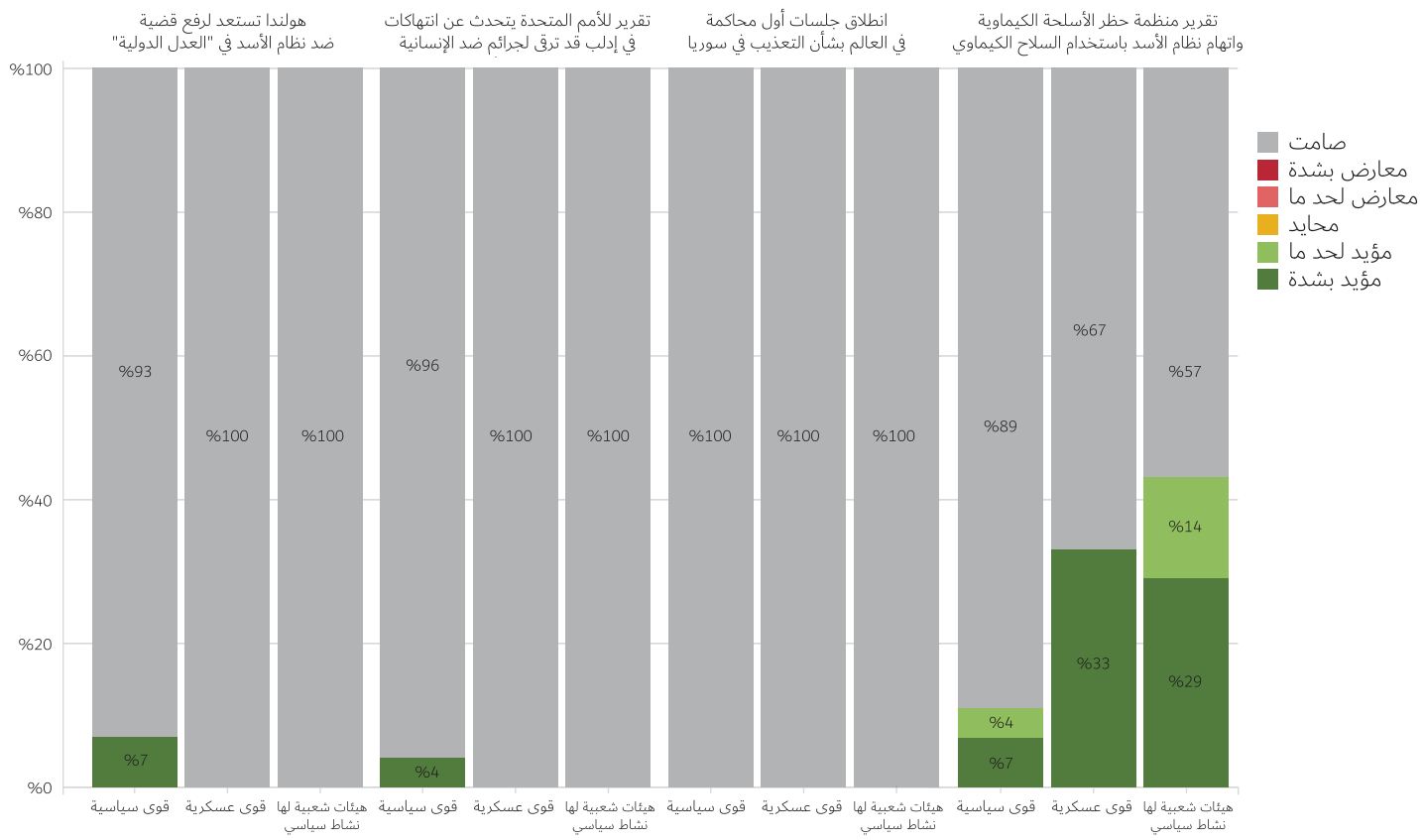

رسم توضيحي (20) يبين الموقف من الملاحقات الدولية بحق نظام الأسد وداعميه

وبالتالي تكون نسبة التوافق والخلاف تجاه هذه القضايا هي:

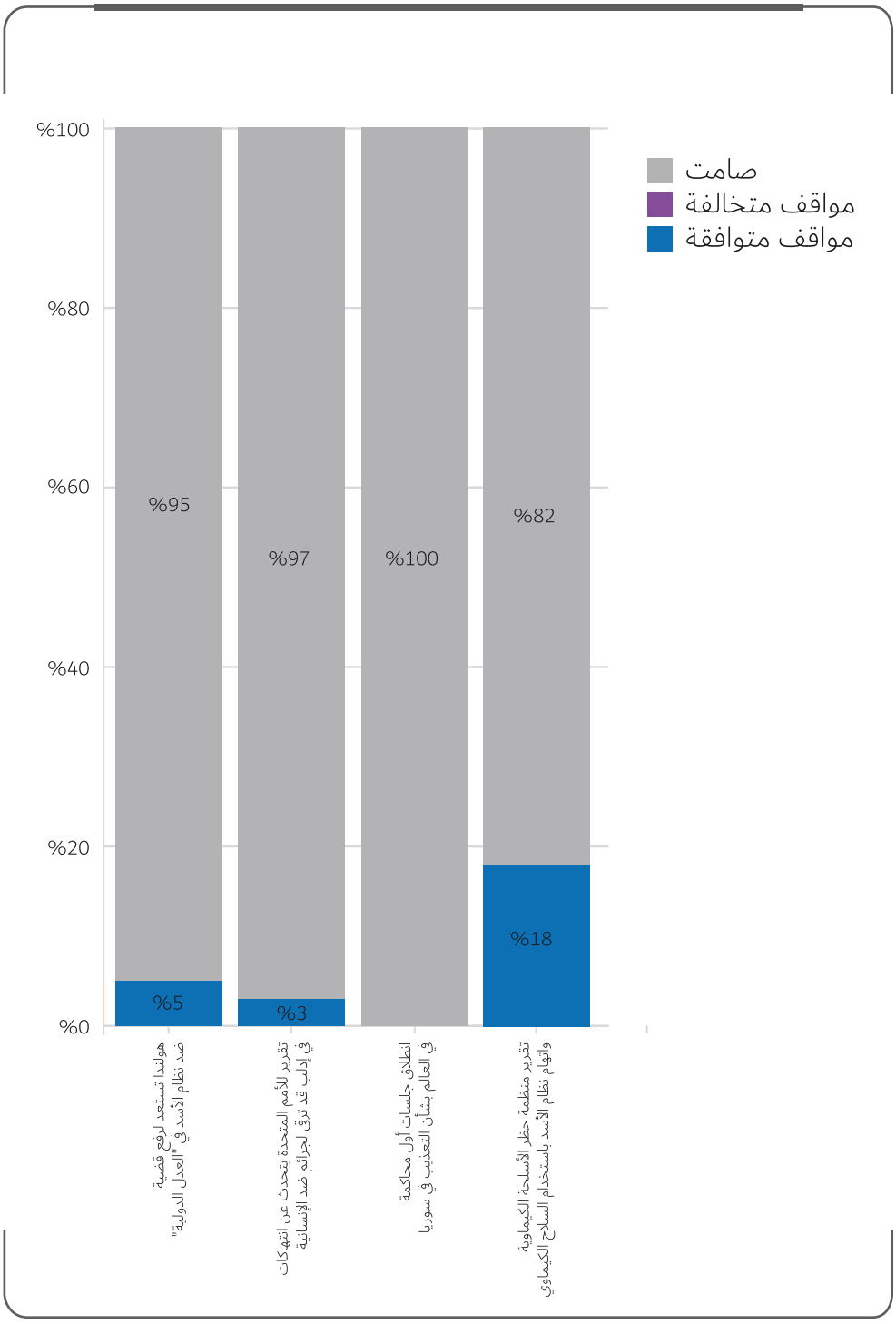

رسم توضيحي (21): يبين التوافق والتخالف تجاه الملاحقات الدولية بحق نظام الأسد وداعميه

حصل تقرير فريق التحقيق التابع لمنظمة الأسلحة الكيماوية على أعلى نسبة توافق (تأييد صريح وضمني) 18%، مقابل 0% تجاه انطلاق أولى جلسات المحاكمة في العالم بحق ضباط من نظام الأسد متورطين بعمليات تعذيب، فيما لم يحظَ تقرير الأمم المتحدة حول الانتهاكات في إدلب، وكذلك الأمر بالنسبة لاستعداد هولندا لرفع قضية ضد نظام الأسد في محكمة العفو الدولية بزخم تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيماوية ذاته؛ فلم تتجاوز نسبة التوافق في كليهما 3% و5% على التوالي.

كذلك توضح الرسوم أعلاه أن جريمة استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيماوية ما تزال الجريمة الأكثر تركيزاً في أجندات قوى الثورة والمعارضة، بخلاف بقية الجرائم والقضايا الداخلة في الملف القانوني الذي يُعد من أهم الأوراق التي تمتلكها قوى الثورة والمعارضة في مواجهة نظام الأسد.

وفي سياق آخر نجد أن الحاضنة الشعبية كذلك مؤيدة بشكل واضح لهذا التقرير، حيث تشير الرسوم البيانية إلى ما يلي:

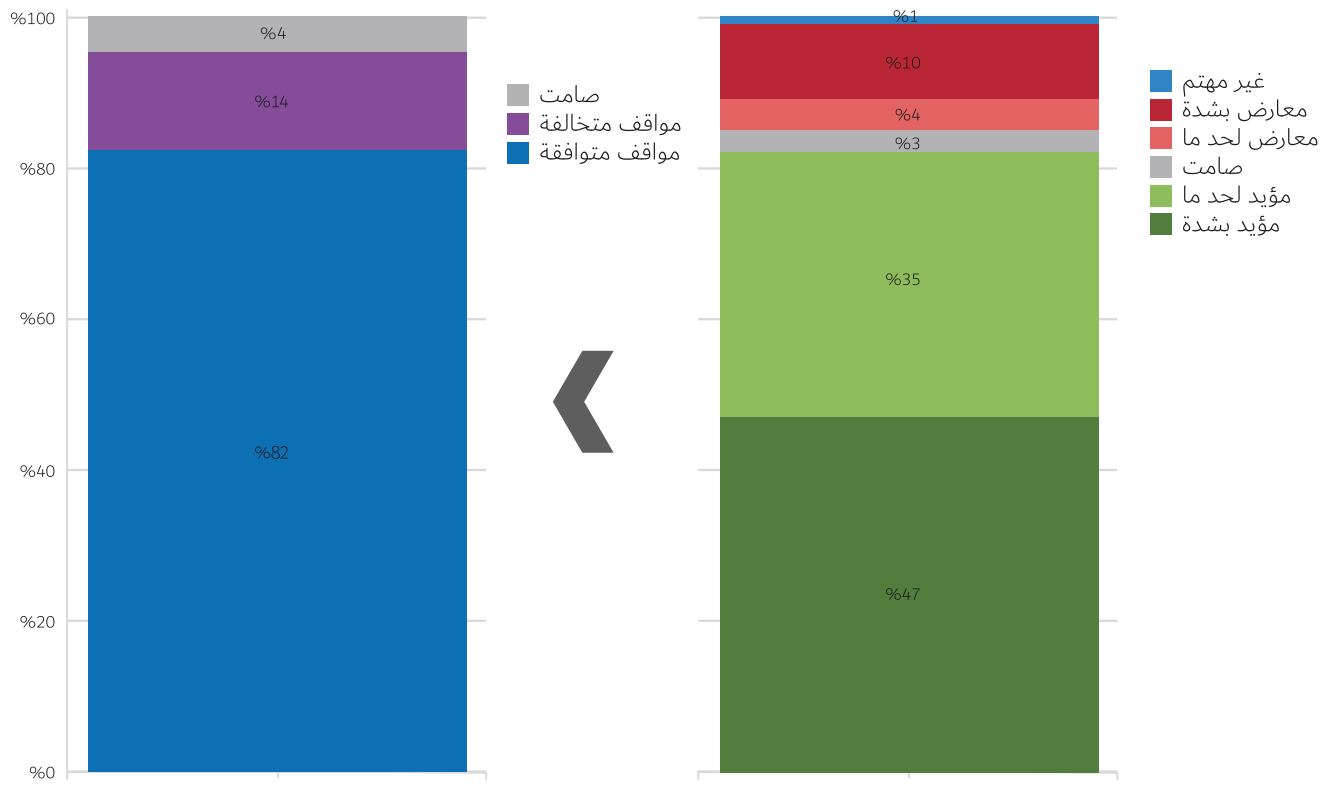

رسم توضيحي (22) الموقف الشعبي من تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيمياوية الذي اتهم نظام الأسد باستخدام الأسلحة الكيمياوية

لقد بلغت نسبة التوافق «تأييد التقرير» 82%، في حين اقتصرت نسبة التخالف «رفض التقرير» 14%؛ والرفض لم يكن ضد التقرير ذاته، بقدر ما كان تعبيراً عن عدم ثقة الحاضنة الشعبية بآثاره فيما يتعلق بدوره في تفعيل محاسبة نظام الأسد على جرائمه من قبل المجتمع الدولي[1] .

1- يقول أحد المشاركين في الاستبانة: "أظن عشر سنوات كانت كافية لكل عاقل ليدرك أنه لن يجني خيراً من المجتمع الدولي الذي رأى ثم تيقن بعد التحقيق أن نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيمائية بمجازر أكبرها في الغوطة ٢٠١٣، ولم يكن دوره سوى أن يكون شاهداً راضياً ومشاركاً في أكبر محرقة لشعب طالب ببعض حقوقه".

بالمقارنة بين موقف الحاضنة من جهة وموقف القوى المرصودة في المؤشر من جهة أخرى نجد ما يلي:

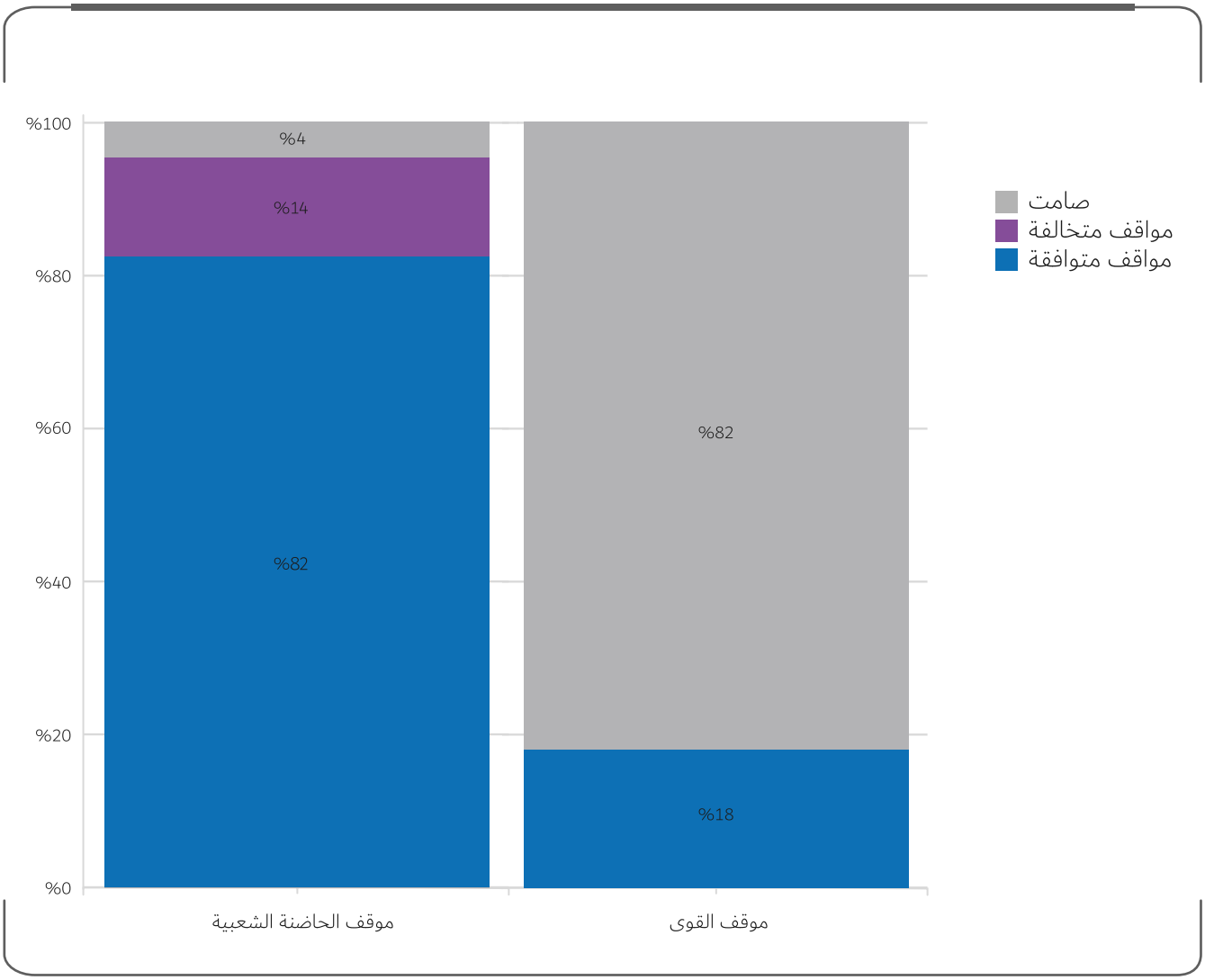

رسم توضيحي (23) يبين نسب التوافق والتخالف في مواقف القوى والحاضنة الشعبية تجاه تقرير منظمة حظر الأسحلة الكيمياوية الذي حمّل نظام الأسد مسؤولية استخدام الأسلحة الكيمياوية

يشير الرسم البياني المقارن إلى وجود توافق في مواقف القوى والحاضنة من جهة الموقف الغالب «تأييد التقرير»، ولعله من المتفهم ألا يكون هنالك تعبير من قبل القوى للموقف الرافض للتقرير؛ باعتبار أن مثل هذا الموقف يدخل في رد فعل من قبل شريحة من الحاضنة الشعبية كما أشرنا سابقاً.

سابعاً: الموقف من رفض تمديد قرار إدخال المساعدات عبر الحدود

تتضمن هذه الفئة الموقف من:
رفض تمديد قرار إدخال المساعدات عبر معبري الرمثا واليعربية، وكذلك رفض تمديد قرار إدخال المساعدات عبر معبر باب السلامة.

يشير تحليل مواقف الجهات المستهدفة إلى النسب الآتية:

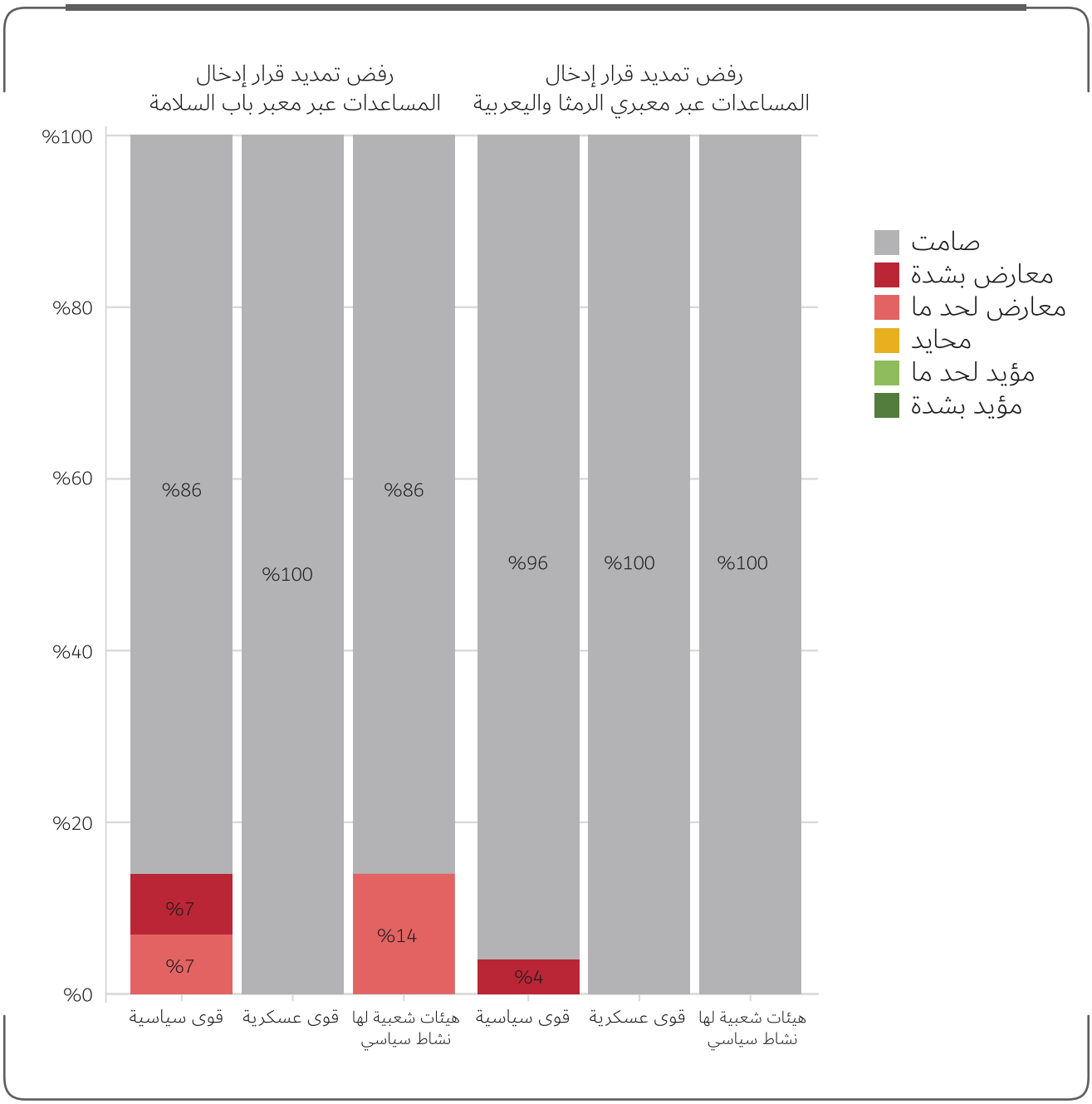

رسم توضيحي (24) يبين الموقف من رفض تمديد قرار إدخال المساعدات عبر الحدود

وبالتالي تكون نسبة التوافق والخلاف تجاه هذه القضايا هي:

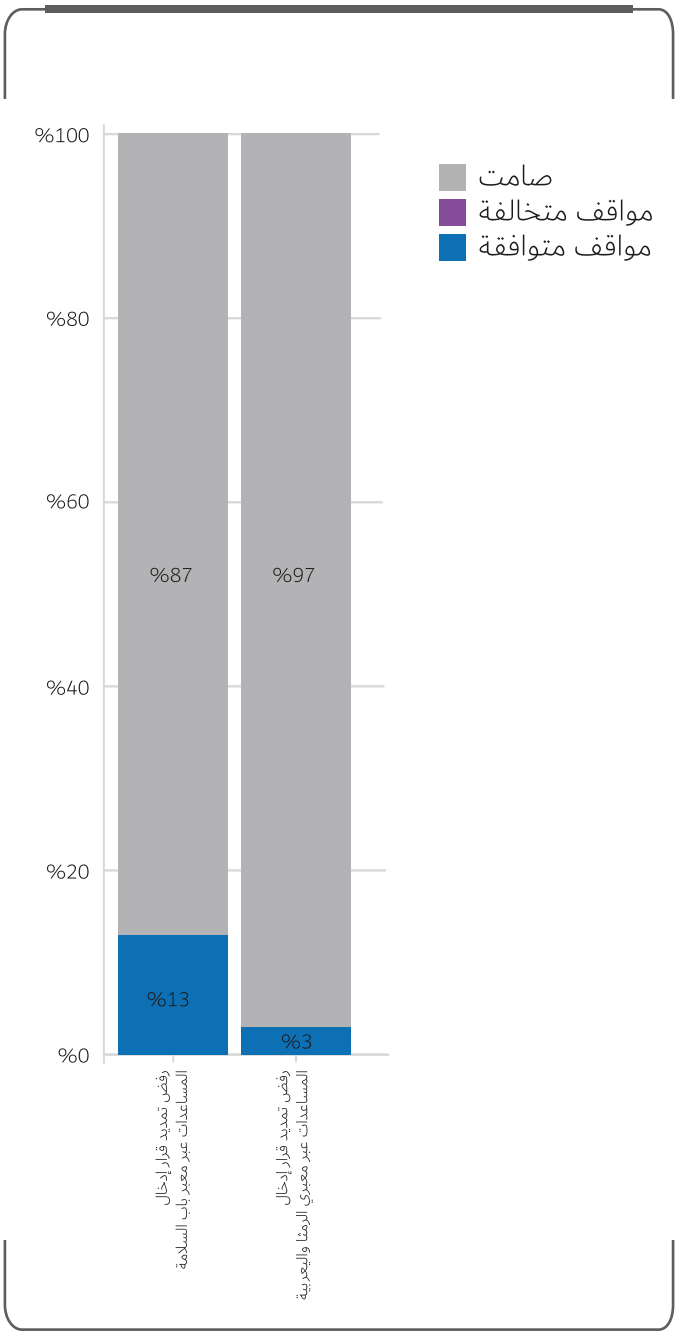

رسم توضيحي (25) يبين التوافق والتخالف تجاه رفض تمديد قرار إدخال المساعدات عبر الحدود

من خلال الرسوم البيانية السابقة يظهر وجود تفاعل أكبر من القوى المرصودة مع عدم تمديد قرار إدخال المساعدات عبر معبر باب السلامة مقارنة بالتفاعل مع عدم التمديد لمعبري الرمثا مع الأردن واليعربية مع العراق؛ ولعل السبب في ذلك أن معظم القوى المرصودة ينحصر نشاطها في الشمال السوري، ولذا فإن تأثر حاضنتها بعدم التمديد لهذا المعبر أكبر، فضلاً عن أن عدم التمديد لمعبر الرمثا لم يعد بهذه الأهمية بعد سيطرة نظام الأسد على محافظة درعا[1].

1- ثمة سبب تقني خاص بالمؤشر قد يكون أسهم في عدم ظهور التفاعل مع عدم التمديد لمعبري الرمثا واليعربية، وهو: انحصار المواقف المرصودة تجاه هذا الحدث بتلك التي صدرت في مطلع العام 2020، من دون تلك الصادرة في 2019؛ حيث إنه لم يمدد للمعبرين في نهاية عام 2019، وبالتالي توزعت المواقف بين 2019 و2020.
وإذا عدنا إلى نتائج الإصدار الرابع لمؤشر التوافق الوطني فإن نسبة التوافق فيه تجاه عدم تمديد إدخال المساعدات عبر معبري الرمثا واليعربية بلغت 18% (معارض بشدة)، ومحصورة فقط بالقوى السياسية والعسكرية، فيما لم تُبدِ الجهات الثورية المرصودة في ذلك الإصدار أي مواقف صريح وبلغت نسبة الصمت لديها تجاه هذا الموقف 100%.

ثامناً: الموقف من مسار الحل السياسي وتطورات اللجنة الدستورية السورية

تضم هذه الفئة المواقف من:
انطلاق جولتَي اللجنة الدستورية السورية الثالثة والرابعة[1] ، وإصدار رئيس الائتلاف الوطني قراراً بإنشاء مفوضية الانتخابات[2] .

يشير تحليل مواقف الجهات المستهدفة إلى النسب الآتية:

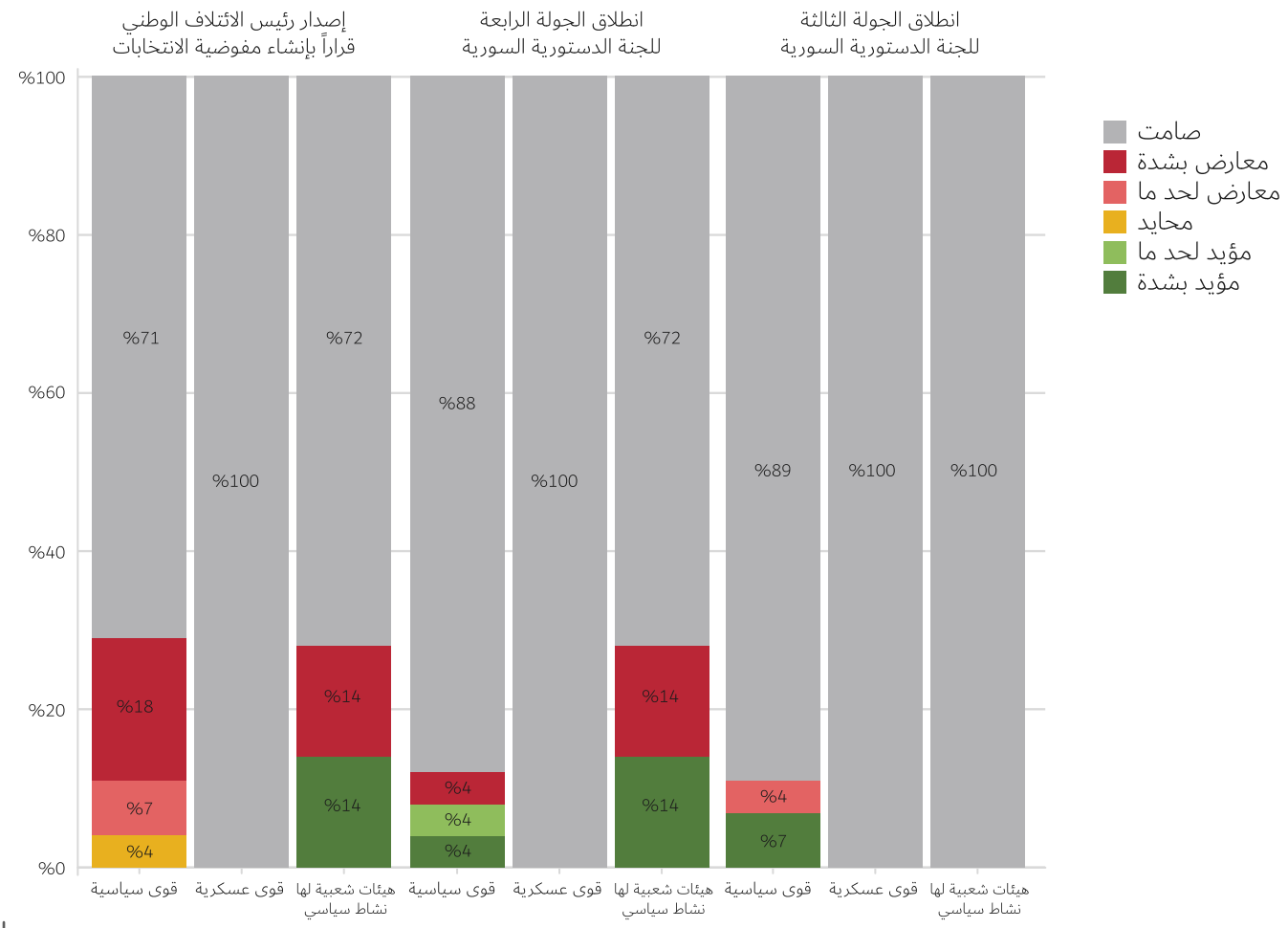

رسم توضيحي (26) يبين الموقف من مسار الحل السياسي وتطورات اللجنة الدستورية السورية

1- المقصود بالرفض الجزئي للجولة الثالثة: التقليل من أهمية اللجنة وما يمكن أن تتوصل إليه، وأما الرفض الصريح في الجولة الرابعة فهو اعتبار اللجنة وسيلة لتمرير الوقت حتى بدء نظام الأسد بانتخاباته الرئاسية، وأما التأييد فكان الدعوة لضرورة التمسك باللجنة الدستورية وإحراز تقدم في أعمالها.
2- المقصود بالحياد تجاه هذا الموقف هو: الدعوة لجعل المفوضية جسماً حيادياً ومستقلاً، وأما الرفض الجزئي فهو اعتبار تشكيل مفوضية الانتخابات خارج السياق الوطني، وأما الرفض الصريح فيُقصد به اعتبار تأسيس الهيئة خيانة للثورة السورية.

وبالتالي تكون نسبة التوافق والخلاف تجاه هذه القضايا هي:

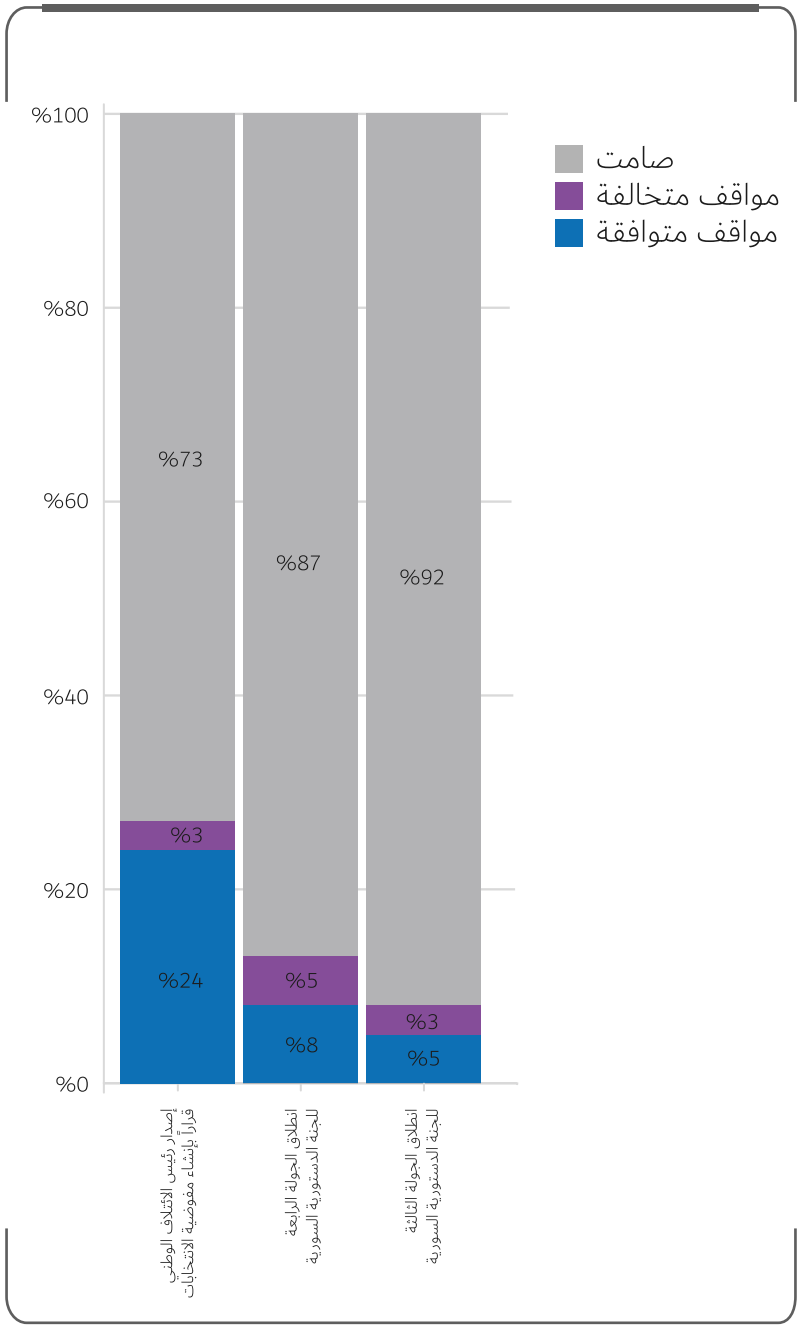

رسم توضيحي (27) يبين التوافق والتخالف تجاه مسار الحل السياسي وتطورات اللجنة الدستورية السورية

يظهر في الرسوم البيانية أن نسبة التوافق تجاه إعلان الائتلاف تشكيل مفوضية الانتخابات (موقف رافض لها) بلغت 24%، والتخالف (الحياد) 3%، وفي السياق ذاته نلحظ أن نسبة صمت القوى العسكرية بلغت 100%؛ وهو ما قد يشكل دلالة على محاولة القوى العسكرية عدم إظهار موقف تجاه القضايا التي ما تزال محل إشكال بين الجهات السياسية.

بخصوص مواقف القوى السورية تجاه اللجنة الدستورية ما يزال محل تجاذب واختلاف بين القوى السورية بغض النظر عن نسبها المئوية[1] ؛ مما يشير إلى ضرورة زيادة الحوار بين القوى حولها بما قد يساعد على إيجاد مقاربات توافقية، أو على الأقل يسهم في تقريب وجهات النظر حول التعاطي معها.

1- بلغت نسبة التوافق في جولة اللجنة الدستورية الثالثة (الموقف المؤيد لها) 5.26%، مقابل نسبة تخالف (الموقف الرافض لها) 2.63%. أما في الجولة الرابعة فقد بلغت نسبة التوافق 7.89%، والتخالف 5.29%؛ وهذا يشير بشكل عام إلى مدى الانقسام في الموقف من التعامل مع مسار اللجنة الدستورية.

إذا قارنا النسب الخاصة بالموقف من اللجنة الدستورية مع المواقف المسجلة مسبقاً في إصدارات المؤشر السابقة نجد الآتي:

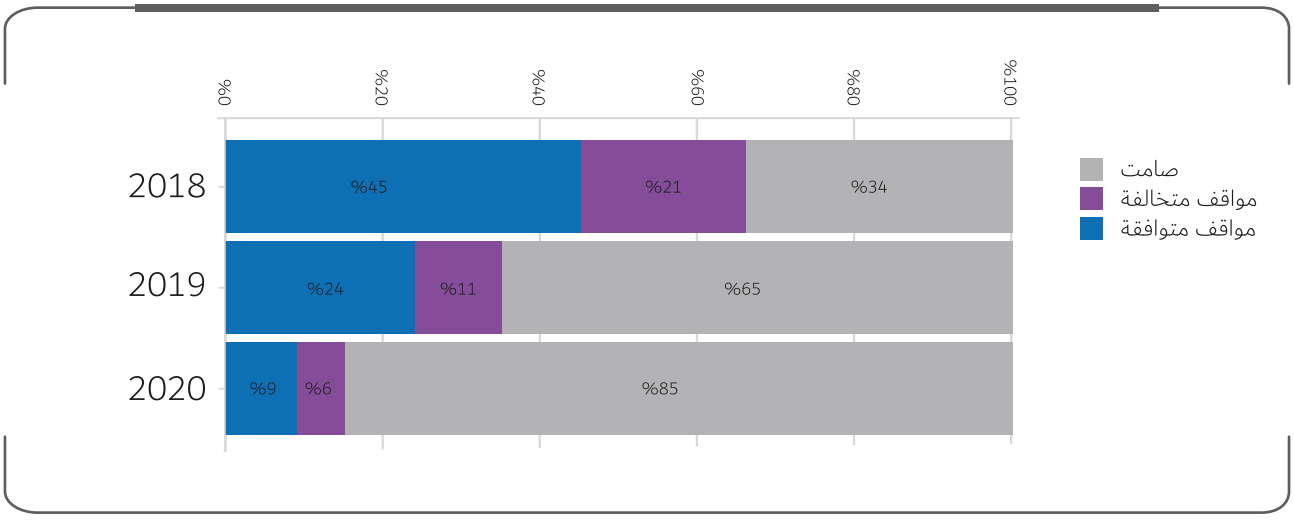

رسم توضيحي (28) يبين التوافق والتخالف تجاه أعمال اللجنة الدستورية

يظهر من الرسم أعلاه انخفاض نسبة التوافق في الإصدار الحالي لتصل إلى 9% من المواقف المعلنة (حصيلة الموقف من الجولتين الثالثة والرابعة)، مقابل ارتفاع نسبة الصمت إلى 85%؛ ولعل السبب الرئيس في ذلك هو إعلان القوى المرصودة مواقفها من اللجنة وجولاتها في الفترات السابقة، ومع ذلك يعطينا ذلك مؤشراً على استمرار الاستقطاب تجاه اللجنة الدستورية بين قوى الثورة والمعارضة.

تاسعاً: الموقف من سياسات الدول حول التطبيع مع نظام الأسد

تتضمن هذه الفئة المواقف من الأحداث التالية:
حدوث أول اتصال هاتفي بين بشار الأسد وولي عهد أبو ظبي، وتعيين عُمان سفيراً فوق العادة في العاصمة دمشق.

يشير تحليل مواقف الجهات المستهدفة إلى النسب الآتية:

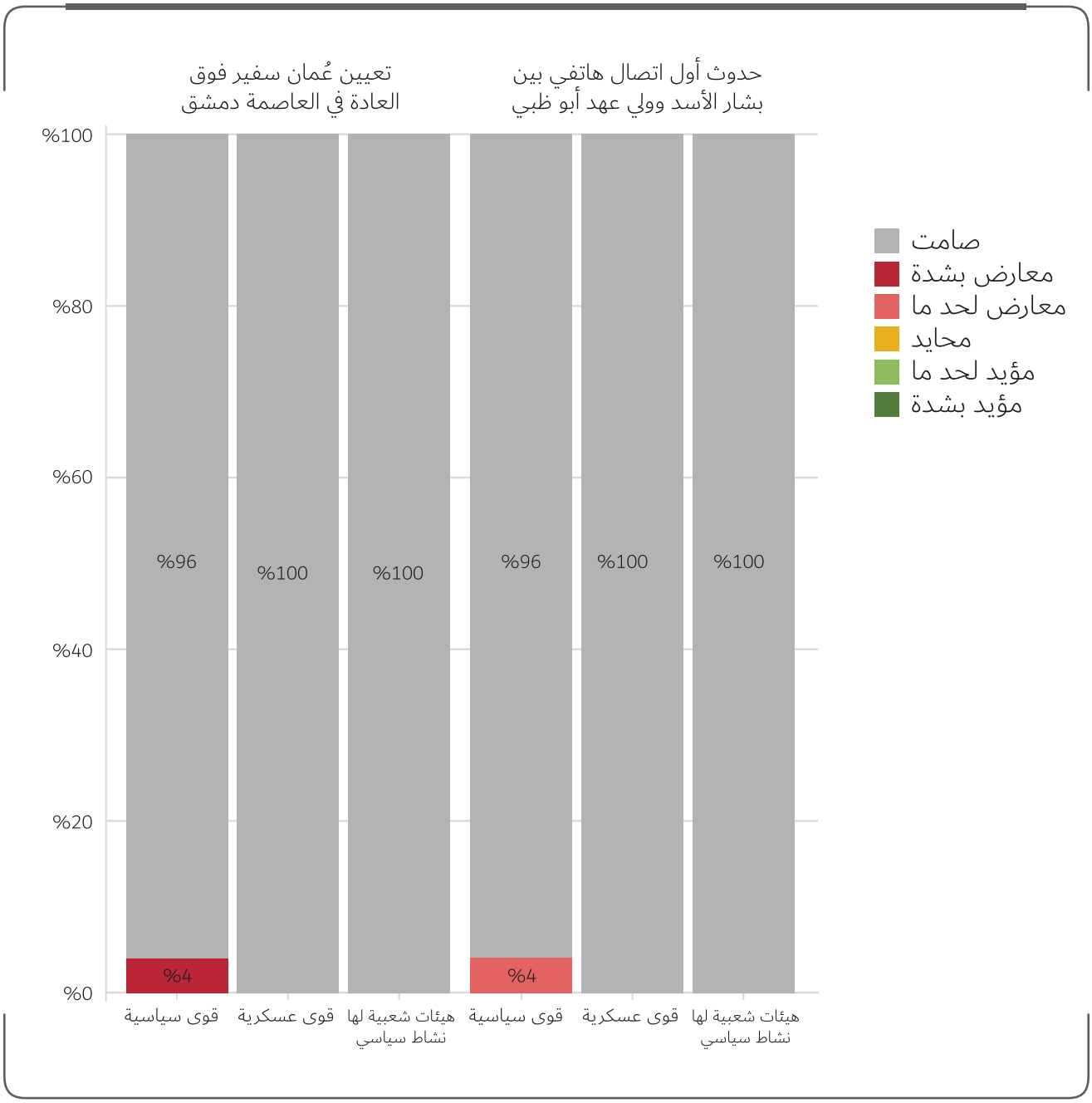

رسم توضيحي (29) يبين الموقف من سياسات الدول حول التطبيع مع نظام الأسد

وبالتالي تكون نسبة التوافق والخلاف تجاه هذه القضايا هي:

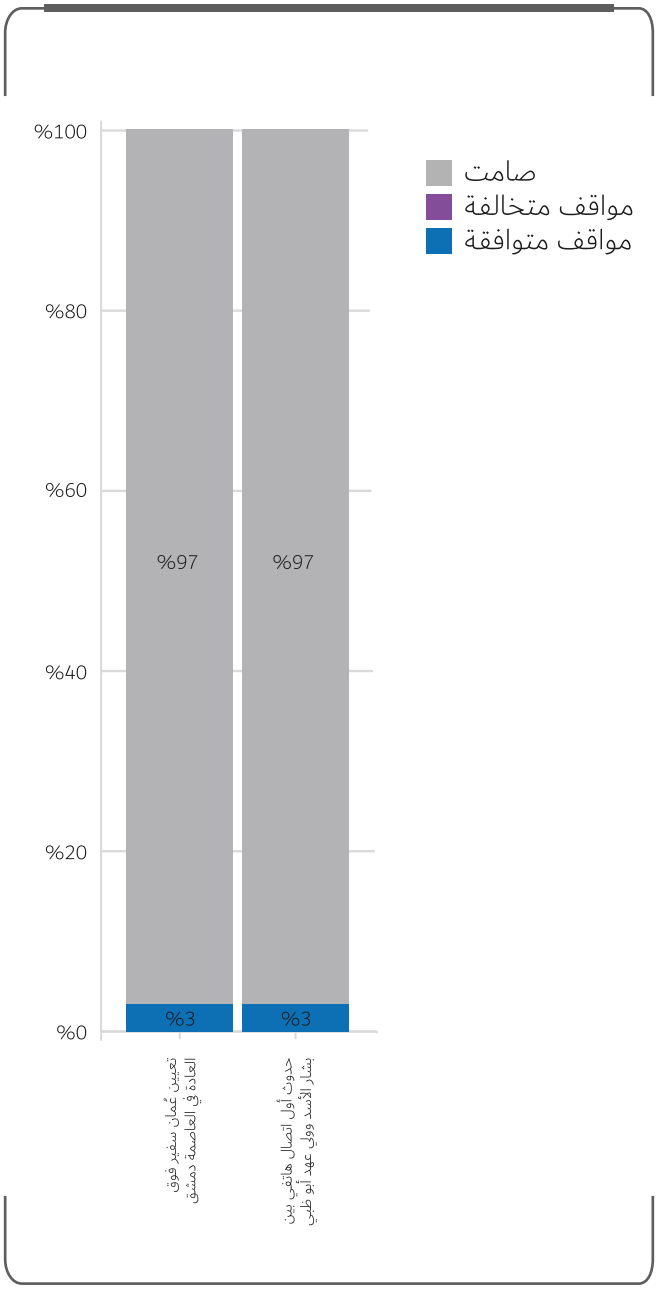

رسم توضيحي (30) يبين التوافق والتخالف تجاه سياسات الدول حول التطبيع مع نظام الأسد

تظهر الرسوم البيانية السابقة انعدام نسبة التخالف بين القوى السورية، مقابل نسبة صمت في الموقفين بلغت 97 %، ونسبة توافق (رفض صريح وضمني) 3%. يشير ذلك إلى أن الموقف الغالب تجاه القضايا المرتبطة بسياسات دول إقليمية هو الصمت؛ لما قد يثيره أي موقف معلن من احتساب القوة المعلنة على محور أو دولة معينة.

عاشراً: الموقف من السياسة الأمريكية تجاه الملف السوري

تضم هذه الفئة المواقف من الأحداث التالية:
زيارة وفد أمريكي رفيع المستوى لمنطقة إدلب، ودخول قانون قيصر الأمريكي حيز التنفيذ[1] ، وشروط أمريكية لرفع العقوبات عن نظام الأسد.

يشير تحليل مواقف الجهات المستهدفة إلى النسب الآتية:

رسم توضيحي (31) يبين الموقف من السياسة الأمريكية تجاه الملف السوري

1- فيما يخص دخول قانون قيصر حيز التنفيذ اعتبر المؤشر:
1- التأييد الجزئي: هو الحديث عن القانون وتأثيره على نظام الأسد، والتأكيد على ضرورة استثمار القانون بما ينسجم مع تحقيق غاياته.
2- التأييد الصريح: الترحيب بالقانون وتأييده.
3- الحياد: اعتبار القانون عامل ضغط على نظام الأسد لكنه سيؤثر على الشعب السوري.
4- الرفض الجزئي: الحديث عن تأثير القانون على السكان.

وبالتالي تكون نسبة التوافق والخلاف تجاه هذه القضايا هي:

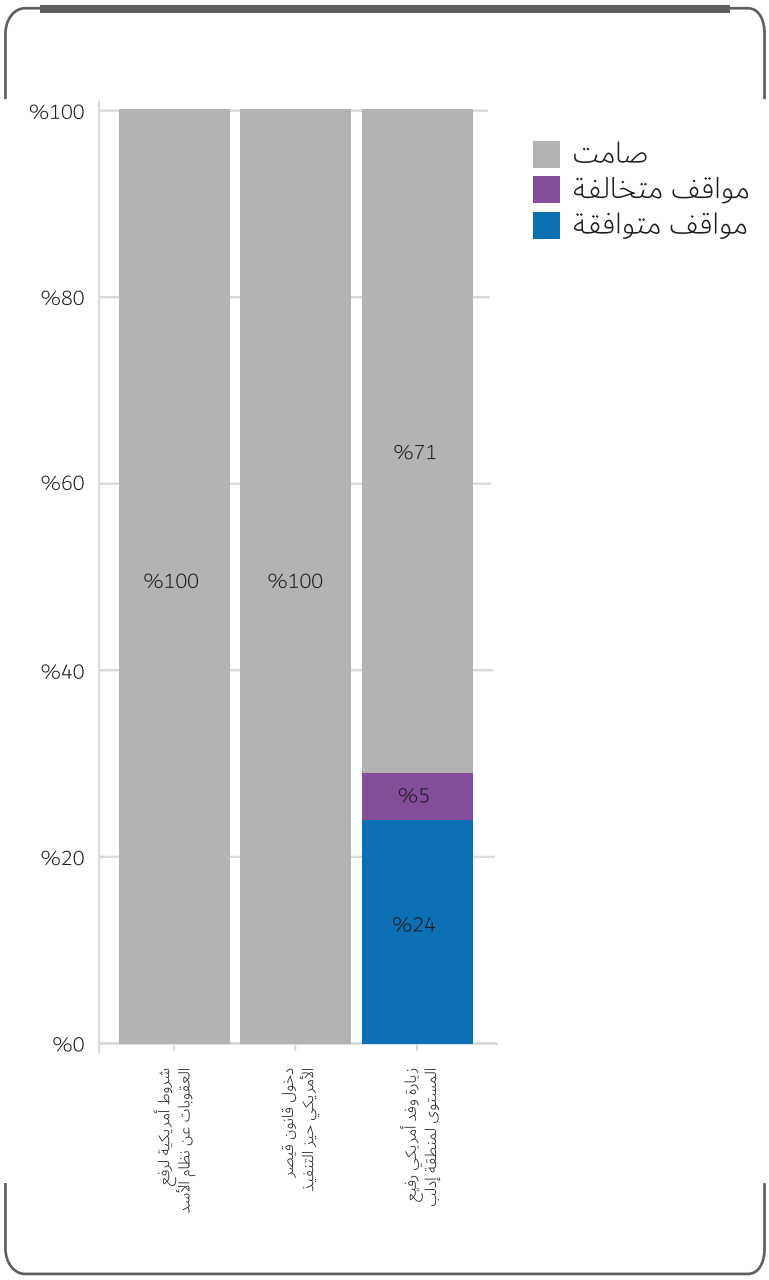

رسم توضيحي (32) يبين التوافق والتخالف تجاه السياسة الأمريكية تجاه الملف السوري

وفق الرسوم البيانية السابقة فإن نسبة التوافق (تأييد صريح وضمني) تجاه دخول قانون قيصر الأمريكي حيز التنفيذ بلغت 24%، فيما كانت نسبة التخالف (الحياد والرفض الجزئي) 5%؛ مما يشير إلى وجود حالة من الاستقطاب في الموقف من هذا القانون والتعاطي معه، على اعتبار أن البعض يركز على تأثيره في الحدّ من قدرات نظام الأسد وإمكانية تعويمه، وينظر آخرون إلى آثاره السلبية على السوريين المقيمين تحت سيطرة نظام الأسد.

في الوقت ذاته بلغت نسبة صمت القوى المرصودة بالمؤشر 100% تجاه زيارة الوفد الأمريكي إلى الحدود السورية الشمالية والشروط الأمريكية التي وضعت مقابل رفع واشنطن عقوباتها عن نظام الأسد.

وفيما يتعلق بموقف الحاضنة الشعبية من دخول قانون قيصر حيز التنفيذ فقد كانت النتائج كما يلي:

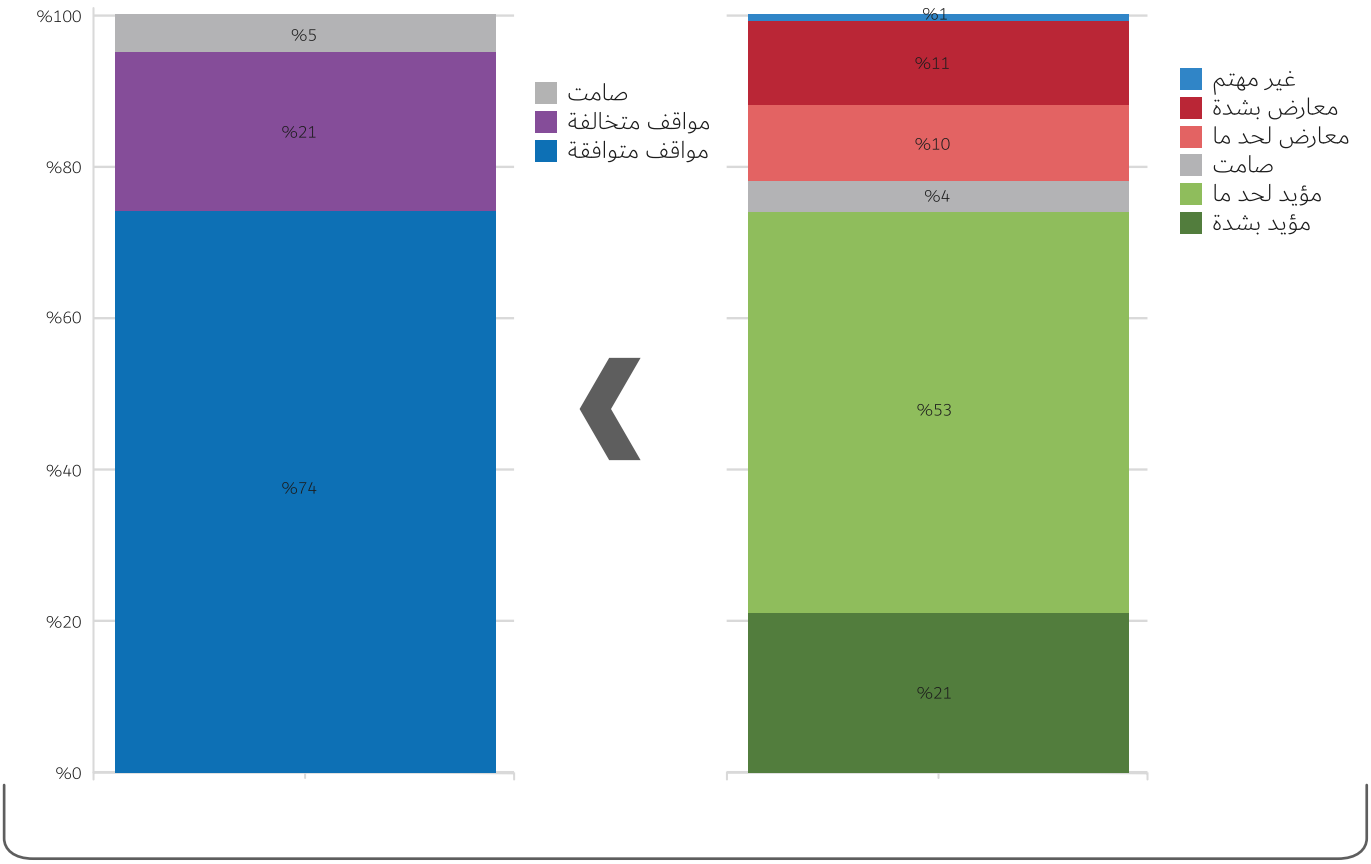

رسم توضيحي (33) يبين الموقف الشعبي من دخول قانون قيصر الأمريكي حيز التنفيذ

يُظهر الرسم البياني السابق أن تأييد دخول قانون قيصر حيز التنفيذ هو الموقف المتوافق عليه بنسبة 74%، مع وجود موقف يخالف ذلك ويرفض تطبيق هذا القانون بنسبة 21%؛ إما لاعتبار أن القانون لن يسهم في تحقيق هدفه في دعم مسار الحل السياسي وإلزام نظام الأسد به، وإما لأن القانون سيكون تأثيره المباشر على المدنيين ولن يكون فعّالاً ضد نظام الأسد.

وبالمقارنة بين موقف الحاضنة الشعبية أعلاه ومواقف القوى المستهدفة بالمؤشر نجد ما يلي:

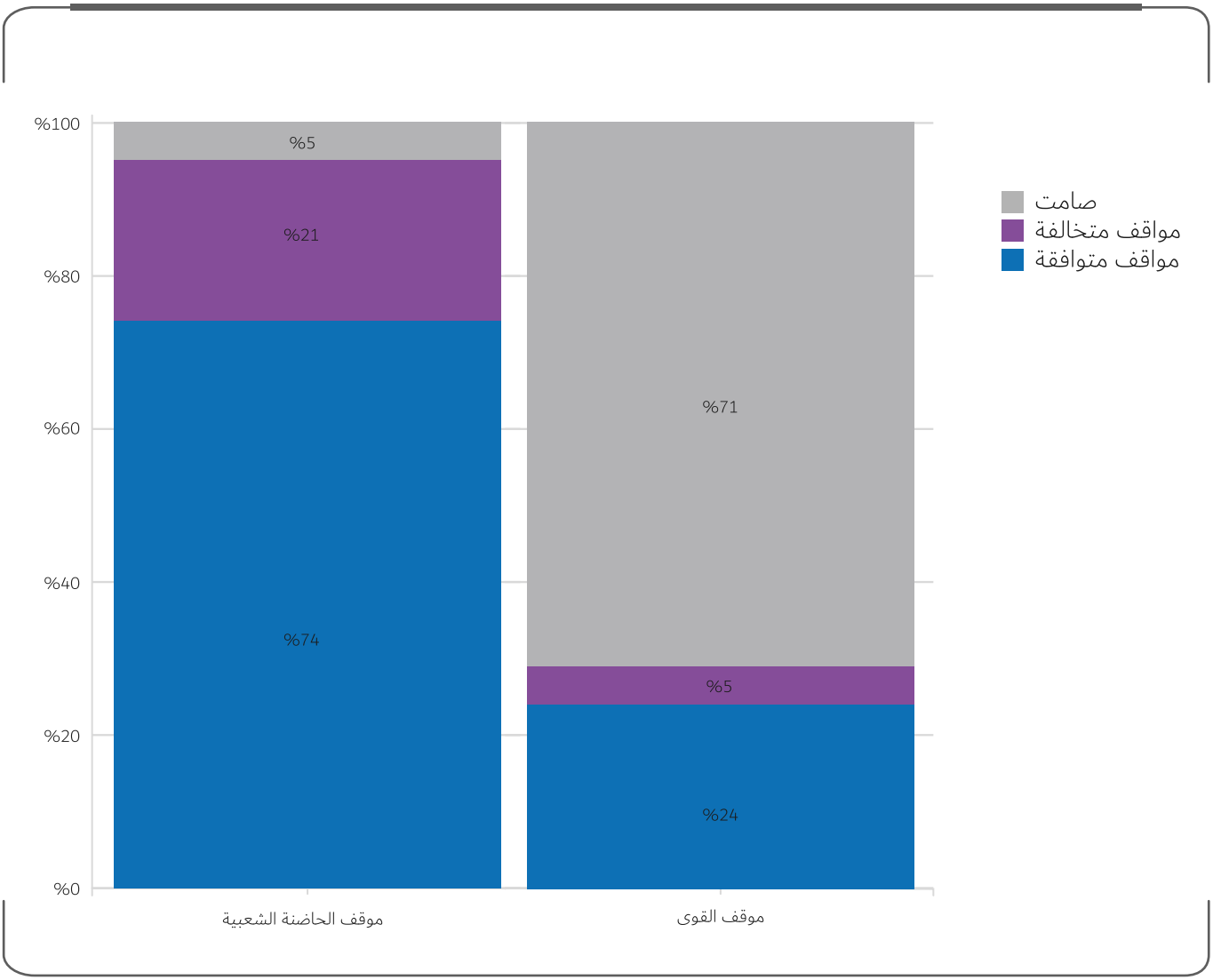

رسم توضيحي (34) يبين التوافق والتخالف تجاه دخول قانون قيصر الأمريكي حيز التنفيذ

بعيداً عن التقارب في نسب التوافق والتخالف والصمت بين موقف الحاضنة الشعبية وتلك الصادرة عن القوى المرصودة بالمؤشر نجد أن الأخيرة عبرت عن الآراء الموجودة لدى الحاصنة.

أحد عشر: الموقف من السياسة الروسية تجاه الملف السوري

تضم هذه الفئة المواقف من الأحداث التالية:
تشمل هذه الفئة المواقف من: تصويت روسيا في مجلس الأمن ضد وقف إطلاق النار في إدلب، واتفاق تركيا وروسيا على وقف إطلاق النار في إدلب، وتعيين بوتين مبعوثاً خاصاً له في سوريا، وتوسيع روسيا نفوذها في الساحل السوري وحصولها على منشآت بحرية إضافية، وإقامة روسيا مؤتمر عودة اللاجئين في دمشق.

يشير تحليل مواقف الجهات المستهدفة إلى النسب الآتية:

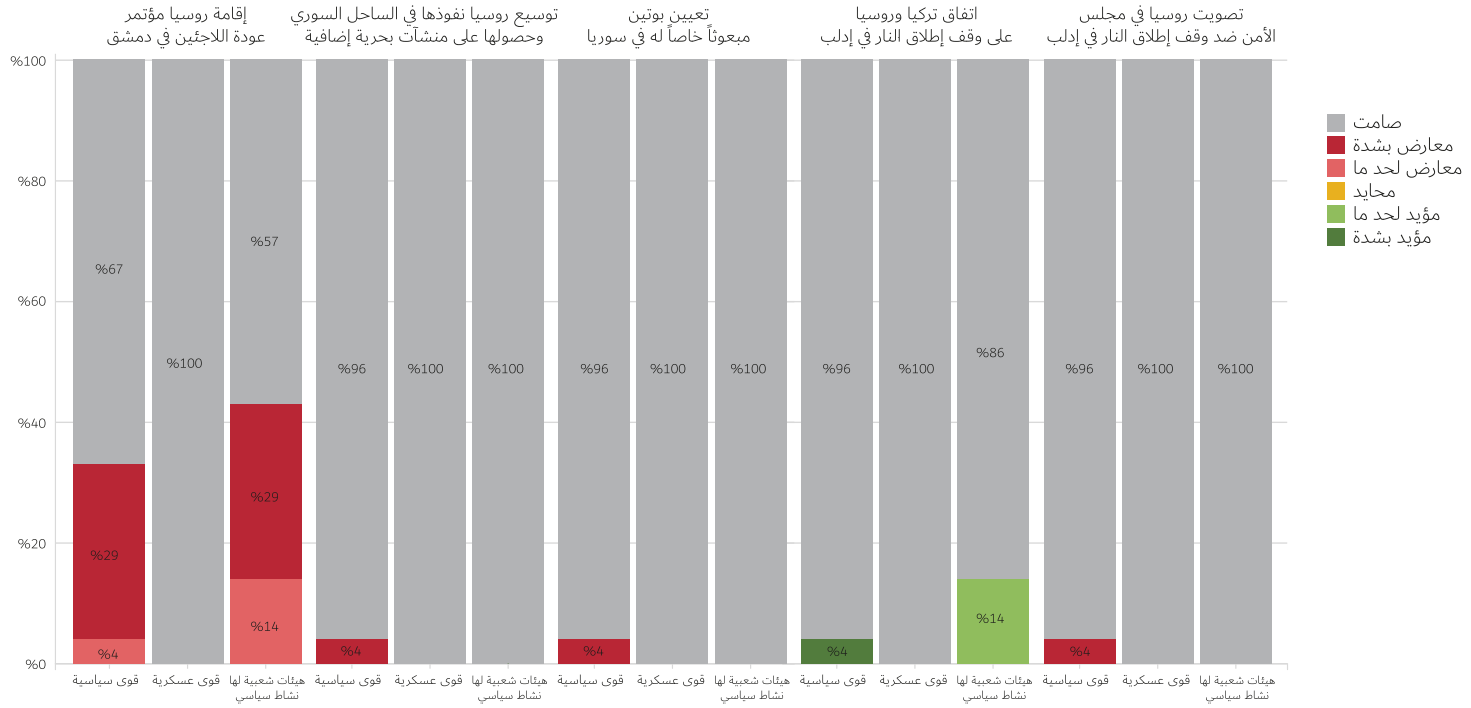

رسم توضيحي (35) يبين الموقف من السياسة الروسية تجاه الملف السوري

وبالتالي تكون نسبة التوافق والتخالف تجاه هذه القضايا هي:

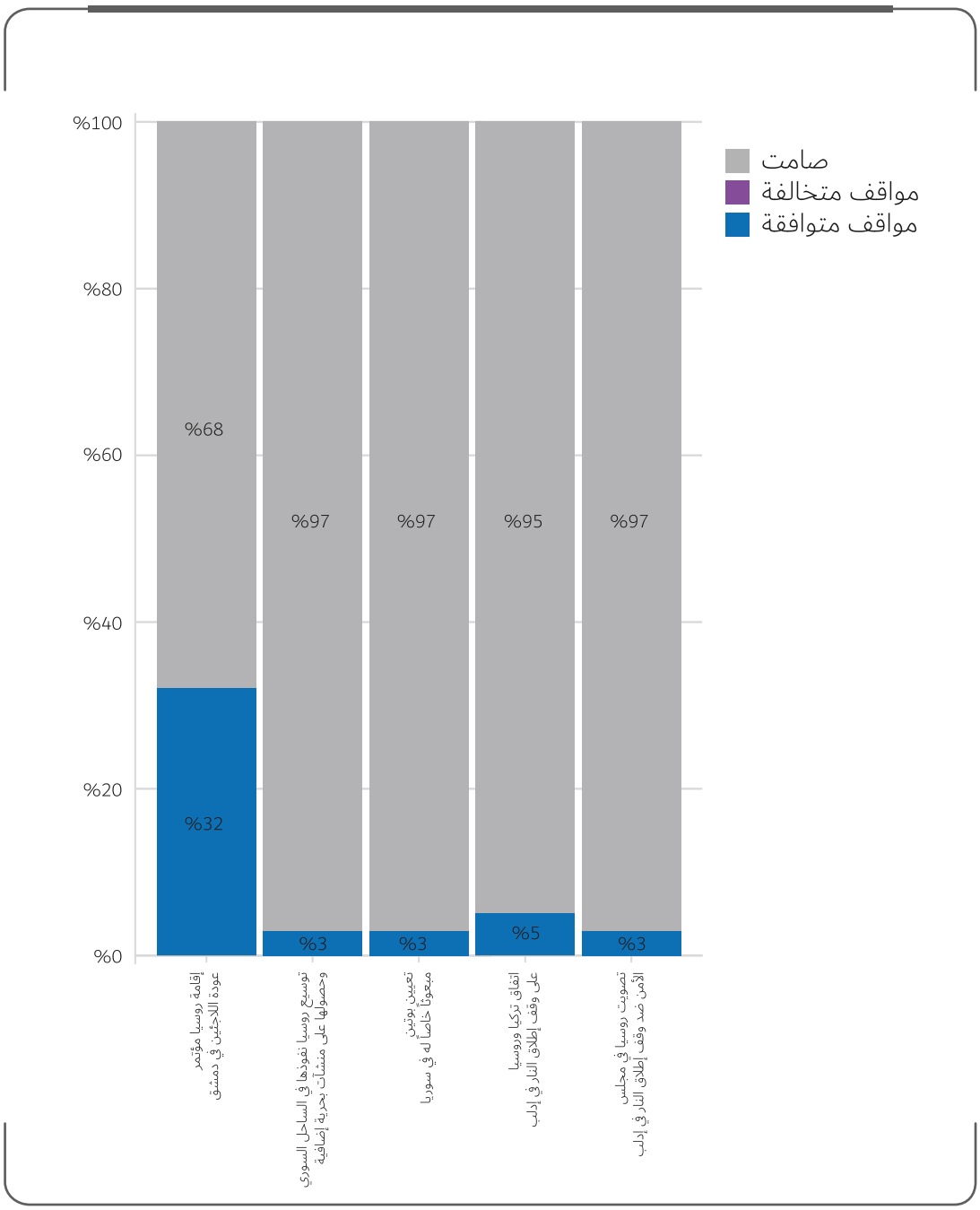

رسم توضيحي (36) يبين التوافق والتخالف تجاه السياسة الروسية تجاه الملف السوري

بالنظر إلى الرسوم البيانية السابقة يظهر لدينا ما يلي:

• ارتفاع نسبة التوافق (رفض صريح وضمني) 32% حول مؤتمر عودة اللاجئين الذي أُقيم في دمشق برعاية روسية، وباعتباره ملفاً سياسياً فإن المصرّحين من القوى السياسية بلغ 33% من مجمل القوى السياسية، و43% رفض صريح وضمني من مجمل الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي؛ وهذا مؤشر قوي لإدراك قوى الثورة والمعارضة أهمية ورقة النازحين واللاجئين، وخطورة الجهود الروسية الرامية لتوظيفها لمصلحة نظام الأسد.

• اهتمام الهيئات الشعبية بإبداء موقفها من مؤتمر روسيا لإعادة اللاجئين والاتفاق الروسي التركي بخصوص وقف إطلاق النار في إدلب؛ نظراً لأهمية هذين الملفين «اللاجئين ووقف إطلاق النار» لدى السوريين في الداخل.

• انخفاض تصريح قوى الثورة والمعارضة تجاه المواقف المتعلقة بالسياسة الروسية قد يكون مؤشراً على إدراك هذه القوى ثبات تلك السياسة في دعمها لنظام الأسد، واستبعاد أن يكون لأي موقف من قوى الثورة والمعارضة دور في التأثير عليها.

وفيما يتعلق بموقف الحاضنة الشعبية من الاتفاق الروسي-التركي بخصوص الهدنة في إدلب كانت النتائج كما يلي:

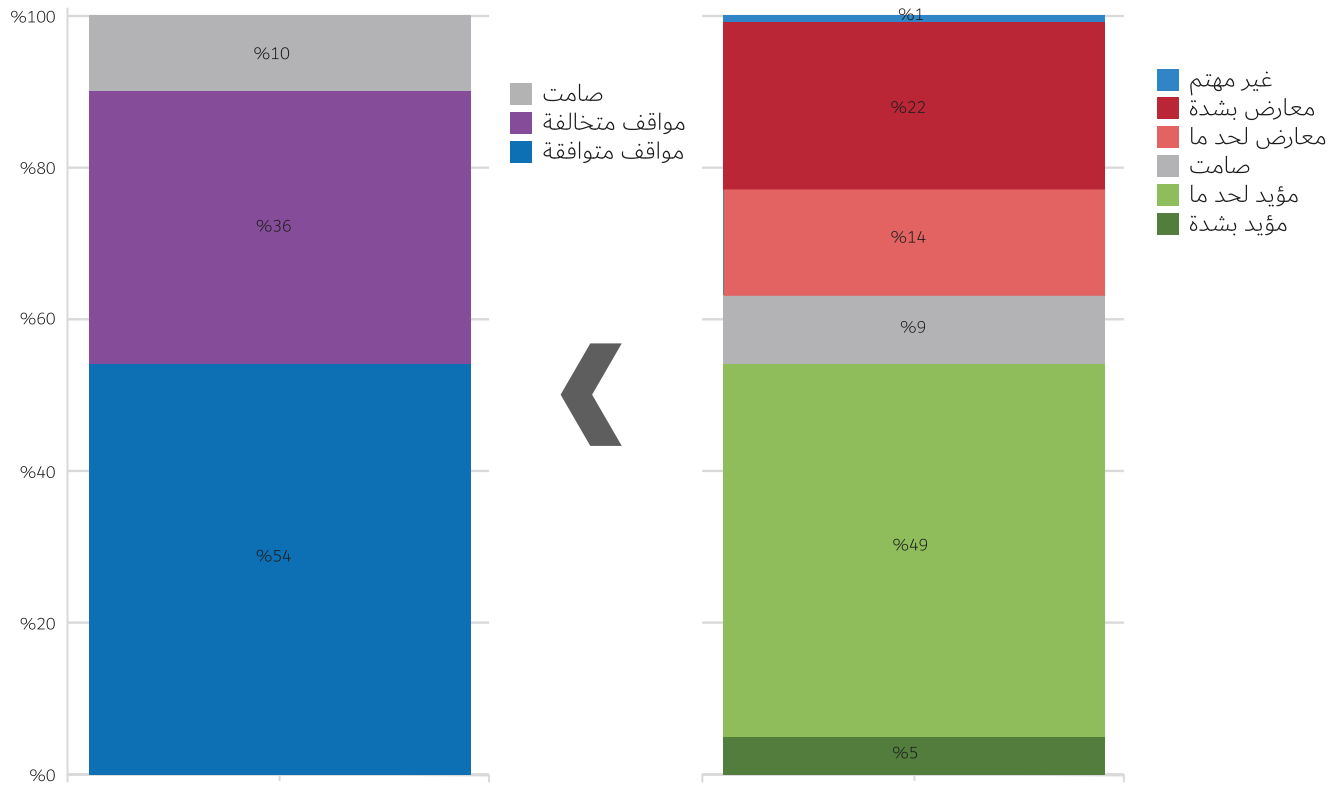

رسم توضيحي (37) يبين موقف الحاضنة الشعبية من الاتفاق الروسي-التركي بخصوص الهدنة في إدلب

على الرغم من أن الموقف المتوافق عليه هو: الموقف المؤيد للهدنة بنسبة 54% فإننا نلحظ وجود تقارب نسبي بين هذا الموقف والموقف المخالف له «المعارض له»[1] ؛ ولعل هذا التقارب النسبي يعبر عن الانقسام في المواقف تجاه هذه الهدنة، بين مَن ينظر إليها على أنها أقل الخيارات سوءاً، ومَن يرى أنه بالإمكان الوصول إلى خيار أفضل منها[2] .

1- لو نظرنا إلى مواقف الشريحة المقيمة في الداخل لاتضح مدى الانقسام تجاه الهدنة؛ حيث إن 43% يرفضون الهدنة، في حين تؤيدها نسبة 49%، وذلك على عكس شريحة الخارج حيث يظهر الفارق في نسب التوافق والتخالف؛ فنسبة التأييد تصل إلى 57%، في حين أن نسبة معارضتها 29%.

2- أحد المشاركين أكد أن: "المأخذ الأساسي على اتفاق آذار بين تركيا وروسيا هو أنه ترك قضية المهجرين من منازلهم، وكان من الأهمية الشديدة أن يعودوا إلى بيوتهم"، بالمقابل قال مشارك آخر: "من السهل رفض اتفاق آذار بين تركيا وروسيا لكن من الصعب جداً تحمل رؤية مزيد من الأطفال والنساء تقتل، ومزيد من المناطق تسقط بيد المليشيات. قد يكون تكتيك مناسب في سياق زماني محدد".

بالمقارنة بين نسب التوافق والتخالف بين موقفي الحاضنة الشعبية والقوى المرصودة في المؤشر نجد ما يلي:

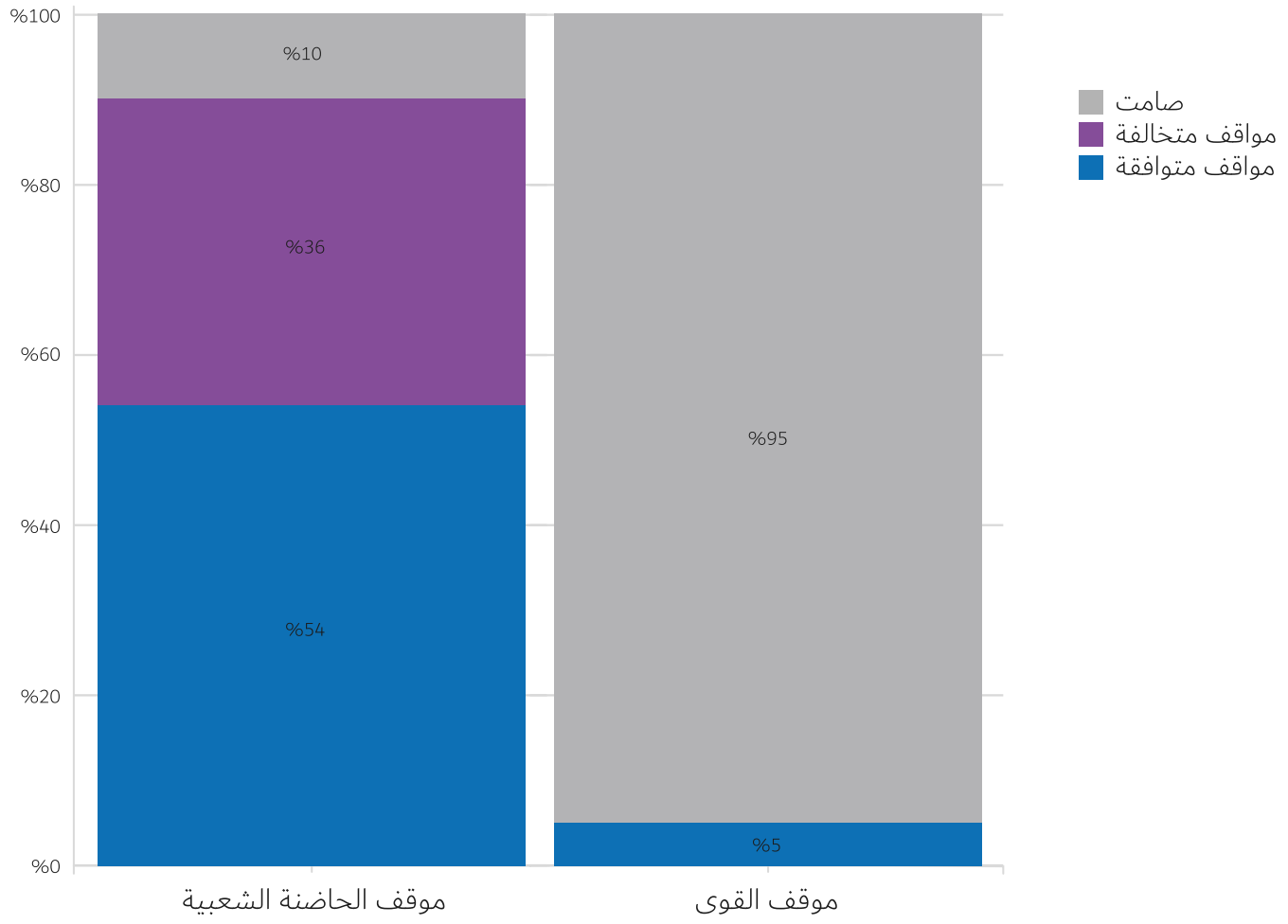

رسم توضيحي (38) يبين التوافق والتخالف بين موقفي الحاضنة الشعبية والقوى المرصودة تجاه موقف الحاضنة الشعبية من الاتفاق الروسي-التركي بخصوص الهدنة في إدلب

تشير الرسوم البيانية أعلاه إلى التوافق بين القوى والحاضنة الشعبية في تأييد هذا الاتفاق، وأنه على الرغم من وجود نسبة لا بأس بها تعارض الاتفاق «الموقف المتخالف عليه» بنسبة 33%؛ فإنه لم ينعكس ذلك في مواقف القوى.

اثنا عشر: الموقف من أحداث خارجية مؤثّرة في أوضاع السوريين الإنسانية والقانونية

تضم هذه الفئة المواقف من الأحداث التالية:
تضم هذه القائمة الموقف من الأحداث الآتية: طوفان بشريّ من السوريين نحو أوروبا عبر الحدود اليونانية، والاعتداء على طفل سوري لاجئ في لبنان، وإزالة ملفات المرشحين للجنسية الاستثنائية في تركيا، مغادرة عائلات سورية بلدة بشرّي اللبنانية خشية تعرضها لانتهاكات، وإحراق مخيمات لاجئين سوريين في المنية[1] .

يشير تحليل مواقف الجهات المستهدفة إلى النسب الآتية:

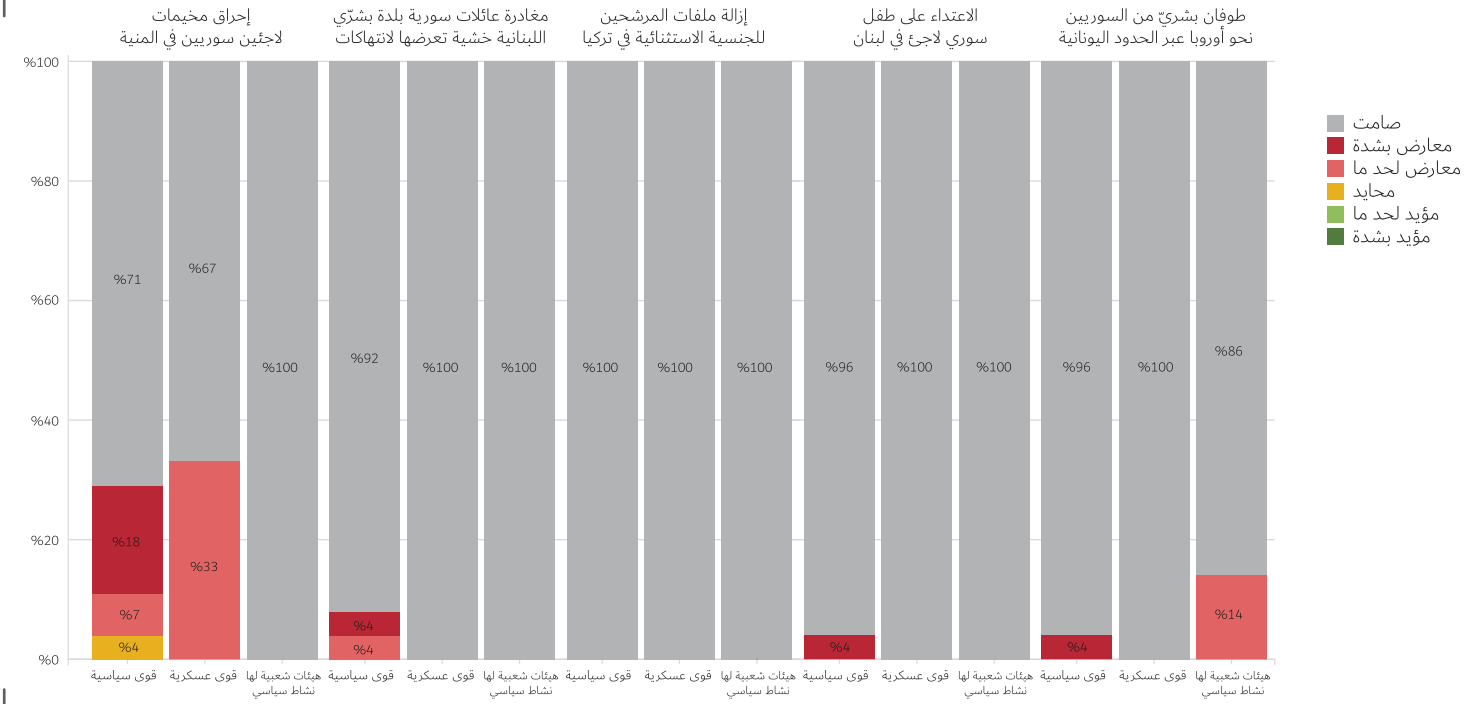

رسم توضيحي (39) يبين الموقف من الأحداث خارجية مؤثّرة في أوضاع السوريين الإنسانية والقانونية

1-فيما يخص حرق مخيمات اللاجئين السوريين في بلدة المنية اللبنانية اعتبر المؤشر:
1- الرفض الصريح: إدانة الحادثة ودعوة السلطات اللبنانية لتحمل مسؤولياتها تجاه تلك الانتهاكات.
2- الرفض الجزئي: اعتبار الحادثة إحدى الوسائل للضغط على السوريين للعودة إلى بلادهم.
3- الحياد: تناول الحادثة كخبر دون إبداء أي رأي تجاهه.

وبالتالي تكون نسبة التوافق والتخالف تجاه هذه القضايا هي:

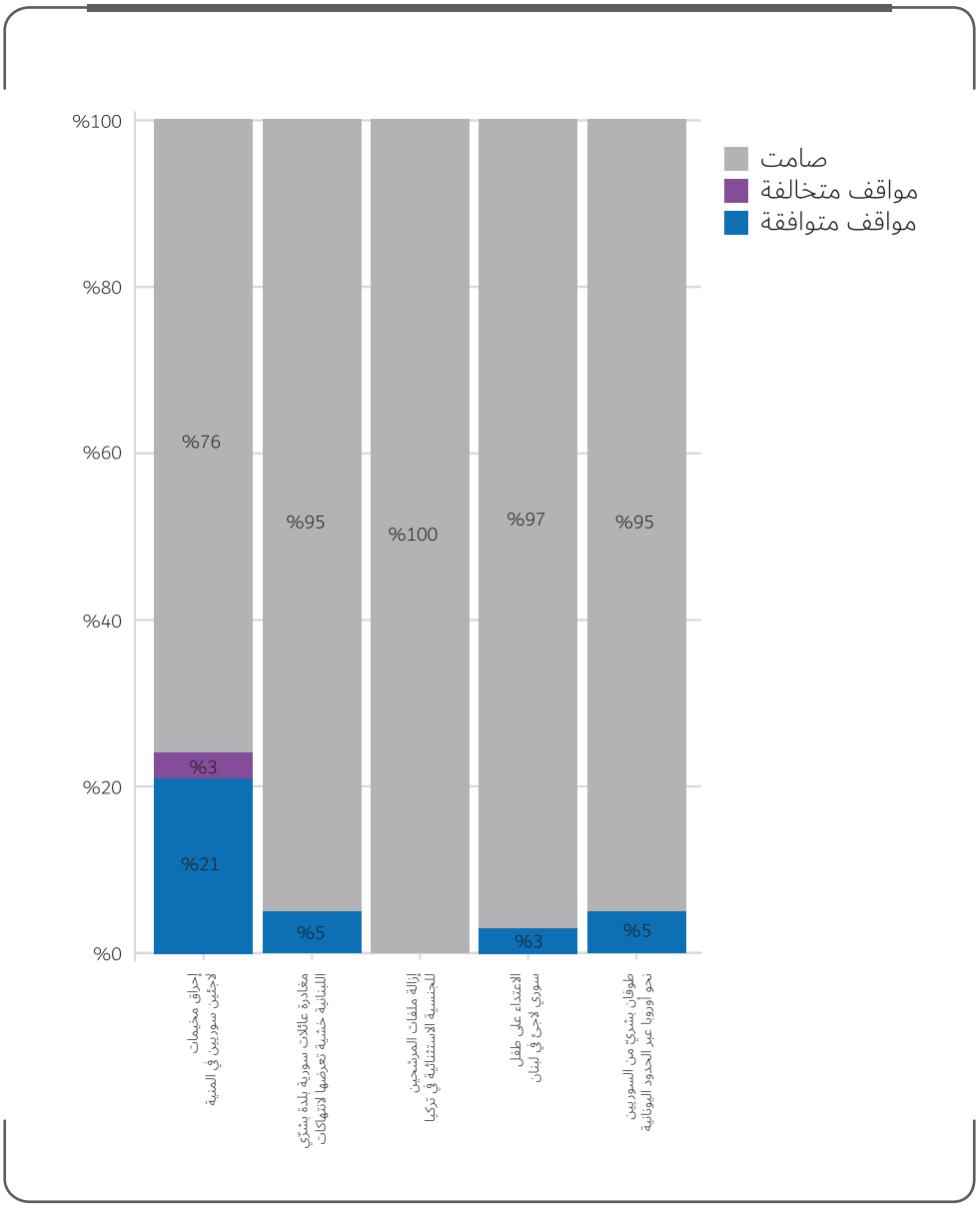

رسم توضيحي (40) يبين التوافق والتخالف تجاه الأحداث خارجية مؤثّرة في أوضاع السوريين الإنسانية والقانونية

حظيت حادثة إحراق مخيمات اللاجئين السوريين في بلدة المنية اللبنانية على أعلى نسبة توافق (رفض صريح وضمني) 21% من مجمل الأحداث المرصودة في هذا الموقف، مقابل نسبة تخالف (حياد) لم تتجاوز 3%؛ وتشير نسب التخالف الضئيلة إلى إمكانية وجود مواقف سياسية داخل قوى الثورة والمعارضة تراعي أوضاع الدول المستضيفة أكثر من التأكيد على حماية حقوق اللاجئين.

كما كانت نسبة الصمت 100% من قبل جميع القوى السورية فيما يتعلق بإزالة ملفات السوريين المرشحين للجنسية التركية في تركيا؛ ولعل في ذلك دلالة على اعتبار مثل هذه القضية خاصة بسيادة الدولة التركية على الملف، ولا تتعلق بحقوق لـ «اللاجئين السوريين».

من الملاحظ أن القوى العسكرية والهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي بشكل عام لا تلقي اهتماماً بالتصريح تجاه الأحداث خارج حدود سوريا والمتعلقة باللاجئين السوريين؛ لذا فإن من المهم تركيزها في مواقفها السياسية على تأييد حقوق اللاجئين السوريين، وبما ما يشكل قوة ضغط على الحكومات المضيفة، فضلاً عن أن مثل هذا التأييد قد يكون أحد العوامل المساهمة في كسر ثنائية «داخل-خارج»، ويعطي شعوراً للاجئين باهتمام مختلف القوى بقضاياهم.

ولعل للقاعدة العامة المتمثلة في «ندرة تصريح الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي تجاه هذه الأحداث» استثناء يتمثل في التصريح تجاه تلك المرتبطة بقضايا داخل سوريا، كما هو الحال في الموقف من توجه موجات من السوريين إلى أوروبا عبر الحدود التركية اليونانية؛ فإن الهيئات الشعبية التي تصرّح تجاه الأحداث في إدلب هي نفسها من تصرح تجاه الحدث المرتبط بها خارجياً (بنسبة 14%).

ثلاثة عشر: الموقف من أحداث خارجية مؤثرة في القضية السورية

تضم هذه الفئة المواقف من الأحداث التالية:
تشمل هذه الفئة الموقف من الأحداث الآتية: مقتل قاسم سليماني في العراق، واتفاقيات التطبيع مع «إسرائيل»[1]، وانفجار مرفأ بيروت[2]، ومحكمة اغتيال رفيق الحريري تطلق حكمها، وفوز الصين وروسيا بعضوية مجلس حقوق الإنسان، وتصنيف «حزب الله» كمنظمة إرهابية في بريطانيا.

يشير تحليل مواقف الجهات المستهدفة إلى النسب الآتية:

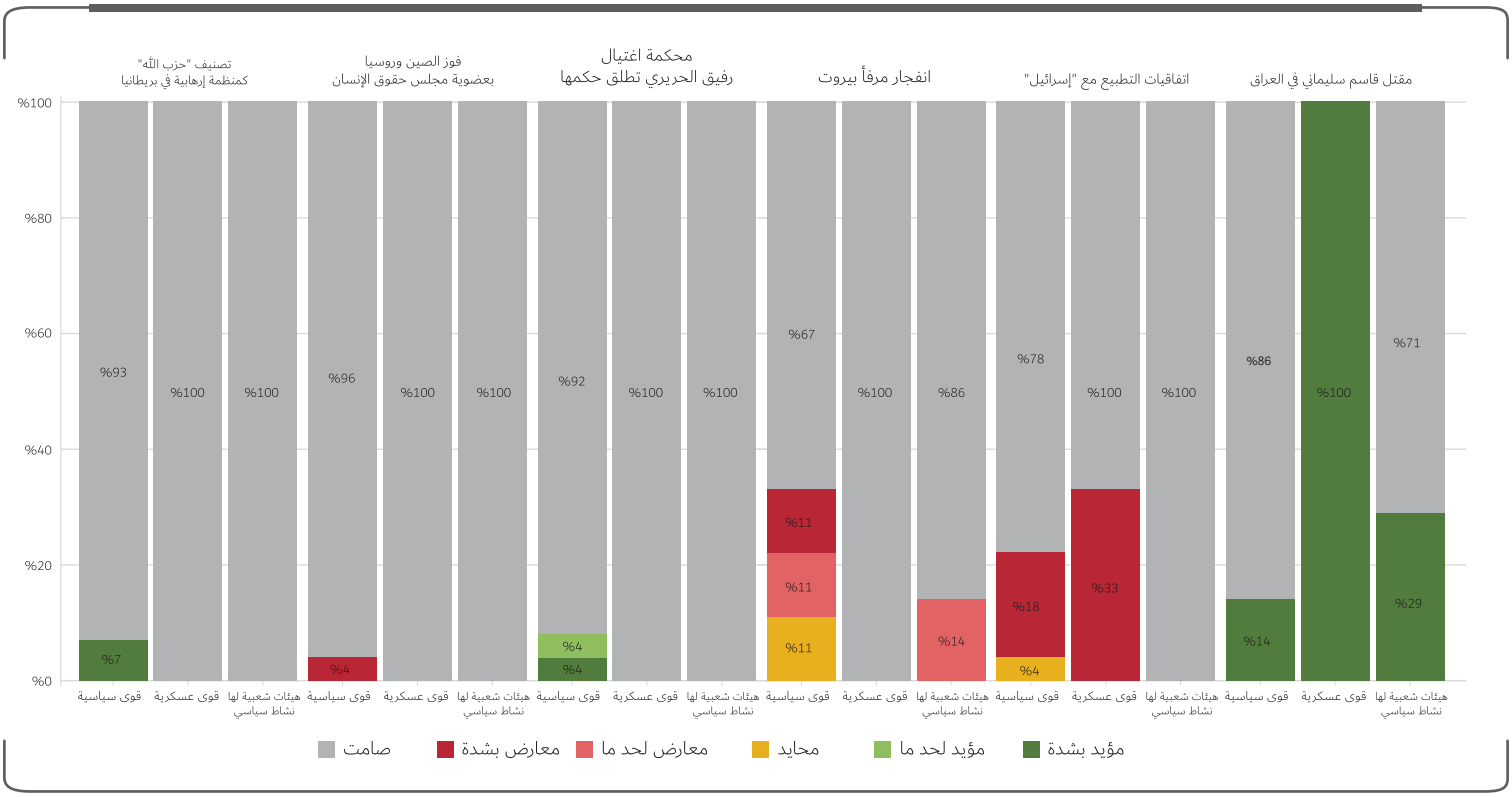

رسم توضيحي (41) يبين الموقف من الموقف من الأحداث خارجية مؤثرة في القضية السورية

1- فيما يخص اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل اعتبر المؤشر:
1- الحياد: الاكتفاء بالحديث عن اتفاقيات التطبيع دون إبداء أي رأي.
2- رفض صريح: رفض التطبيع مع إسرائيل والاتفاقيات الموقعة معه من قبل دول عربية.
2- فيما يخص حادثة انفجار مرفأ بيروت اعتبر المؤشر:
1- الحياد: التعزية بذوي ضحايا الانفجار وإعلان التعاطف مع الشعب اللبناني.
2- الرفض الجزئي: التعزية بذوي ضحايا الانفجار والدعوة لفتح تحقيق.
3- الرفض الصريح: اتهام "حزب الله" اللبناني بالوقوف خلف حادثة الانفجار.

وبالتالي تكون نسبة التوافق والتخالف تجاه هذه القضايا هي:

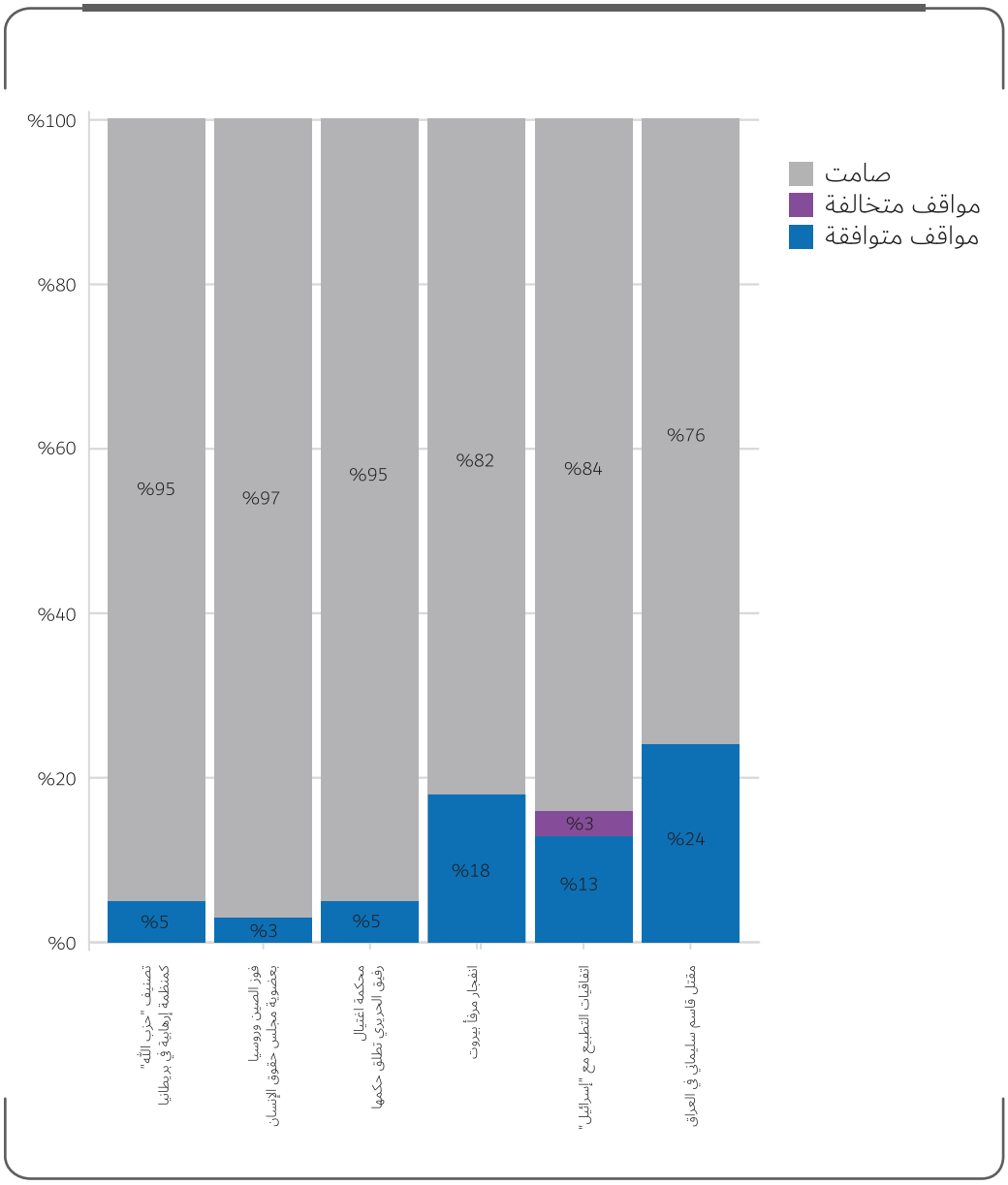

رسم توضيحي (42) يبين التوافق والتخالف تجاه الأحد اث خارجية مؤثرة في القضية السورية

حظي الموقف من مقتل قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني على أعلى نسبة توافق (تأييد صريح) بين القوى السورية المرصودة في المؤشر وبلغت 24%، حيث يُعد التصريح تجاه هذا الموقف من أعلى نسب التصريح مقارنة ببقية المواقف؛ ولعل ذلك يعود إلى أهمية ملف اغتيال سليماني بالنسبة للسوريين، لأنه كان مهندس العمليات الإيرانية في سوريا، وأحد الشخصيات التي أسهمت في الحفاظ على استمرار نظام الأسد.

كما يلاحظ أن تصريح القوى السياسية كان أعلى تجاه إدانة تفجير مرفأ بيروت 32%، ورفض التطبيع مع «إسرائيل» 21%، على عكس التصريح تجاه بقية الأحداث حيث لم تتجاوز 14%، خصوصاً فيما يتعلق بالتصريح من تصنيف «حزب الله» منظمة إرهابية في بريطانيا، وفوز كل من روسيا والصين بمقعد في مجلس حقوق الإنسان. وهنا يمكن التنويه إلى نسب التخالف الموجودة في المواقف من تفجير مرفأ بيروت والتطبيع مع «إسرائيل»؛ وهذا يشير إلى أن التعاطي مع القضايا الإقليمية ما يزال محل تباين بين القوى السياسية.

القسم الثالث: مؤشرات التوافق النهائية

بعد استعراض الأرقام التفصيلية لمواقف الجهات تجاه مجموعات الأحداث السابقة نستعرض في القسم الثالث والأخير المؤشرات الإجمالية لتوافق الحاضنة الشعبية ولتوافق القوى السياسية والعسكرية والشعبية، ومؤشر توافق منظمات المجتمع المدني السورية، إلى جانب مؤشر التوافق العام على التوالي[1] .

أولاً: مؤشر التوافق الخاص بالحاضنة الشعبية

وتشمل المواقف من الأحداث التالية:
اتفاق تركي - روسي على وقف إطلاق النار في إدلب، ونشوب حرائق غابات في مناطق سيطرة نظام الأسد، ودخول قانون قيصر الأمريكي حيز التنفيذ، وتقرير منظمة حظر الأسلحة الكيماوية واتهام نظام الأسد باستخدام السلاح الكيماوي.

رسم توضيحي (43) مؤشر التوافق الخاص بالحاضنة الشعبية

1- للتنبيه: بُنيت مؤشرات التوافق الإجمالية على أساس التخصص، وليس على أساس المواقف كما في القسم الثاني.

وبالتالي تكون نسب التوافق والتخالف كما يلي:

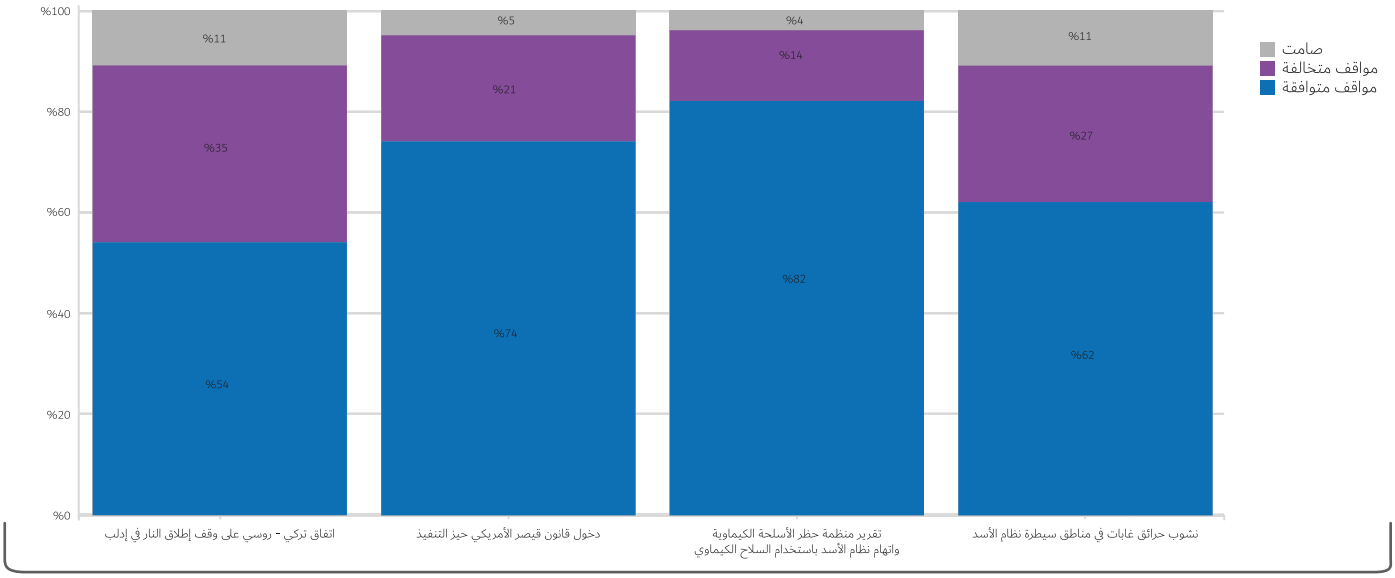

رسم توضيحي (44) يبين نسب التوافق والتخالف في مواقف الحاضنة الشعبية

تشير الرسوم البيانية إلى النتائج التالية:

1- أعلى نسبة توافق كانت في المواقف تجاه القضايا الحقوقية «تأييد تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيماوية بنسبة 82%»، ودخول قانون قصر حيز التنفيذ بنسبة 75%؛ ولعل من أسباب ذلك أن الملف الحقوقي المتعلق بجرائم النظام ما زال محل إجماع بين القوى والحاضنة في ضرورة محاسبة نظام الأسد.

2- أعلى نسبة تخالف في مواقف الحاضنة الشعبية كانت تجاه اتفاق الهدنة التركي الروسي بخصوص إدلب بنسبة 35%، والموقف من إعلان الدفاع المدني «الخوذ البيضاء» استعداده للمشاركة في إطفاء حرائق الغابات في مناطق سيطرة نظام الأسد بنسبة 27%.

3-انخفاض موقف الصمت تجاه مختلف المواقف «لم تتجاوز النسبة 10% في أي حدث» أو عدم الاهتمام بالحدث «لم تتجاوز 2% في أي حدث»؛ مما يعطي مؤشراً على وجود رغبة لدى الحاضنة في التعبير عن مواقفها، وهذا مؤشر إيجابي.

4- وجود التخالف في المواقف يتطلب من القوى السياسية زيادة نشاطها في شرح مواقفها السياسية؛ ليس بهدف تغيير رأي شرائح الحاضنة الشعبية، بقدر ما هو لتوضيح الموقف المتخذ وشرح مبرراته للابتعاد عن مظنة التخوين والاتهامات والتعميمات التي غالباً ما يوصم بها الرأي المخالف.

ثانياً: مؤشر توافق القوى السياسية

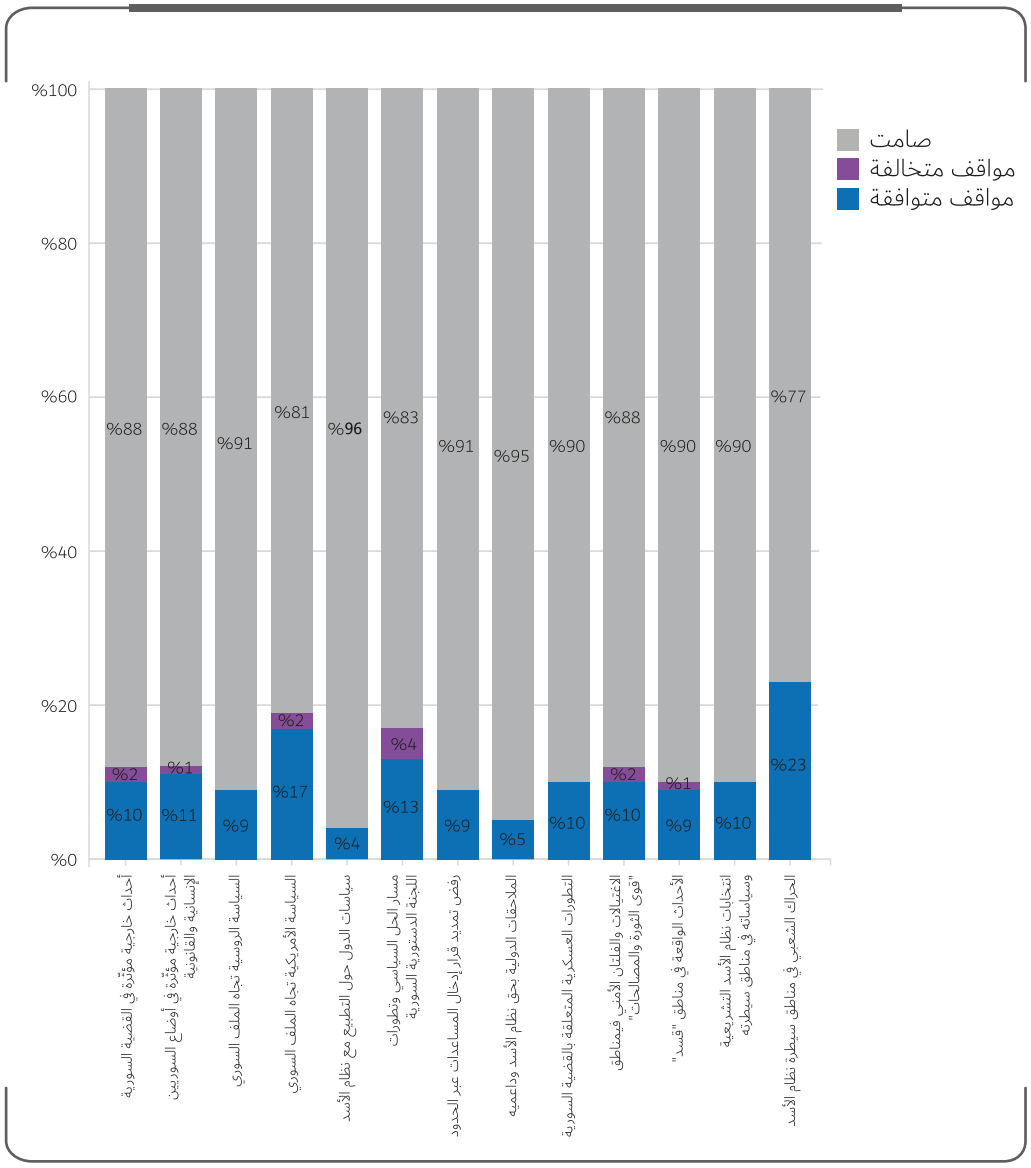

رسم توضيحي (45) مؤشر توافق القوى السياسية

يشير الرسم البياني أعلاه إلى ما يلي:

1- حاز الموقف من الحراك الشعبي في مناطق سيطرة نظام الأسد على أعلى نسبة توافق 23%؛ ولعل ذلك يشير إلى عدم وجود خلافات بين قوى الثورة والمعارضة المرصودة في مواقفها من القضايا المتعلقة بنظام الأسد.

2- تتركز أعلى نسبة تخالف بين القوى السياسية في الموقف من مسار الحل السياسي وتطورات اللجنة الدستورية السورية بنسبة 4%، والسياسة الأمريكية تجاه الملف السوري، إلى جانب الأحداث الخارجية المؤثرة في القضية السورية بنسبة 2%.

3- أعلى نسبة «صمت» كانت في المواقف من سياسات الدول حول التطبيع مع النظام 96%، ثم من الملاحقات الدولية بحق نظام الأسد وداعميه 95%.

على الرغم من أن انخفاض أرقام التخالف في المواقف يشير إلى قلة التخالف بين القوى عمودياً «نسبة القوى التي تتبنى هذه المواقف»؛ إلا أنها تمثل مؤشرات مهمة تشير إلى اتساع في دائرة المواقف المتخالف عليها بين القوى السياسية أفقياً بالمقارنة مع نسخ المؤشر السابقة، حيث وصلت إلى ما يقارب نصف مجموعات الأحداث المرصودة (6 مجموعات من أصل 13 مجموعات).

كذلك فثمّة مواقف تمثل – كما يبدو- حالة توافقية بين القوى السياسية التي يمكن تلخيصها بالمواقف من: سياسات نظام الأسد، والسياسة الروسية في سوريا، والتطورات العسكرية في سوريا، والملف القانوني المتعلق بجرائم نظام الأسد، والتطبيع مع «إسرائيل».

ثالثاً: مؤشر توافق القوى العسكرية

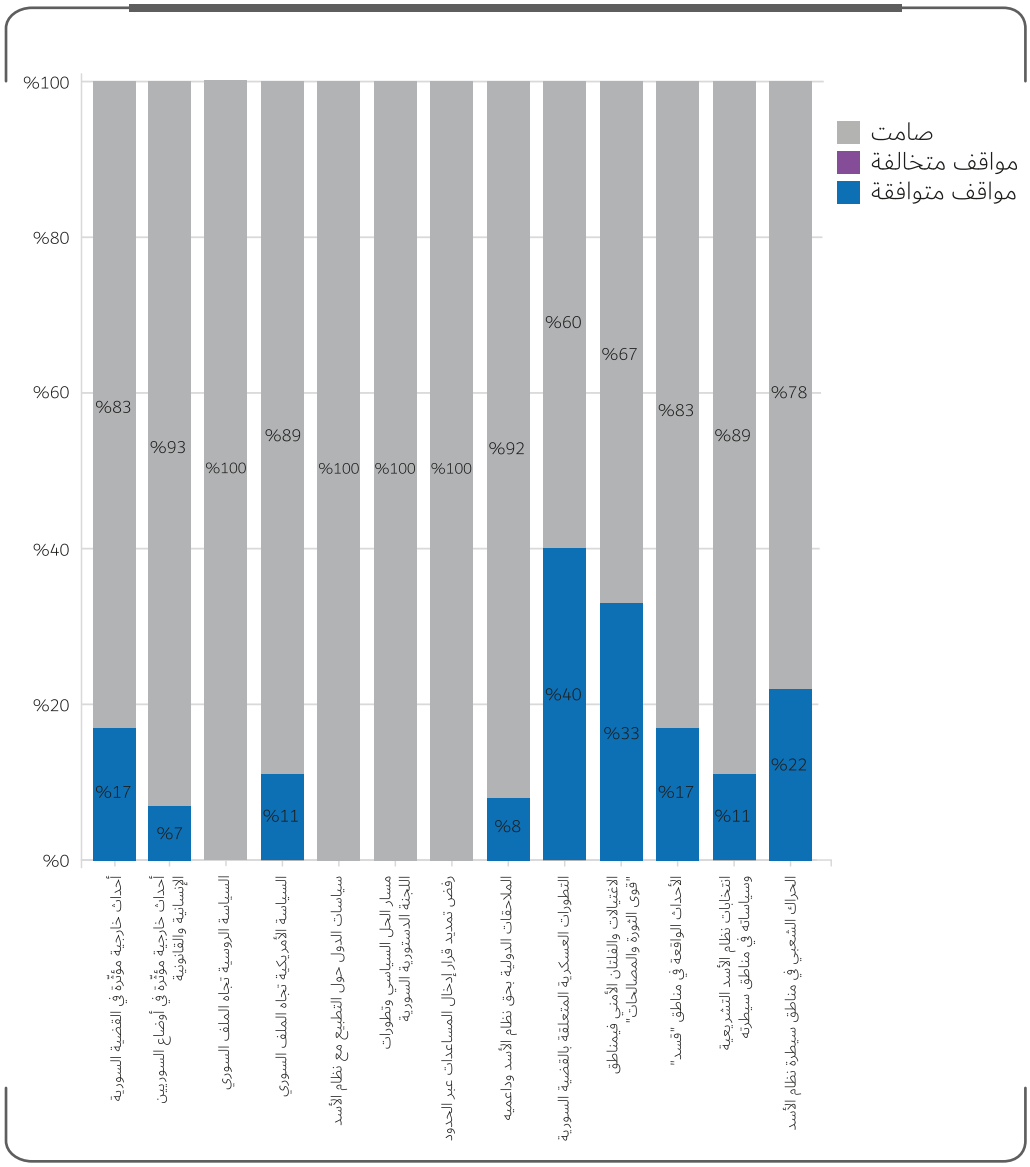

رسم توضيحي (46) مؤشر توافق القوى العسكرية

يشير الرسم البياني أعلاه إلى ما يلي:

1- أعلى نسبة توافق بين القوى العسكرية في المواقف من: التطورات العسكرية المتعلقة بالقضية السورية بنسبة 40%، ثم الاغتيالات والفلتان الأمني في مناطق قوى الثورة وبلغت 33%، فيما انخفضت نسبة التوافق إلى 22% تجاه الموقف من الحراك الشعبي في مناطق سيطرة نظام الأسد.

2- سجل موقف «الصمت» بنسبة 100% تجاه أربعة أحداث: مسار الحل السياسي، والتطبيع مع نظام الأسد، والسياسة الروسية تجاه الملف السوري، إلى جانب إغلاق المعابر الإنسانية.

3- لم تسجل أية مواقف متخالف عليها.

في ظل ارتفاع نسبة الصمت لدى القوى العسكرية، وانخراطها في «هياكل عسكرية» قليلة ولو نظرياً، وتركيز غالبيتها في مواقفها المصرح بها على القضايا التي تكاد تكون محل إجماع قوى الثورة والمعارضة؛ فيكون من المتوقع ارتفاع نسبة التوافق بين القوى العسكرية (100%)، وانعدام التخالف.

رابعاً: مؤشر توافق الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي

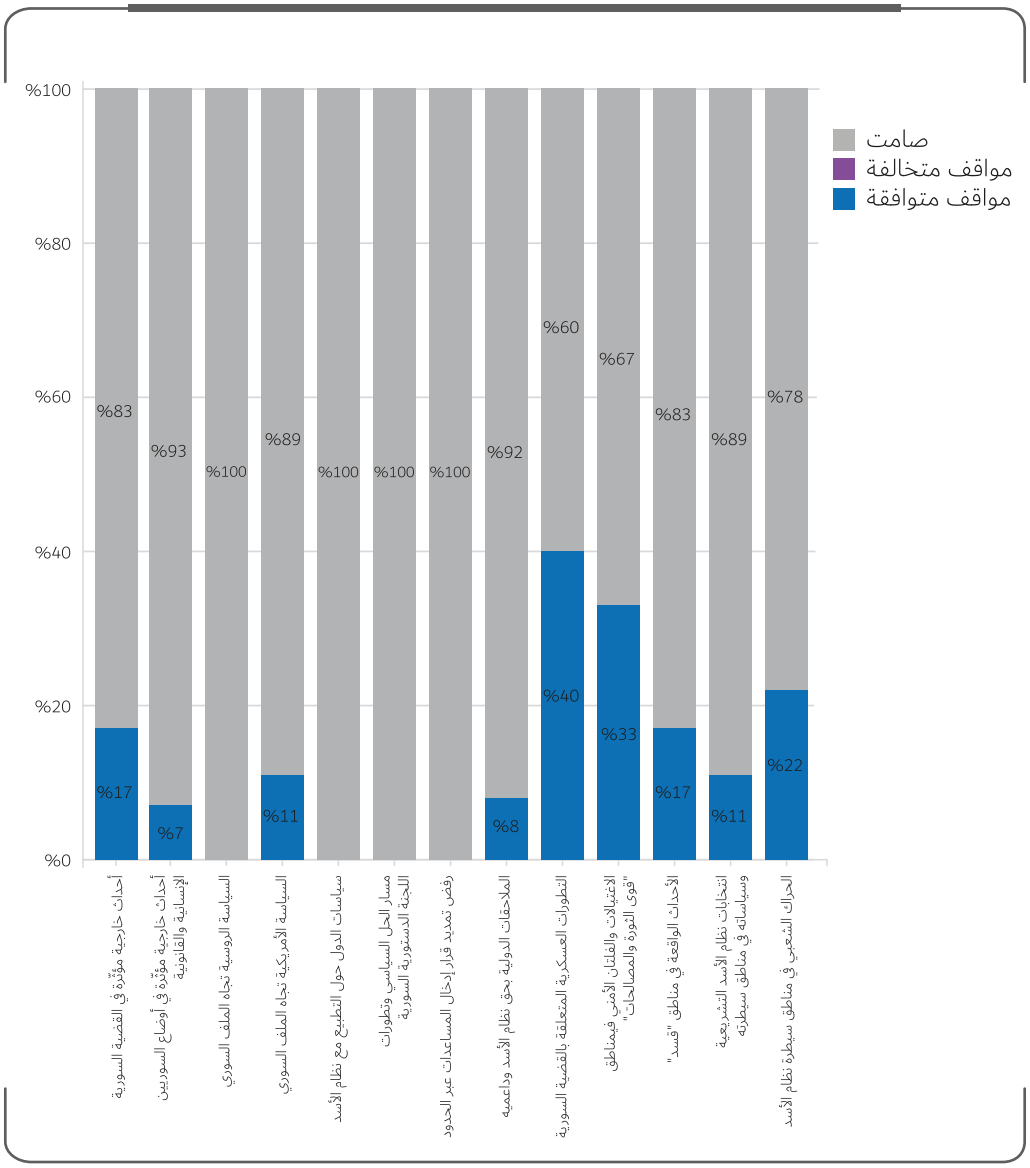

رسم توضيحي (47) مؤشر توافق الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي

يتضح من الرسم البياني أعلاه:

1- الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي هي أكثر الجهات صمتاً تجاه الأحداث المرصودة في هذا المؤشر.

2- كان تصريح الهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي متركزاً بشكل أساسي على مسار الحل السياسي وتطورات اللجنة الدستورية السورية، بالإضافة إلى الموقف من التطورات العسكرية المتعلقة بالقضية السورية؛ ولعل ذلك يعود إلى تركيز هذه القوى على الأحداث الداخلية المؤثرة بشكل مباشر على واقع المناطق المحررة، بحكم أن غالبيتها تمارس أكثر نشاطاتها فيها.

3- يكاد يكون التخالف بين هذه الهيئات معدوماً باستثناء الموقف من العملية السياسية وتطورات اللجنة الدستورية؛ حيث ظهرت نسبة تخالف 5%، وبالتالي يكون التوافق هو الموقف الغالب في المواقف المصرح بها.

خامساً: مؤشر توافق شبكات المجتمع المدني السورية

على اعتبار أن المنظمات الإنسانية تحديداً -بما في ذلك المنظمات السورية- تعلن التزامها بمبادئ العمل الإنساني، بما فيها مبدأ الحياد الذي يعني: «عدم التحيز إلى جانب خلال نزاع ما، سواء بصورة مباشرة أو بالتحالف مع طرف أو آخر من أطراف النزاع»[1] فهي تبتعد عن إبداء مواقف سياسية؛ غير أن ذلك لا يعني اتخاذها مواقف بخصوص القضايا الإنسانية ذات الصلة بعملها.

في عام 2020 انحصرت الأحداث ذات البعد الإنساني بقضية إغلاق المعابر الإنسانية «العمليات الإنسانية عبر الحدود» المتمثلة بإغلاق معبري اليعربية مع العراق والرمثا مع الأردن، وإغلاق معبر باب السلامة مع تركيا أمام المساعدات الإنسانية بعد سقوط قرارين منفصلين من مجلس الأمن الدولي نتيجة فيتو روسي رافض لتمديد آلية إيصال المساعدات عبر هذه المعابر.

من خلال النظر إلى مواقف الجهات الإنسانية المرصودة ضمن المؤشر[2] تجاه هذا الملف نجد الآتي:

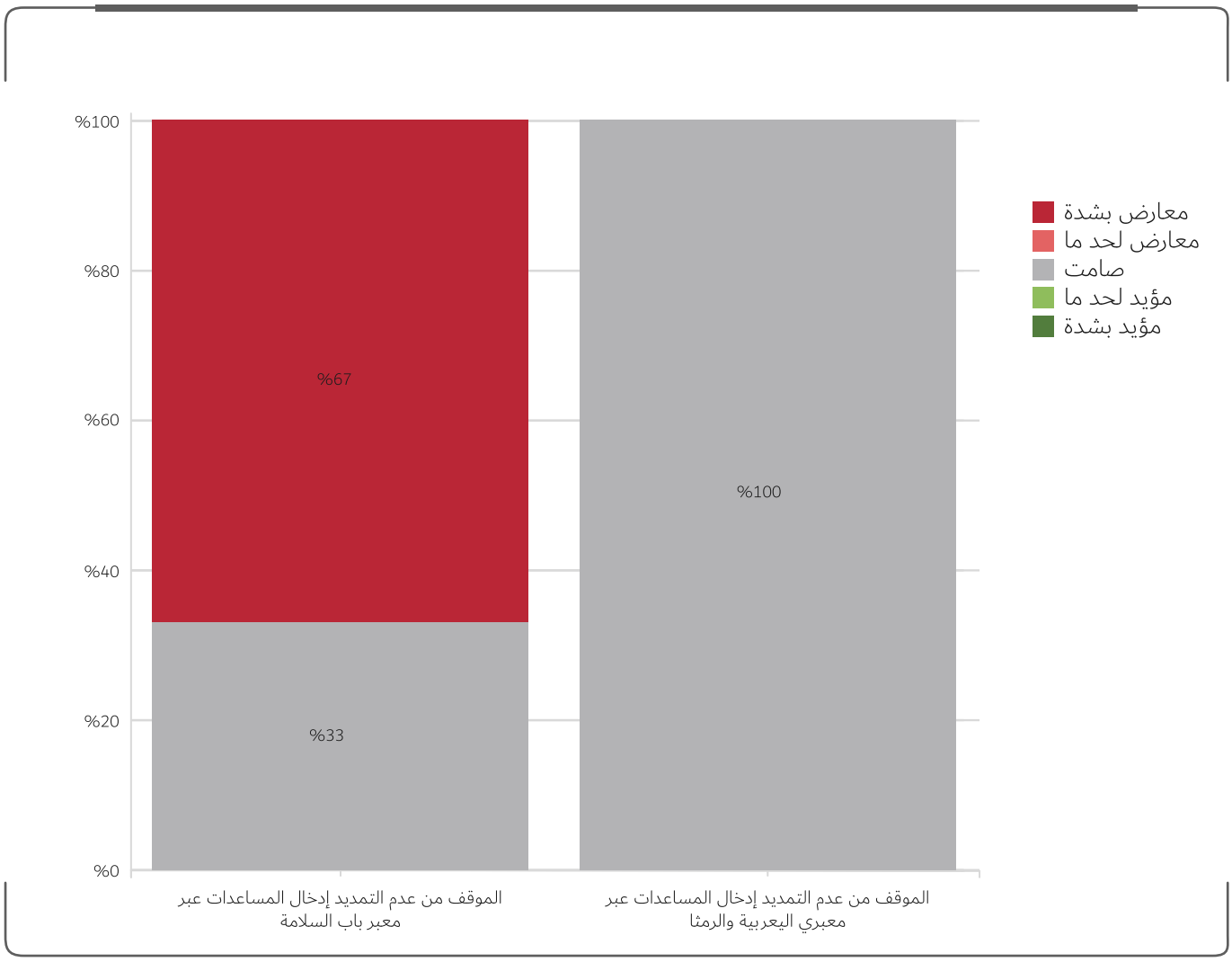

رسم توضيحي (48) مؤشر توافق شبكات المجتمع المدني السورية

1- القاموس العملي للقانون الإنساني، منظمة أطباء بلا حدود، شوهد في: 24-5-2021.
2- وتشمل إلى جانب رابطة الشبكات السورية كلاً من: تحالف المنظمات السورية غير الحكومية، والاتحاد السوري العام للجمعيات الخيرية.

وبالتالي تكون نسب التوافق والتخالف كما يلي:

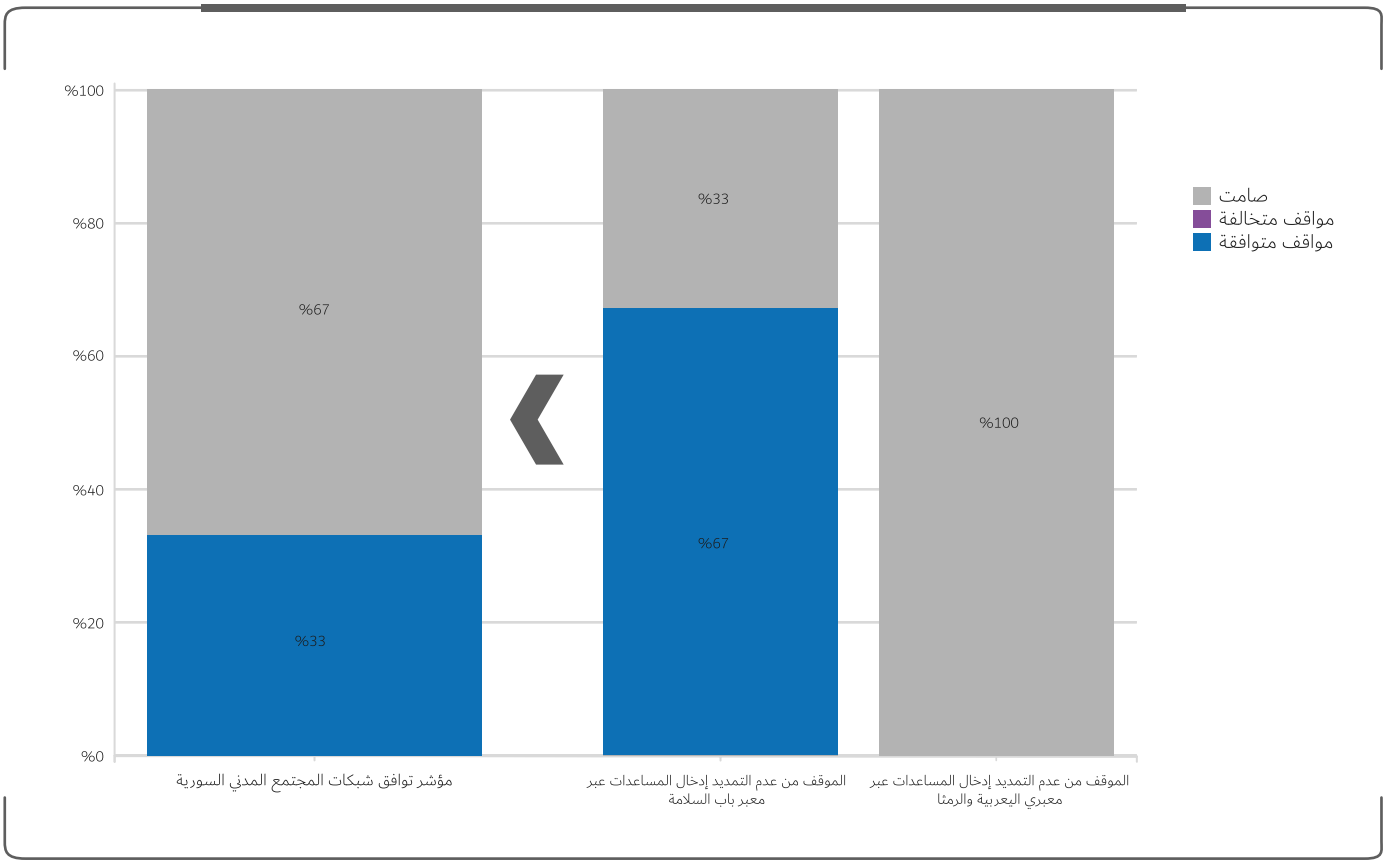

رسم توضيحي (49) يبين نسب التوافق والتخالف في مواقف شبكات المجتمع المدني السورية

تشير الرسوم البيانية السابقة إلى أن التصريح بخصوص القضايا الإنسانية انتقل من مستوى المنظمات الإنسانية السورية إلى الشبكات الرئيسة من جهة، وأن عدم التمديد لمعبري الرمثا واليعربية قُوبل بصمت كامل من قبل المنظمات الإنسانية من جهة ثانية؛ لأن هذه المنظمات تعمل بشكل كامل في تركيا، وبالتالي فإن المنطقة التي تهمها هي المعابر التي تربط الأخيرة مع المناطق المحررة فقط، ولعل هذا ما يظهره تفاعل المنظمات ذاتها مع إغلاق معبر باب السلامة (بنسبة 67%). ومن جهة ثالثة فإن مؤشر التوافق الإنساني يُظهر انعدام التخالف بين الشبكات المرصودة في موقفها تجاه عدم التمديد لاستمرار إدخال المساعدات عبر الحدود في الحالتين المذكورتين.

سادساً: مؤشر التوافق العام

تتمثل نسب التوافق والتخالف والصمت تجاه الأحداث المرصودة بالنسبة لجميع القوى بما يلي:

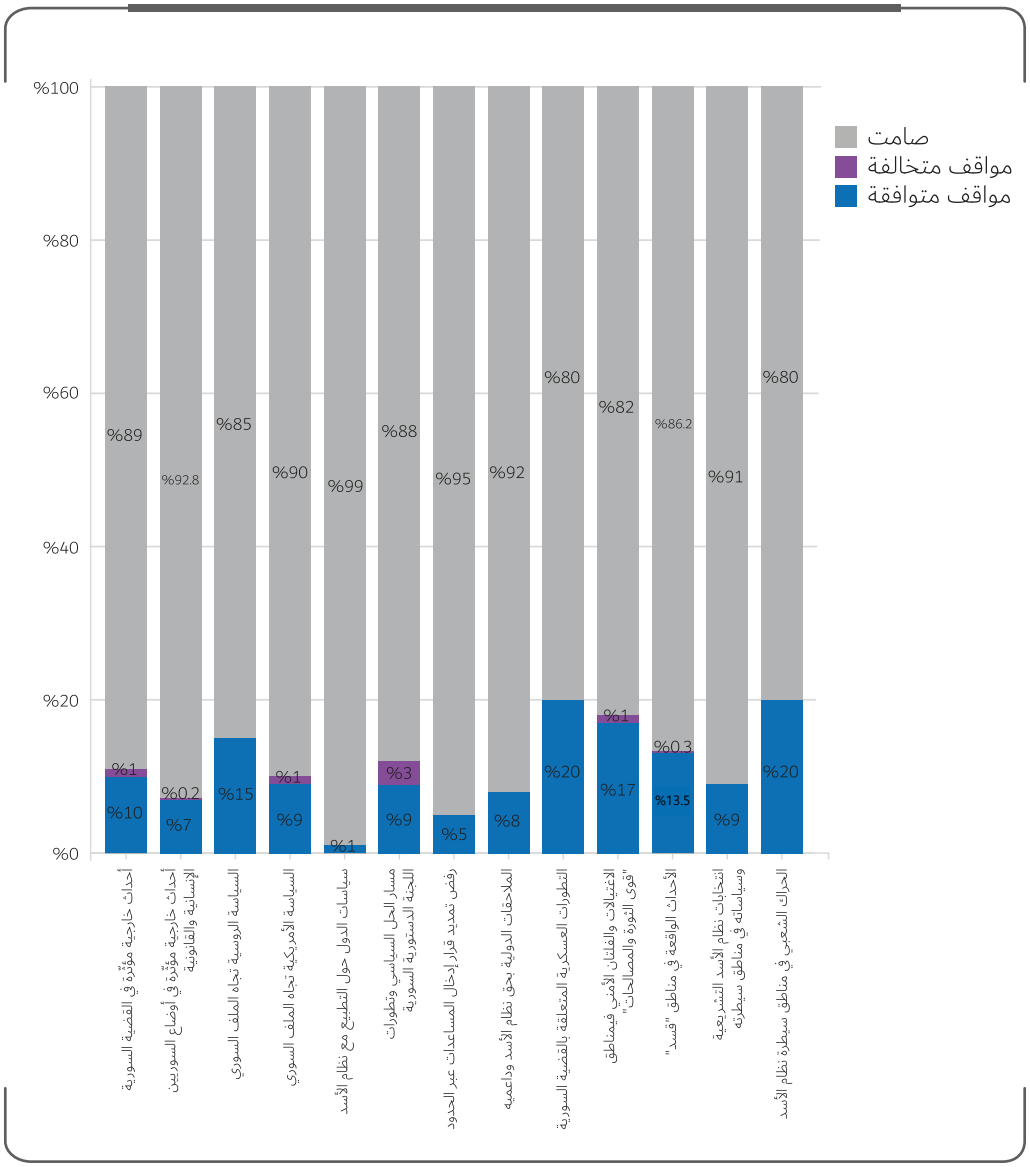

رسم توضيحي (50) مؤشر التوافق العام

وبالتالي، يكون متوسط الصمت والتوافق والتخالف العام هو:

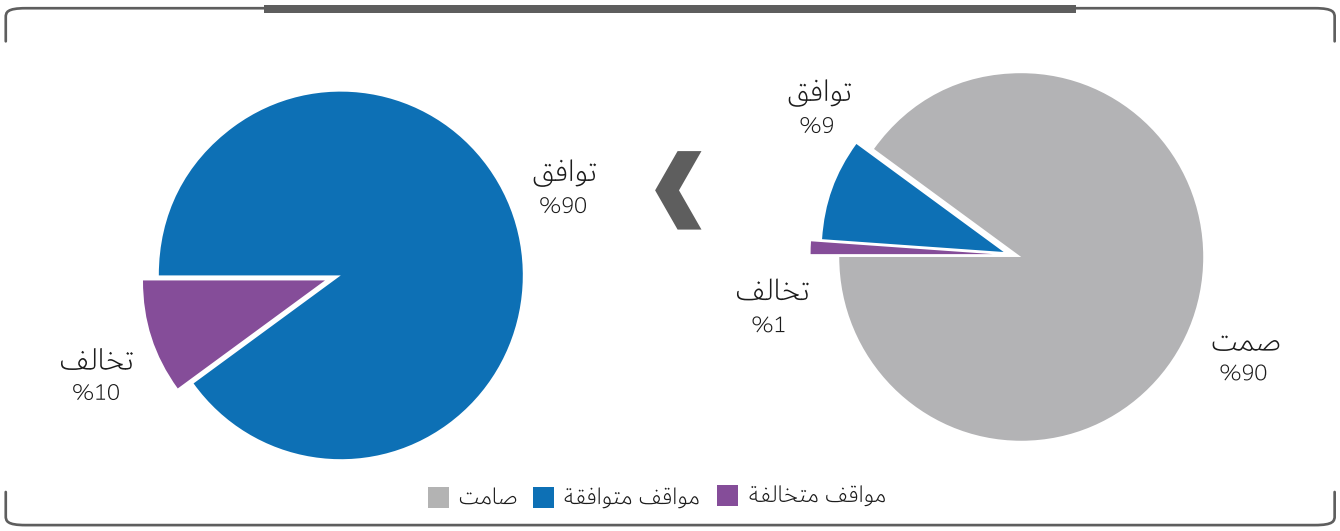

رسم توضيحي (51) يبين متوسط الصمت والتوافق والتخالف العام

حيث يظهر المؤشر أن إجمالي نسبة الصمت وصلت إلى 90%، وبذلك تكون متقاربة مع الإصدار السابق 89%، في حين كانت نسبة التوافق 9% والتخالف 1%، والتي تعادل في حال أخذنا نسبة إجمالي المواقف المصرح بها (10%)؛ 90% للتوافق و10% للتخالف، وهي نسبة قريبة من الإصدار السابق، حيث كانت نسبة التوافق 85% والتخالف 15%.

الخاتمة

على الرغم من ارتفاع نسبة التوافق بين قوى الثورة والمعارضة في المواقف المصرح بها؛ فإن النسبة الأعلى كانت في القضايا الداخلية المتعلقة بأحداث داخل سوريا، كما هو الموقف من الحراك الشعبي في مناطق سيطرة نظام الأسد وسياساته، وانتخابات ما يُسمى «مجلس الشعب» في تلك المناطق، وملف الاغتيالات والفلتان الأمني في مناطق قوى الثورة والمصالحات، بالإضافة إلى الأحداث الواقعة في مناطق سيطرة «قسد». غير أن ذلك لا ينفي وجود مؤشرات للتخالف بين القوى السياسية تحديداً تجاه بعض الأحداث المتعلقة بـ «الملف الكردي»[1] الذي ما زال نقطة تجاذب بين القوى السورية، وهو ما يتطلب مزيداً من الحوار بين المكونات السورية لتقديم مقاربات تكتيكية واستراتيجية للتعامل معه.

إلى جانب التوافق المشار إليه أعلاه فقد ظهر كذلك التوافق في المواقف تجاه أبرز التطورات العسكرية والقانونية والإنسانية المتعلقة بالمناطق المحررة التي طرأت في عام 2020؛ مما يشير إلى إمكانية وجود رؤية توافقية بين القوى المرصودة في نظرتها لمستقبل هذه المناطق. مع التنبيه إلى نقطة مهمة متعلقة بالملف القانوني، وهي: ضرورة تركيز قوى الثورة والمعارضة في مواقفها السياسية على ضرورة التفاعل وإدانة جرائم نظام الأسد بحق الشعب السوري، خصوصاً من القوى الشعبية ذات الاهتمام السياسي[2] ، بما يساعد على الحشد في هذا الملف وتقويته كورقة ضغط دائمة ضده.

على صعيد الحل السياسي ما زال الموقف تجاه التعاطي مع المسار السياسي الحالي «اللجنة الدستورية» محل تجاذب، وهو ما ظهر في المؤشر منذ إصداره الأول في بداية عام 2018، وبالتالي نرى أنه من الأفضل -بعد استمرار هذا الاستقطاب تجاه «اللجنة الدستورية» لمدة تقارب /3/ سنوات- البحث عن مقاربة عملية للتعاطي مع هذا الخلاف باعتباره أمراً واقعاً عبر مزيدٍ من الحوار بين قوى الثورة والمعارضة، بما يفضي الى تكامل الأدوار في خدمة القضية السورية.

وفيما يتعلق بالمواقف الدولية فإذا كانت القوى المرصودة بالمؤشر متوافقة في مواقفها تجاه السياسة الروسية من جهة، ورفض التطبيع مع نظام الأسد من جهة ثانية، وتأييد الخطوات الداعمة للاجئين السوريين قانونياً وإنسانياً من جهة ثالثة؛ فإن القوى السياسية المرصودة تحديداً تخالفت نسبياً في مواقفها من السياسة الأمريكية تجاه الملف السوري، والتعاطي مع بعض الأحداث الخارجية المؤثرة بالملف السوري «ملف التطبيع مع «إسرائيل»؛ مما يمكن أن يدفع قوى الثورة والمعارضة -خاصة فيما يتعلق بالموقف من السياسة الأمريكية- إلى مزيد من النقاشات والحوارات بما يساعد على حشدها في دعم حقوق الشعب السوري[3] .

1- ظهر التخالف على سبيل المثال في الموقف من تفجير عفرين، والمحادثات التي جرت بين المجلس الوطني الكردي و"حزب الاتحاد الديمقراطي".

2- تخصيصنا التوصية لهذه القوى نابع من أن تفاعلها بالملف القانوني الخاص بجرائم نظام الأسد كان شبه معدوم، حيث إن نسبة الصمت في ثلاثة أحداث من أصل أربعة كانت 100%.

3- نؤكد أن الإشارة إلى التخالف والتوافق في المواقف السياسية بمعايير حدّية صعب جداً؛ لأن الأحداث السياسية بطبيعتها مترابطة ومتشابكة، ويصعب التعامل معها بموجب هذه المعايير.

وبالنسبة إلى المواقف تجاه القضايا الإنسانية فإننا نجد من المهم إبداء مواقف واضحة تجاه الأحداث المتعلقة بها، خصوصاً وأن أحد الأدوار التي تقوم به المنظمات الإنسانية حالياً هو الحشد والمناصرة؛ فوجود مثل هذه المواقف الصريحة والداعمة من قبل قوى الثورة والمعارضة بمختلف تخصصاتها سيساعدها في أداء هذا الدور.

وأما ما يتعلق بالتوافق بين مواقف الحاضنة الشعبية ومواقف القوى المرصودة بالمؤشر فيمكن أن نؤكد النقاط التالية:

- **من الطبيعي أن يكون تنوع آراء الحاضنة الشعبية أعلى من القوى السياسية التي يكون لها غالباً حساباتها السياسية التي لا تكون على مستوى الأفراد.**
- **ليست العبرة في تقارب نسب التوافق والتخالف بينهما وتباعدها، بقدر وجود التوافق في المواقف بحد ذاته؛ بغضّ النظر عن مقدار النسب.**

ولذلك يجدر بالقوى المرصودة بالمؤشر السعي لشرح مواقفها للحاضنة الشعبية بصورة مباشرة[1] أو غير مباشرة ، بما يساعد الأخيرة على فهم الدوافع؛ وبالتالي التخفيف من حدّة المواقف الحدية أو إطلاق الاتهامات بحق هذه القوى.

1- من الصور المباشرة أن يكون توضيح الموقف في البيانات السياسية نفسها أو من قبل المتحدثين الرسميين باسم الجهة، ومن الصور غير المباشرة الندوات واللقاءات الجماهيرية وشرح وجهة نظر الجهة من قبل أعضائها عبر وسائل التواصل الاجتماعي ....إلخ.

الملحقات

الملحق 1: قائمة القوى المرصودة والتي لم تدخل في مؤشر التوافق لعدم تحقيقها معاييره.

	اسم الجهة المرصودة	سبب عدم إدخالها في مؤشر التوافق الوطني
.1	تجمع ثوار سوريا	لم يصدر التجمع أي مواقف تجاه الأحداث المرصودة كما أن نشاطه اقتصر على إعادة نشر الأخبار المتعلقة بالشأن السوري فقط
.2	حركة ضمير	لم تظهر الحركة أي نشاط على معرّفاتها خلال عام 2020، سوى إعادة نشر بيان ختامي لإحدى الكيانات السوري
.3	جبهة السلام والحرية	اقتصر نشاط معرّفات الجبهة الرسمية على إعادة نشر الأخبار المتعلقة بالشأن السوري فقط
.4	رابطة الشباب السوري الثائر	لم تُظهر الرابطة أي موقف تجاه الأحداث المرصودة، كما أن معرّفاته اقتصرت على تغطية نشاطات الرابطة وما تجريه من لقاءات وندوات
.5	منبر الجمعيات السورية	اقتصر نشاط المنبر على قضايا تأمين الدعم الإنساني وإعادة نشر نشاطات وأخبار الجهات الشريكة له وأعمالها

رسم توضيحي (52) قائمة القوى المرصودة والتي لم تدخل في مؤشر التوافق لعدم تحقيقها معاييره

الملحق 2: الاستبانة التي وزعت على الحاضنة الشعبية لاستطلاع رأيها تجاه قائمة من أهم أحداث عام 2020.

سعياً لمعرفة درجة التوافق بين مواقف قوى الثورة والمعارضة السورية حول جملة من القضايا والملفات المتعلقة بالشأن السوري؛ أطلق مركز الحوار السوري على مدى السنوات الماضية «مؤشر التوافق الوطني»، وهو عبارة عن مؤشر رقمي يقوم على رصد المواقف المعلنة والرسمية لقوى الثورة والمعارضة بمختلف تخصصاتها تجاه أبرز الأحداث السياسية.

في الإصدار الجديد لمؤشر التوافق الوطني يسعى مركز الحوار السوري من خلال هذا الاستبيان للتعرف على أراء حاضنة الثورة الشعبية السورية بمختلف طبقاتها الاجتماعية وبمختلف مستوياتهم الدراسية، كما سيستطلع آراء شريحة من قاطني المخيمات ومهجرين من مناطقهم تجاه بعض من أهم الأحداث السياسية في عام 2020، لقياس مدى التوافق بين آراء الحاضنة الشعبية من جهة، وآراء القوى السياسية والعسكرية والاعتبارية.

الأسئلة الأساسية:

1- الجنس:
- ذكر.
- أنثى.

2- مكان الإقامة الحالي:
- داخل سوريا.
- خارج سوريا.

3- المرحلة التعليمية.
- شهادة تعليم أساسي فما دون.
- شهادة ثانوية.
- خريج جامعي.
- دراسات عليا.

أسئلة الاستبانة:

1- ما هو موقفك من هدنة آذار حول إدلب التي توصل إليها الطرفان التركي والروسي بعد تصعيد كبير استمر لأشهر من قبل الروس في المنطقة. وتضمن الاتفاق ثلاث نقاط رئيسية:
أ- وقف إطلاق النار في إدلب
ب- إنشاء ممر آمن على طول طريق الـ «إم فور»
ج- تسيير دوريات مشتركة روسية – تركية؟
- أؤيد الاتفاق بشدة فقد استطاع وقف التصعيد في المنطقة، وهو يتوافق مع مصالح السوريين في المناطق المحررة.
- أؤيد الاتفاق لأنه أفضل المتاح.
- أفضل السكوت.
- أرفض الاتفاق لأنه كان بالإمكان تحقيق ما هو أفضل منه.
- أرفض بشدة الاتفاق لأنه يتعارض مع مصالح السوريين في المناطق المحررة، خصوصاً من هجروا من بيوتهم.
- لا أعلم شيء عن الحدث، ولا يهمني الإجابة عليه.

3- ما هو موقفك من تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي صدر في نيسان 2020، واتهم نظام الأسد باستخدام الأسلحة الكيميائية (السارين والكلور)، في مدينة اللطامنة بريف حماة عامي 2017، و2018؟

• أؤيد بشدة هذا التقرير، لأنه وثيقة قانونية قد تساهم في مساءلة النظام السوري.
• أؤيد التقرير لأن أثره معنوي وإعلامي، ولن يكون له أي تأثير مباشر على النظام السوري ولن يخفف من معاناة السوريين.
• أفضل السكوت.
• أرفض التقرير لأنه لن يقدم شيئاً للسوريين.
• أرفض التقرير بشدة لأنه ليس لدينا ثقة بهذه المنظمات وقدرتها على محاسبة نظام الأسد.
• لا أعلم شيء عن الحدث، ولا يهمني الإجابة عليه.

4- أعلنت فرق الدفاع المدني السوري في المناطق المحررة في شهر أيلول الماضي استعدادهم للمشاركة في إطفاء الحرائق المندلعة في مناطق النظام السوري، والتي أسفرت عن احتراق آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية، وسط عجز فرق الإطفاء هناك في إخمادها.

• أؤيد بشدة مشاركة الدفاع المدني في إطفاء حرائق الغابات في كل المناطق شرط ضمان سلامتهم.
• أؤيد مشاركة الدفاع المدني في إطفاء حرائق مناطق النظام، لكن الأفضل التركيز على المناطق المحررة.
• أفضل السكوت.
• أرفض مشاركة الدفاع المدني في إطفاء حرائق الغابات في مناطق سيطرة النظام الأسد، فتلك المناطق لا تهمنا.
• أرفض بشدة أي بيان أو مبادرة لتقديم أي مساعدة أو دعم لمناطق سيطرة النظام السوري وحاضنته.
• لا أعلم شيء عن الحدث، ولا يهمني الإجابة عليه.

5- في حال كان لديك أية إضافة أو رأي حول الأحداث المذكورة أعلاه. – اختياري.

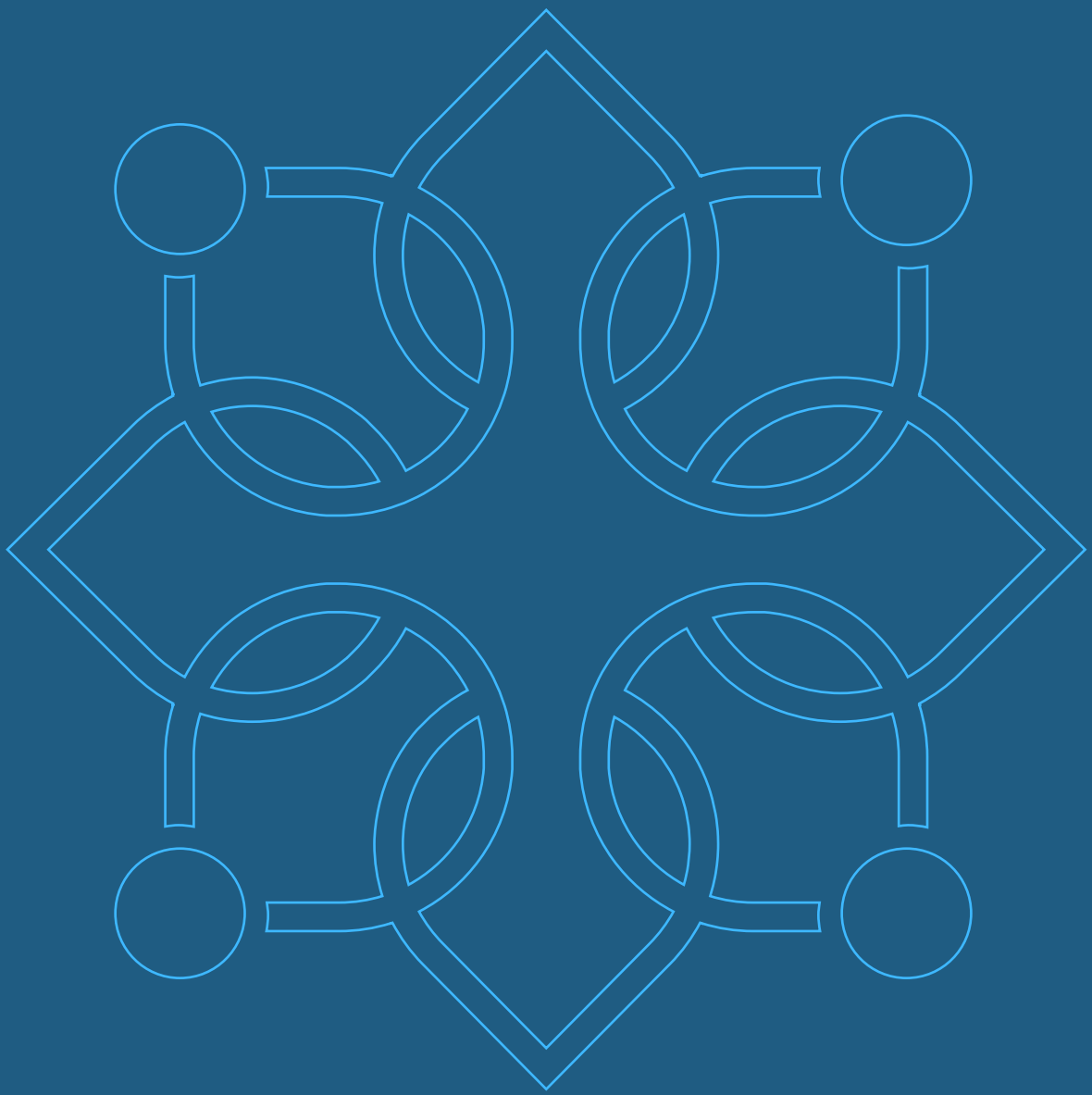

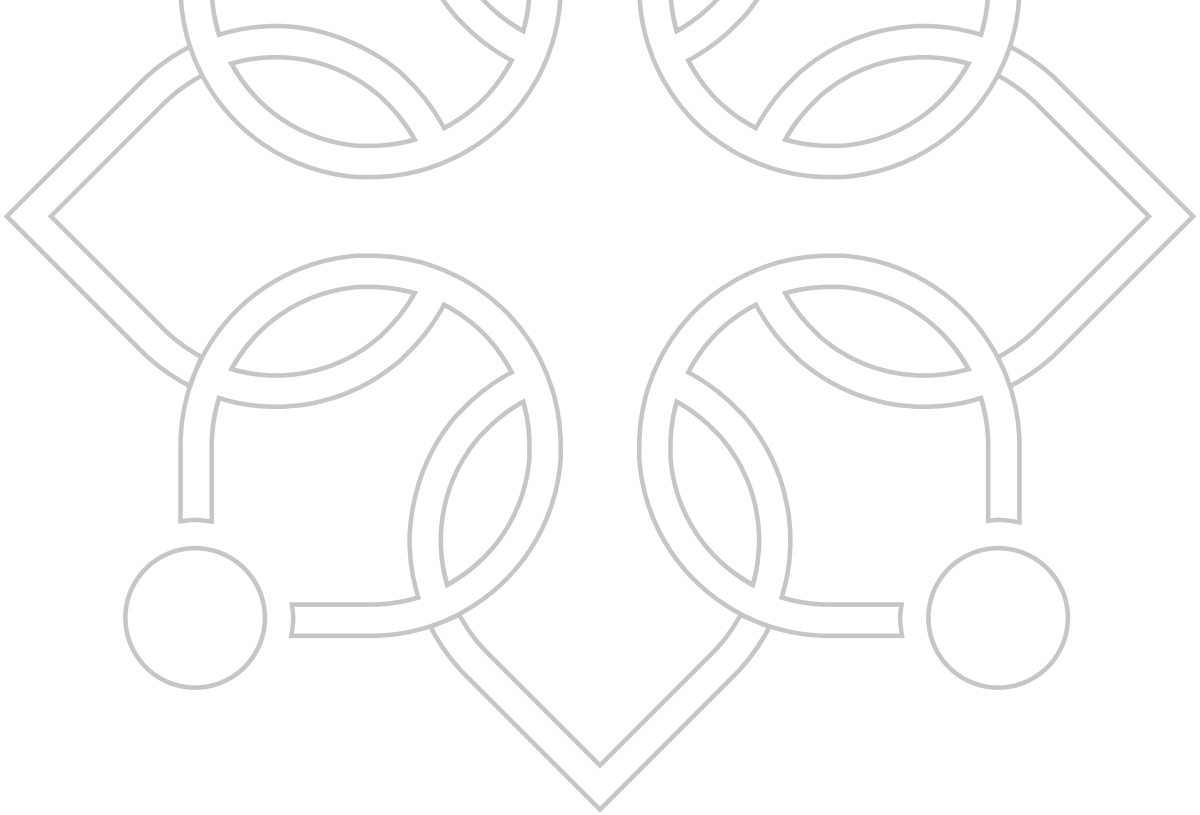

sydialogue
www.sydialogue.org
contact@sydialogue.org

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مؤشر التوافق الوطني